

جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير
من إعداد الطالبين:
- مروان أولاد عبد النبي
- هشام عبد الكريم بن سبع
بعنوان:

متطلبات تطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

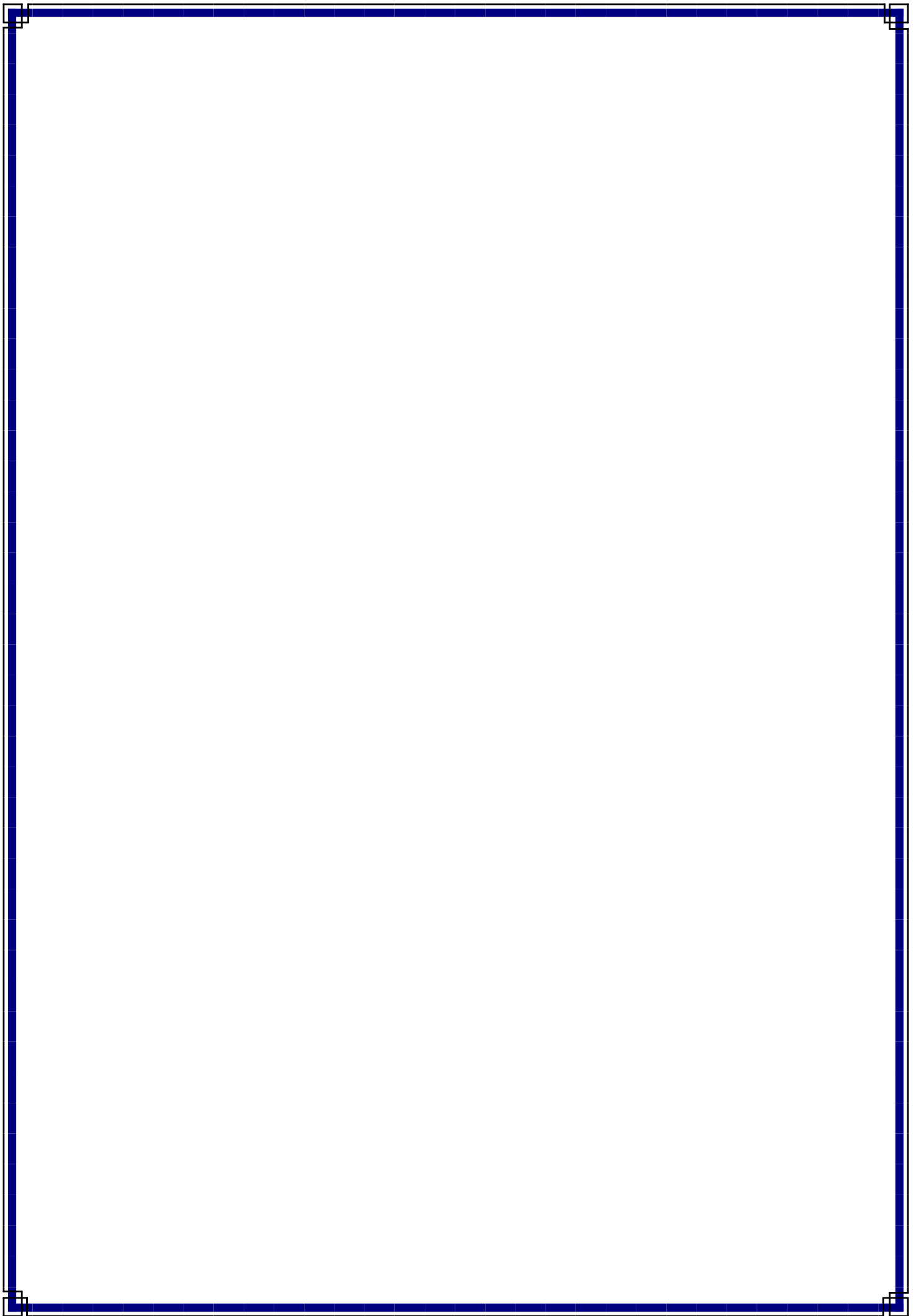
- دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقورت -

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/05

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر قسم أ	د.مريم شرع
مشرفا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم أ	د.بوحفص رواني
مشرفا مساعدا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم ب	أ.عباس بوهريرة
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم ب	أ.سليمان دحو
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم ب	د.محمد قطيب

السنة الجامعية: 2017-2018



جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير
من إعداد الطالبين:
- مروان أولاد عبد النبي
- هشام عبد الكريم بن سبع
بعنوان:

متطلبات تطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

- دراسة حالة مؤسسة الإسمت SCIMAT الوحدة التجارية لتقترت -

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/05

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر قسم أ	د.مريم شرع
مشرفا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم أ	د.بوحفص رواني
مشرفا مساعدا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم ب	أ.عباس بوهريرة
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم ب	د.سليمان دحو
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ مساعد قسم ب	د.محمد قطيب

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

نهدي ثمار هذا العمل بفضل الله عزو جل

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

إلى كل إختوتنا و أخواتنا الأعزاء

إلى كل أفراد العائلتين والأحباب

إلى كافة الأصدقاء كل باسمه

إلى كل من ساندنا ودعمنا من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة

إلى مكتبة الجامعة الجزائرية

شكرنا وإعترافنا بإسهامكم في نجاحنا

الحمد والشكر لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال حمداً وشكراً خالصاً يليق بجلاله
وعظيم سلطانه

نتقدم بجزيل شكرنا وخالص إمتناننا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل سواء
من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر:

الدكتور رواني بوحفص على إشرافه علينا ومساعدتنا في إعداد هذه المذكرة.

الأستاذ بوهريرة عباس والذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته طوال فترة إنجاز
المذكرة.

كما لا يفوتنا تقديم كامل الامتنان والتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية
وعلوم التجارية وعلوم التسيير.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع عمال مؤسسة الإسمنت عين التوتة وحدة تقرت
الذين قدموا لنا يد العون ونخص بالذكر مدير المؤسسة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المتطلبات الضرورية لتطبيق التدقيق التجاري بما يتوافق مع التشريعات الوطنية والمعايير المحلية والدولية للتدقيق، وذلك نظرا للتطور الحاصل في بيئة الأعمال وأهمية هذا النوع من التدقيق الذي قد يضيف نوعا من الشفافية ونزاهة الممارسات التجارية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية في تعاملاتها سواء مع مورديها أو زبائنها، وذلك ما يتجسد في التقرير الذي يقدمه المدقق التجاري إلى الأطراف المعنية وفقا لمتطلبات هذه الأطراف، وهذا ما كان محور بحثنا حيث تمثلت إشكالية دراستنا في:

" إلى أي مدى يمكن تطبيق التدقيق التجاري للمؤسسة الاقتصادية (مؤسسة الإسمنت

SCIMAT الوحدة التجارية لتقوت)؟"

وبغية الإجابة على الإشكالية قمنا بمحاولة معرفة مدى جاهزية المؤسسة محل الدراسة لتطبيق التدقيق التجاري، حيث تم التركيز على دراسة الجانب المحاسبي للعمليات التجارية وكذا تشخيص وتقييم نظام الرقابة التجاري، لنخلص في نهاية الدراسة إلى إعداد نماذج من تقارير التدقيق التجاري تتوافق مع طبيعة ونشاط المؤسسة محل الدراسة والمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق تجاري، تشخيص تجاري، تدقيق مبيعات، تدقيق مشتريات، رقابة تسويقية.

Résumé

Cette étude a pour but de mettre la lumière sur les exigences nécessaires pour la mise en application de l'audit commercial conformément à la réglementation nationale et selon les critères internationales, eu égard au développement que subit l'environnement et le monde des affaires.

L'importance de ce type d'audit est susceptible de rendre transparentes et fiables les transactions commerciales qu'exercent les Établissements économiques dans leurs relations aussi bien avec leurs fournisseurs qu'avec leurs clients.

C'est ce que apparait dans le rapport qu'élabore et présente l'auditeur commerciale aux concernés selon les formes et exigences voulues, et ce qui constitue l'axe de notre étude étant donné que la problématique de notre étude s'articule sur : « **Dans quelle mesure peut-on appliquer l'audit commercial d'une entreprise commerciale telle que l'Entreprise SCIMAT Unité commerciale de Touggourt** » ?

Pour répondre à cette problématique nous avons essayé de connaître les dispositions des entreprises à subir l'audit commercial, en ce sens qu'il a été mis l'accent sur l'étude de l'aspect comptable des opérations commerciales ainsi que le diagnostic et l'évaluation du système de contrôle commerciales , pour parvenir en fin d'étude à la présentation de modèles de rapports d'audits de commerciaux qui correspondent à la nature et à l'activité de l'établissement objet de notre étude et des entreprises de manière générale.

MOTS-CLÉS : Audit commercial, Diagnostic commercial, Audit des ventes, Audit des achats, Contrôle marketing.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
III	بسملة
IV	إهداء
V	شكر وعرهان
VI	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال و الصور
XII	قائمة الملاحق
XIV	قائمة الإختصارات والرموز.
أز	المقدمة العامة
الفصل الأول	
الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة	
09	المبحث الأول : الإطار النظري للتدقيق التجاري
09	المطلب الأول : مفاهيم حول التدقيق التجاري
19	المطلب الثاني : المتطلبات الضرورية لممارسة التدقيق التجاري في الجزائر
33	المطلب الثالث : إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري
44	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
44	المطلب الأول : دراسات باللغة العربية
47	المطلب الثاني : دراسات باللغة الأجنبية
50	المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفصل الثاني	
دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقريت	
53	المبحث الأول : معرفة عامة حول المؤسسة محل الدراسة
53	المطلب الأول : تقديم حول المؤسسة
61	المطلب الثاني : تشخيص العمليات التجارية للمؤسسة
73	المطلب الثالث : محاسبة العمليات التجارية للمؤسسة
81	المبحث الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري للمؤسسة
81	المطلب الأول : تقييم الإجراءات الداخلية التجارية المطبقة
92	المطلب الثاني : تقييم الممارسات التجارية المطبقة مع الزبائن
98	المطلب الثالث : نماذج مقترحة لتقرير المدقق التجاري
109	الخاتمة
114	قائمة المراجع
122	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	أنواع مستقلة للتدقيق التجاري	الجدول 1.1
13	أنواع متداخلة للتدقيق التجاري	الجدول 2.1
14	خدمات التدقيق التجاري	الجدول 3.1
23	تعيين وعزل ومسؤوليات وأتعاب وشروط ممارسة القائم بمهنة التدقيق في الجزائر	الجدول 4.1
25	معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS)	الجدول 5.1
31	مهام الجهات المكلفة بالتدقيق التجاري.	الجدول 6.1
35	مقارنة الضريبة على رقم الأعمال مع رقم الأعمال المحقق	الجدول 7.1
39	الأشكال العامة لأوجه التلاعب والأهمية النسبية لكل منها	الجدول 8.1
39	أنواع الأخطاء المحاسبية	الجدول 9.1
41	تصنيفات تقارير المدقق	الجدول 10.1
44	دراسة بوسالم بوبكر وبوعزة محمد الأمين	الجدول 11.1
45	دراسة لعور بدرة	الجدول 12.1
45	دراسة الزهرة السيلت	الجدول 13.1
46	دراسة زهار سهام	الجدول 14.1
74	دراسة la wson –hellu nadu siko	الجدول 15.1
48	دراسة zaid saadi, idir lamamra	الجدول 16.1
49	دراسة Hamed KHARRAZ	الجدول 17.1
50	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية	الجدول 18.1
51	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية	الجدول 19.1
63	هوامش الربح المحددة على الإسمنت	الجدول 1.2
65	تطور الكميات المباعة من الإسمنت	الجدول 2.2
65	يوضح تطور رقم أعمال المؤسسة	الجدول 3.2
65	تطور عدد زبائن المؤسسة	الجدول 4.2
66	يوضح الإنحرافات بين رقم الأعمال التقديري ورقم الأعمال المحقق	الجدول 5.2
96	الموازنة التقديرية لمشتريات قطع الغيار	الجدول 6.2
69	الموازنة التقديرية للتموينات	الجدول 7.2
70	تحليل مؤشرات لوحة القيادة لمصلحة التموينات	الجدول 8.2

قائمة الجداول

71	تحليل الميزج الشرائي	الجدول 9.2
71	يوضح تطور المشتريات من المواد واللوازم المستهلكة	الجدول 10.2
72	حساب معدل الدوران والمدة المتوسطة لديون الموردين	الجدول 11.2
73	الحسابات المتعلقة بعمليات الشراء للمؤسسة	الجدول 12.2
47	تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/04	الجدول 13.2
74	تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/18	الجدول 14.2
57	تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2017/12/21	الجدول 15.2
75	تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2017/12/23	الجدول 16.2
67	تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2018/03/14	الجدول 17.2
76	تسجيل عملية دخول سلع إلى المخازن بتاريخ 2018/03/14	الجدول 18.2
76	تسجيل عملية تسديد مبلغ قطع غيار بشيك بنكي بتاريخ 2018/03/29	الجدول 19.2
77	الحسابات المتعلقة بعمليات البيع	الجدول 20.2
77	تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/04	الجدول 21.2
78	تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/14	الجدول 22.2
78	تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2017/12/14	الجدول 23.2
79	تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2018/03/27	الجدول 24.2
79	تسجيل عملية التنازل المؤسسة الأم لإحدى فروعها بتاريخ 2018/03/29	الجدول 25.2
84	التدقيق المستندي لإحدى عمليات الشراء	الجدول 26.2
78	التدقيق المستندي لإحدى عمليات البيع	الجدول 27.2
39	مقياس ليكرت الثلاثي	الجدول 28.2
93	مقياس تحليل إجابات الاستبيان	الجدول 29.2
94	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الزبون المستهلك	الجدول 30.2
95	تحليل إتجاهات إجابات العينة حول فقرات طبيعة الممارسات التجارية	الجدول 31.2
96	تحليل إتجاهات إجابات العينة حول فقرات طبيعة المنافسة التجارية	الجدول 32.2
101	الوضعية السنوية للحسابات التجارية	الجدول 33.2
103	أهم المؤشرات المتعلقة بالنشاط التجاري للمؤسسة	الجدول 34.2
106	تقييم القوانين المطبقة في المؤسسة محل الدراسة	الجدول 35.2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	أهم الجوانب التي يشملها نطاق التدقيق التجاري	الشكل 1.1
17	أهمية التدقيق التجاري	الشكل 2.1
18	مفاهيم حول التدقيق التجاري	الشكل 3.1
25	المعايير الجزائرية الخاصة بالأداء المهني ذات صلة بالتدقيق التجاري	الشكل 4.1
32	الأطر المرجعية للتدقيق التجاري في الجزائر	الشكل 5.1
36	أنواع المصادقات	الشكل 6.1
37	نموذج إستمارة جزئية للتدقيق التجاري	الشكل 7.1
38	نموذج ورقة الكشف وتحليل المشكلات	الشكل 8.1
43	المراحل العامة لعمل المدقق التجاري	الشكل 9.1
54	مخطط يمثل الموقع التنظيمي للشركة الأم والشركة الفرع (محل الدراسة).	الشكل 1.2
55	بطاقة فنية للمؤسسة محل الدراسة	الشكل 2.2
56	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت SCIMAT -الوحدة التجارية لتقوت-	الشكل 3.2
61	الهيكل التنظيمي لمصلحة التجارة	الشكل 4.2
63	المنتجات المقدمة من المؤسسة	الشكل 5.2
67	الهيكل التنظيمي لمصلحة التموينات	الشكل 6.2
83	إجراءات عملية الشراء	الشكل 7.2
86	إجراءات عملية البيع	الشكل 8.2
94	توزيع عينة الدراسة حسب متغير صنف الزبون المستهلك	الشكل 9.2

قائمة الصور

الصفحة	عنوان الصورة	رقم الصورة
63	منتجات المؤسسة محل الدراسة	الصورة 1.2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
124	معايير التدقيق الإختيارية	الملحق 01
125	أوجه الغش والمخالفات الناتجة عن الممارسات التجارية	الملحق 02
127	الحسابات التجارية وفق النظام المحاسبي المالي	الملحق 03
128	معايير التقييس الدولية المطبقة بالمؤسسة	الملحق 04
129	التسجيل المحاسبي لبعض عمليات الشراء في يومية المؤسسة	الملحق 05
130	التسجيل المحاسبي لبعض عمليات البيع في يومية المؤسسة	الملحق 06
131	إستمارة التدقيق التجاري-المشتريات	الملحق 07
132	إستمارة التدقيق التجاري-المبيعات	الملحق 08
133	إستبيان موجه للزبائن	الملحق 09
134	طلب الشراء	الملحق 10
135	طلب العروض	الملحق 11
136	الشروط العامة للإستشارة	الملحق 12
137	نموذج فاتورة شكلية من المورد	الملحق 13
138	جدول مقارنة العروض وإختيار المورد الفائز	الملحق 14
139	وصل طلب باسم المورد الفائز	الملحق 15
140	تحرير فاتورة نهائية من طرف المورد	الملحق 16
141	وصل إستلام المشتريات	الملحق 17
142	طلب تحرير شيك بنكي للمورد	الملحق 18
143	تقرير التدقيق الداخلي لسنة 2015	الملحق 19
145	تقرير التدقيق الداخلي لسنة 2016	الملحق 20
148	ميزانية سنتي 2015-2016 جانب الأصول	الملحق 21
149	ميزانية سنتي 2016-2017 جانب الأصول	الملحق 22
150	ميزانية سنتي 2015-2016 جانب الخصوم	الملحق 23
151	ميزانية سنتي 2016-2017 جانب الخصوم	الملحق 24
152	جدول حسابات النتائج 2015-2016	الملحق 25
153	جدول حسابات النتائج 2016-2017	الملحق 26

قائمة الإختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
B.C	Bon de Commande	وصل طلب
F.R.A.P	Feuille Révélé et Analyse des Problème	ورقة الكشف وتحليل المشكلات
GAAS	Generally Accepted Auditing Standards	معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً
IPPF	International Professional Practices Framework	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
ISO	Norme international standard	معايير التقييس الدولية
ISA	Standard international Auditing	معايير التدقيق الدولية
NAA	Normes Algériennes D'audit	معايير التدقيق الجزائرية
NRCA	Normes Rapport des Commissaires aux Comptes	معايير تقارير محافظ الحسابات
SCF	systeme comptable financier	النظام المحاسبي المالي

مقدمة

عامّة

يعد تطور النشاط التجاري والعلمي والتكنولوجي والإقتصادي الذي عرفته دول العالم خصوصا النهضة التجارية في إيطاليا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وانتقال المؤسسات من مؤسسات فردية صغيرة إلى مؤسسات صناعية تتميز بكم كبير مشروعاتها، بالإضافة إلى التطور الذي شهده قطاع الأعمال وظهور ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات في العديد من الدول والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها، وزيادة حدة المنافسة بين هذه الشركات، وبالتالي عدم قدرة وتفرغ المالكين للقيام بأعمال الإدارة وهذا أدى بدوره إلى انفصال الملكية عن الإدارة، حيث دعت الحاجة إلى إيجاد وسيلة فعالة تسمح بتوفير معلومات موثوقة ودقيقة حول نشاط المؤسسة والتوجيه إستثماراتها نحو تحقيق عائد مقبول، وقد تمثلت هذه الوسيلة في التدقيق.

فقد إزدادت أهمية التدقيق حيث أصبح له دور مهم و بالأخص بعد الفضائح المالية التي شهدها العالم في تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي الناتجة عن عدم صدق المعلومات المالية و حدوث الإحتيالات في التقارير المالية التي أدت إلى إتهام كبريات الشركات العالمية وكان نتيحتها ظهور قانون **Sarbanes Oxley** في الولايات المتحدة الأمريكية ومعايير التدقيق والتأكيد الدولية، وذلك من أجل إستعادة ثقة أصحاب المؤسسات من جهة، وإعطاء ثقة أكبر للمساهمين والمستفيدين من التدقيق وضمان الحفاظ على أموالهم وإستغلال الأمثل لمواردهم والمحافظة على إلتزامات وأصول المؤسسة من جهة أخرى.

حيث إنعكس تطور عمليات التجارة الخارجية والقطاع البنكي وبالإضافة إلى ضخامة الشركات في تطور وسائل وأساليب الإحتيال التي يقوم بها المختلسون والذين يكونون غالبا من داخل المؤسسة، حيث شهدت الجزائر عدة قضايا إختلاس لمؤسسات كبيرة ومهمة للإقتصاد الوطني، وهذا ما أدى إلى محاولة إيجاد عدة وسائل فعالة للتقليل من هذه النشاطات التي تهدد إستمرارية المؤسسات الإقتصادية والتي تشكل أساس الإقتصاد الوطني.

كما تشكل العمليات التجارية جزءا هاما من نشاط المؤسسة، والتي تتمثل في عمليات الشراء والبيع التي تقوم بها المؤسسة، بإضافة إلى أنها تمثل الجانب التجاري للمؤسسة والذي يعد من أهم الجوانب التي تعتمد عليها المؤسسة في تحقيق الربحية، ونظرا لعدد هائل من العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسة خاصة عمليات البيع التي تكون بصفة يومية تقريبا، وهذا ما يجعل العمليات التجارية من أكثر عمليات عرضة للغش والتلاعبات عن طريق تضخيم فواتير الشراء بإلتفاق مع الموردين المحليين أو الأجانب من أجل تهريب الأموال بالعملة المحلية أو الصعبة وذلك في محاولة لرفع التكاليف، وبالتالي تخفيض الضرائب التي تدفعها المؤسسة، أو قيام بإخفاء رقم الأعمال الحقيقي وذلك من خلال إخفاء جزء من المنتجات وبيعها دون الفواتير أو تلاعب بمبالغها وقيام بعمليات البيع دون تسجيل في يومية المؤسسة.

مقدمة عامة

وقد أدت إلهيارات كبريات الشركات إلى ظهور أنواع جديدة من معايير التدقيق ومواصله المنظمات العالمية البحث عن معايير جديدة لتدقيق أكثر تخصصا ودقة، بالإضافة إلى العمل على تطوير المعايير القديمة وتحسينها لتجنب ومنع حصول مثل هذه الأحداث، وكانت إحدى نتائج هذه الجهود ظهور التدقيق التجاري.

فالتدقيق التجاري له دور في مكافحة كل التلاعبات والإختلاسات التي يقوم بها الموظفون سواء كانوا مديرون أو مسؤولون أو شركاء، وذلك لأغراض ومنافع شخصية، أو إكتشاف كل الغش أو تزوير في المعلومات المحاسبية التي يمكن أن يقوم بها الموظف المسؤول عن المحاسبة سواء بمفرده أو بالتواطؤ مع أفراد آخرين في المؤسسة بهدف الحصول على الأموال بطريقة غير قانونية، ولهذا يعد التدقيق التجاري كأداة فعالة في مواجهة لمثل هذه الأعمال، فضلا عن التصدي لظاهرة التهرب والغش الضريبي وعدم الفوترة المنتشرة في البيئة الجزائرية.

كما أن الجزائر تسعى جاهدة في السنوات الأخيرة إلى تطوير مهنة التدقيق بما يتوافق مع متطلبات الدولية خاصة أنها أقل تطورا من الدول الأخرى في هذا المجال، وهنا علينا معرفة ما إذا كانت البيئة الجزائرية مهيأة وتتوفر على المتطلبات الضرورية لتبني وتطبيق التدقيق التجاري في المؤسسات الإقتصادية في إطار تطويرها لهذه المهنة.

ب - إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية العمليات التجارية بالنسبة للمؤسسة والتي تتميز بعددها وكثرتها وتعقدتها، وإمكانية حدوث أخطاء في التسجيل المحاسبي لهذه العمليات أو إستعمال ممارسات تدليسية، أو غش أو تضخيم بالفواتير من أجل حصول بعض الموظفين على مكاسب غير مشروعة، لذا أوجب هذا الأمر على المؤسسة إتخاذ آلية رقابية للضبط والتحكم في هاته العمليات، ومحاولة الحد أو التقليل من هذه الممارسات، وللتأكد من مدى إلتزام المؤسسة بالقوانين والسياسة التجارية ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية من خلال السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن تطبيق التدقيق التجاري في المؤسسات الإقتصادية (مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقوت)؟

ج - الأسئلة الفرعية:

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية الموضوعة مسبقا يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق التجاري ؟ وما هي أهدافه ؟
- فيما تتمثل المتطلبات الضرورية لتطبيق التدقيق التجاري بالمؤسسة محل الدراسة ؟
- ما مستوى إلتزام المؤسسة للقواعد التجارية بما يتوافق مع أهداف التدقيق التجاري ؟

- كيف يتم تدقيق العمليات التجارية في إطار تطبيق برنامج التدقيق التجاري بالمؤسسة محل الدراسة ؟
- ما هي العناصر الواجب توافرها في تقرير المدقق التجاري لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة ؟
- هل توجد معيقات تحد من تطبيق التدقيق التجاري بالمؤسسة محل الدراسة ؟

د -الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يقصد بالتدقيق التجاري الفحص المستقل لنظام الرقابة الداخلية التجاري، والهدف منه الحد والتقليل من الأخطاء والممارسات غير الشرعية المتعلقة بالعمليات التجارية؛
- تتمثل المتطلبات الضرورية لتطبيق التدقيق التجاري للمؤسسة محل الدراسة في مجموعة العناصر المتكاملة الجوانب المساعدة على تطبيق المتطلبات القانونية والمهنية والمؤسسية وبالتالي يتم تأكيد صحة الفرضية الثانية؛
- مستوى تطبيق المؤسسة محل الدراسة إلى القوانين و القواعد التجارية لا يرقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التدقيق التجاري ؛
- يتم إعداد برنامج خاص من طرف المدقق التجاري لتدقيق العمليات التجارية وفق طرق منتظمة وباستخدام آليات محددة خلال فترة زمنية معينة فضلا عن برنامج التدقيق المحاسبي أو التدقيق الداخلي على أنشطة المؤسسة؛
- يشتمل تقرير التدقيق التجاري على نواحي القصور والضعف المكتشفة من خلال القيام بعملية الفحص بالإضافة إلى تقديم إقتراحات لمعالجتها وتحسين نظام الرقابة الداخلية التجاري؛
- يعد غياب معايير لقياس أداء العمليات التجارية من العوامل التي تعيق تطبيق التدقيق التجاري بالمؤسسة محل الدراسة.

هـ -أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:
- التعرف على التدقيق التجاري وأهميته بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية؛
 - إبراز طبيعة العمليات التي تخضع للتدقيق التجاري؛
 - التعرف على المتطلبات الضرورية لتطبيق التدقيق التجاري بالبيئة الجزائرية؛
 - معرفة أهم القوانين والتشريعات المستند إليها لتطبيق التدقيق التجاري؛
 - التعرف على إجراءات وآليات تقييم نظام الرقابة الداخلي على ضوء التدقيق التجاري؛
 - إعطاء صورة عن القيمة التي يضيفها التدقيق التجاري بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية؛
 - محاولة إقتراح نموذج خاص بالتدقيق التجاري للمؤسسة الإقتصادية.

و - أهمية الدراسة: يمكن تقديم أهمية الدراسة كما يلي:

حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى وجود محيط رقابي يساعد إدارة المؤسسة والأطراف المتعاملة معها في المجال التجاري إلى كسب ثقة متبادلة بين المؤسسة وزبائنها أو مستهلكي منتجاتها وبين الموردين والأطراف التي لها صلة مباشرة بعملية التبادل ، كما أنه عند تطبيق التدقيق التجاري يتم ضمان كافة حقوق المدينين والدائنين نتيجة القيام بالعمليات التجارية .

كما تظهر أهمية التدقيق التجاري في أنه أداة يعتمد عليها المديرون في تشخيص الوضعية التجارية للمؤسسة وإكتشاف فرص تجارية جديدة و المساهمة في بناء قرارات إستراتيجية فعالة في المجال التسويقي والتجاري.

ي - أسباب إختيار الموضوع:

يمكن تقديم أهم الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت بنا إلى إختيار موضوع الدراسة كما يلي:

● الأسباب الذاتية:

المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية ببحوث جديدة حول التدقيق؛
الميول الشخصي للإهتمام بهذا الموضوع والإلمام ببعض جوانبه وتوسيع المعارف في مجال التدقيق التجاري؛
إجراء بحث يتماشى مع التغيرات والتطورات الجديدة في مجال التدقيق؛
الرغبة في إكتشاف هذا الموضوع والإلمام ببعض جوانبه وتوسيع المعارف في مجال التدقيق التجاري؛
محاولة ربط وإسقاط الجانب العلمي الأكاديمي مع الجانب العملي المهني.

● الأسباب الموضوعية:

تزايد أهمية وضرورة تطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بسبب إنتشار الظواهر والممارسات التجارية غير الشرعية؛
-كون موضوع البحث من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية في السنوات الأخيرة؛
-علاقة موضوع الدراسة بالتخصص؛
-حاجة المؤسسات الاقتصادية والإدارة الجبائية لهذا النوع من التدقيق في ظل تطور طرق ووسائل الغش والإختلاس.

أأ - حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

● الحدود الزمانية: من أجل الإلمام بمختلف الجوانب العلمية والعملية للبحث، قمنا بإختيار المدة الزمنية للدراسة والتي تمثلت في الفترة ما بين سنة 2015 إلى غاية سنة 2017.

● الحدود المكانية: ترتبط هذه الدراسة من الناحية المكانية بدراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT عين التوتة الوحدة التجارية بتقورت.

● **الحدود الموضوعية:** تم استخدام مصطلح التدقيق بدلا من مصطلح المراجعة وذلك وفقا لما جاء به المشرع الجزائري عند إصدار معايير التدقيق الجزائرية، كما أن التدقيق التجاري يتكون من جانبين أساسيين وهما جانب محاسبي وجانب تسويقي، ومن خلال دراستنا سيتم التركيز على التدقيق التجاري من الجانب المحاسبي أكثر من الجانب التسويقي.

ب ب منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة من خلال بحثنا، سوف نعتمد على مجموعة من المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر الدراسة، حيث إعتدنا على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية للموضوع من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة التطبيقية فقد تضمن دراسة حالة إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي والإجابة على إشكالية الدراسة، وقد تم استخدام الأدوات التالية لجمع المعلومات الضرورية وهي:

المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والكتب المتداولة لموضوع الدراسة، إضافة إلى القوانين والجرائد الرسمية، الكتب والبحوث والمجلات والملتقيات العلمية، المواقع الإلكترونية؛
الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة ذات صلة بموضوع الدراسة؛
الزيارات والملاحظات الميدانية؛ المقابلات الشخصية.
كما تم استخدام البرامج التالية لمعالجة بيانات ومعطيات الدراسة وهي :

البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: **SPSS V.22** ، والبرامج المكتبية **Ms. Excel .2013** .

ت ت صعوبات الدراسة:

لقد مرت فترة الدراسة وإعداد هذه المذكرة بجملة من الصعوبات والعراقيل، تمثلت في:
- وجود قلة في المراجع والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتدقيق التجاري؛
- صعوبة في فهم موضوع التدقيق التجاري بالنسبة للموظفين؛
- صعوبة الحصول على الوثائق الداخلية بالمؤسسة محل الدراسة.

ث ث تقسيم الدراسة:

تبعاً للأهداف المتوخاة من الدراسة، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، وبغية إختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين.

تطرقنا في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق التجاري، ويتضمن مبحثين المبحث الأول يتناول مفهوم التدقيق التجاري، أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان الدراسات السابقة تم التطرق فيه للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا، مع ذكر أوجه التشابه والاختلاف.

مقدمة عامة

أما الفصل الثاني فيتناول دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقتر، وفي الأخير نجد الخاتمة التي تضمنت تلخيص عام وإختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض النتائج المتوصل إليها، ليتم بعدها تقديم بعض الإقتراحات التي رأينا بأنها ضرورية بناءا على النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى آفاق البحث.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

الفصل الأول : الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

لقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا من قبل الهيئات الحكومية ومن طرف المؤسسات الإقتصادية بمختلف الدول المتقدمة نحو التدقيق والخدمات التي يقدمها هذا الأخير، وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى لتطوير مهنة التدقيق في الجزائر من خلال إصدارها مؤجرا لمعايير تدقيق جزائرية تسمح بممارسة أفضل على المؤسسات والهيئات الخاضعة لعملية التدقيق وإعطاء الصورة الصادقة عن نشاط هذه المؤسسات، وقد تمثل العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسة محور وأساس سير نشاطها وبقائها، وهذا يقتصر على وجود آليات تضبط هذه العمليات وتتحكم فيها رغم تعددها وكبر حجمها، لتفادي أنواع الغش والأخطاء التي قد تؤدي بالإضرار بالأطراف الخارجية للمؤسسة كالزبائن والمستهلكين أو أطراف داخلية كالإضرار بأصول المؤسسة من خلال الإختلاسات والسرقات للبضاعة أو النقدية الناتجة عنها، هذا ما أدى بالمؤسسات الإقتصادية إلى الإهتمام المتزايد بإيجاد آلية كفيلة تضبط العمليات التجارية وحركتها بالمؤسسة وشرعية ممارستها مع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، ويعتبر التدقيق التجاري كآلية رقابية يتم من خلاله تقييم ومعرفة جوانب الضعف لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الإقتصادية، مع إعطاء صورة شاملة عن وضعية المؤسسة من الناحية التجارية، وقد يتطلب تطبيق التدقيق التجاري بالمؤسسات الإقتصادية إيجاد بيئة داخلية وخارجية ملائمة قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة منه ، هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصل الأول من الدراسة حيث يعالج الفصل الأول من خلال المبحث الأول المفاهيم المرتبطة بالتدقيق التجاري والأطر اللازمة لتطبيق التدقيق التجاري بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري ، أما المبحث الثاني من الفصل فقد تم عرض أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة .

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق التجاري

يعتبر مفهوم التدقيق التجاري حديث النشأة، جاء نتيجة التطورات التي شهدتها العالم في مجال التدقيق والخدمات التأكيدية من جهة، ومن جهة أخرى لكثرة حوادث الإختلاس والغش والتلاعبات التي شهدتها بعض المؤسسات العالمية الكبرى، وهو النوع الذي يركز على الجانب التجاري للمؤسسات الاقتصادية، وذلك نظراً لأهميته الكبرى بالمؤسسة مهما كان نوعها سواء كانت تجارية أو إنتاجية أو خدمية، حيث يهتم بتدقيق وفحص العمليات المتعلقة بالجانب التسويقي والمبيعات والعمليات المتعلقة بجانب المشتريات لتقييم الوضعية التجارية للمؤسسة بصفة عامة.

المطلب الأول: مفاهيم حول التدقيق التجاري

لقد شهد هذا المفهوم تضارب بين الباحثين والمهتمين في مجال التدقيق على تحديد مفهوم شامل وموحد له، وذلك نظراً لحداثته نسبية، ويعود السبب عدم الإتفاق على مفهوم واحد إلى إختلاف في تخصصات وأوجه النظر بين الباحثين، وسنحاول من خلال هذا الطرح التعرف على مفهومه، وذلك من خلال إعطاء أهم المفاهيم ذات صلة بغية التوصل لإعطاء مفهوم شامل له.

الفرع الأول: التدقيق التجاري ومصطلحات ذات الصلة

قبل التطرق إلى تعريف التدقيق التجاري، لابد أن نبرز أهم المصطلحات القريبة من حيث المعنى وهي:

- تدقيق التسويق التجاري: هو إختبار قياسي منهجي ومستقل لنقاط البيع لتحديد ما إذا كانت العمليات التجارية تتوافق مع المتطلبات المحددة مسبقاً وما إذا كانت قادرة على تحقيق أهداف المؤسسة⁽¹⁾.

- تدقيق العمليات التجارية: هو عملية فحص ومراجعة كل المستندات والوثائق والدفاتر الخاصة بتسجيل وتحليل العمليات التجارية، بالإضافة إلى تقييم نظام رقابة الداخلي الخاص بهذه العمليات، ويقوم المدقق بهذه المهام لغرض التأكد من مدى سلامة ودقة هذه العمليات وصحتها⁽²⁾.

كما تعددت التعاريف الخاصة بالتدقيق التجاري بين المختصين في مجال التدقيق كل حسب تخصصه ووجهة نظره الخاصة، حيث نورد بعض منها فيما يلي:

- مكتب الإستشارات M & BD: عرف التدقيق التجاري بأنه : "دراسة فعالية وكفاءة العمليات من خلال مقارنة الأهداف المحددة من قبل المؤسسة ومستوى الإنحرافات، ومن خلاله يمكن إكتشاف الإختلالات المحتملة التي تسبب إنخفاض في النشاط التجاري"⁽¹⁾.

(1) - دون ذكر الهيفة، Audit Commercial Marketing، (08-03-2018 / سا : 21:30)، متوفر على الرابط التالي :

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.audit-t.ca/audit/definition>

(2) - إيهاب نظمي، هاني العرب، تدقيق الحسابات (الإجراءات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 139-140، بتصرف.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

- تعريف آخر: التدقيق التجاري هو فحص نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمبيعات والمشتريات فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية التجاري للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، وإيصال نتائج الفحص إلى الأطراف ذوي العلاقة مع تقديم إستشارات لتحسين الأداء التسويقي للمؤسسة⁽²⁾.

نستنتج من خلال ما سبق أن التعاريف المقدمة حول التدقيق التجاري إنقسمت إلى إجتاهين، الأول يركز على الجانب التسويقي المحض دون غيره من الجوانب، أما الإجتاه الثاني قد جمع بين الجانبين: التسويقي والشرائي. ومن خلال التعاريف السابقة توصلنا إلى إعطاء تعريف عام وشامل للتدقيق التجاري للمؤسسة كما يلي:

التدقيق التجاري هو عملية فحص إنتقادي منظم يتم بموجبه تشخيص وتقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري للمؤسسة، ومراقبة مدى إلتزامها في تحقيق إستراتيجياتها التسويقية مع إحترامها للتشريعات والقوانين المنظمة للممارسات التجارية قصد الخروج برأي فني محايد يعبر عن صدق ودلالة الحسابات التجارية والوضع التجاري للمؤسسة في فترة زمنية معلومة.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق التجاري

أولاً: أنواع التدقيق بصفة عامة:

فقبل التطرق إلى أنواع التدقيق التجاري نورد أهم أنواع التدقيق بصفة عامة فيما يلي:

أ - **التدقيق الداخلي:** وهو التدقيق الذي يتم تنفيذه داخليا لخدمة أهداف المؤسسة، يقوم به موظف من داخل المؤسسة من خلال فحص الدفاتر والسجلات، والتحقق من مدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في هذه الدفاتر، ويعتبر أداة بيد الإدارة ويخضع لسلطتها تحول له مهام التقييم والمراقبة والتطابق والتحقق⁽³⁾.

ب - **التدقيق الخارجي:** هو الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية ومدى الإعتماد عليها للدلالة على المركز المالي ونتائج الأعمال⁽⁴⁾، وينقسم التدقيق الخارجي إلى ثلاث أنواع وهي:

(1) - مكتب الإستشارات، M & BD Management & Business Développement، (11-03-2017/سا : 23:20)، متوفر على الرابط التالي :

<http://mbdconsulting.ch/fr/blog/developpement-des-affaires/comment-booster-sa-politique-commerciale-pensez-audit-commercial/#.WqWmck97IU>

(2) - الزهرة السيلت، الرقابة التجارية كأداة لحماية المستهلك : دراسة تطبيقية للمديرية الولائية للتجارة لولاية غرداية وعينة من المستهلكين، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2015، ص 18، بتصرف.

(3) - عيسى حفصيه، بابا خويا ربيحة، التدقيق المحاسبي على المبيعات في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص 9.

(4) - يعقوب بويرة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية : دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 38.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

-**التدقيق القانوني:** وتعرف أيضا بمحافضة الحسابات، وهي التي يفرضها القانون على بعض أنواع من الشركات والهيئات، وتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وإنتظامية الحسابات السنوية وإعطائها الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

-**التدقيق التعاقدى:** يقوم بها شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من إدارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، ويمكن تجديدها سنويا، ويكون هذا النوع إختياريا وفقا لعقد يبرم بين المدقق وزبونه، ويقوم المدقق بمهمته في هذه الحالة حسب الهدف والنطاق والمدة المحددين في الإتفاق المبرم بين الطرفين⁽¹⁾.

-**التدقيق القضائي:** يهدف إلى تتبع أو منع نشاطات الغش والإحتيال، والذي يقوم به شخص مؤهل يعين من طرف المحكمة، وإزدادت أهميته خاصة في الجانب التجاري والمسائل المالية⁽²⁾.

ثانيا: أنواع التدقيق التجاري:

نستنتج مما سبق أن أنواع التدقيق بصفة عامة لا تختلف كثيرا عن أنواع التدقيق التجاري إلا أن هذه الأخيرة تركز على الجانب التجاري للمؤسسة، ويمكن إسقاط الأنواع السابقة على أنواع التدقيق التجاري وتلخيصها في الجدول التالي:

(1) - عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة** : دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، 2013، ص 27.

(2) - عبد الرحمن مخلد سلطان عريج المطيري، **قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، تركيا، 2012، ص 28 - ص 29، بتصرف.

الجدول رقم (1-1): أنواع مستقلة للتدقيق التجاري

أنواع العامة للتدقيق التجاري	تقسيماتها أو شرحها
التدقيق التجاري المؤسسي (تقوم به المؤسسات بصفة إلزامية أو غير إلزامية)	التدقيق التجاري الداخلي: يقوم به موظف من داخل المؤسسة من خلال فحص الدفاتر والسجلات التجارية والتحقق من مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية تسجيل العمليات التجارية في الدفاتر والسجلات.
	التدقيق التجاري الخارجي: هو الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية التجارية والبيانات المحاسبية للعمليات التجارية المثبتة بالدفاتر والسجلات التجارية ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي على رأي في محايد حول صحة الوضع التجاري و مدى الإعتماد على نتائج الأعمال، و ينقسم التدقيق التجاري الخارجي إلى:
	التدقيق التجاري القانوني: وهو الذي يفرضه القانون على بعض أنواع المؤسسات والهيئات، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها المدقق بغية شهادة ومصادقة على صحة الحسابات التجارية السنوية وإعطائها الصورة الصادقة لوضعية التجارية للشركة ونتائج نشاطها.
	التدقيق التجاري التعاقدية: يقوم به شخص مؤهل ومستقل بطلب من إدارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، وفقا لعقد يبرم بين المدقق وزبونته، ويقوم المدقق بمهمته حسب الهدف والنطاق والمدة المحددين في الإتفاق المبرم بين الطرفين، ويتمثل هدف ونطاق مهمته بالجانب التجاري للمؤسسة.
التدقيق التجاري الحكومي	التدقيق التجاري القضائي: يقوم به شخص مؤهل تعيينه المحكمة، يهدف إلى تتبع نشاطات الغش والإحتيال التجاري والفصل في المنازعات التجارية التي قد تقع بين المؤسسة وأحد الأطراف المتعاملين معها.
	هو تقييم السياسة التجارية الداخلية والخارجية للدولة من أجل تحقيق التوازن التجاري الداخلي والإستقرار في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى حماية المستهلك ⁽¹⁾ .

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق.

(1) - بوحفص روائي، فعالية الرقابة والتدقيق التجاري في الحد من عمليات عدم الفوترة، مداخلة حول الفوترة وأثرها على الإقتصاد الوطني، جامعة غرداية، يوم 09 نوفمبر 2017.

ثالثاً: أنواع متداخلة للتدقيق التجاري:

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة تقسيمات منها: حسب مدى الفحص إلى تدقيق تفصيلي وإختباري، حسب حدود التدقيق إلى تدقيق كامل وجزئي، حسب هدف التدقيق إلى تدقيق إداري، مالي، عملي... إلخ، حسب القائم بالتدقيق تدقيق داخلي وتدقيق خارجي، أما حسب درجة الإلزام فيقسم إلى تدقيق إلزامي وتدقيق إختباري⁽¹⁾، بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى تبويب التدقيق التجاري وفقاً لعدة أسس كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): أنواع متداخلة للتدقيق التجاري

التوضيح	التبويب حسب	
كفحص جميع فواتير الشراء والبيع وسجلات الموردين والزبائن للتأكد من إنتظامها.	شامل	مدى
كفحص عينة من المفردات (فواتير ، وصولات الطلب ، مستندات الشحن... إلخ) ليتم تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه العينة.	إختباري	الفحص
وهو الفحص غير المحدد النطاق للوثائق الثبوتية لجميع العمليات التجارية بالمؤسسة.	كامل	حدود
يتم التركيز على فحص بعض العمليات التجارية كفحص مردودات البضاعة.	جزئي	التدقيق
تقييم الهيكل التنظيمي خاصة كفاءة العلاقة القائمة بين إدارة المبيعات وإدارة المشتريات.	إداري	هدف
كتقييم كفاءة وفعالية الأنشطة المتعلقة بطرق وكيفيات البيع والتوزيع.	عملي	التدقيق
كالتحقق من صحة التسجيل المحاسبي للعمليات التجارية، وصحة مؤونات الزبائن.	مالي	
يكون بعد ترصيد الحسابات التجارية وغلق كافة دفاتر الزبائن والموردين.	نهائي	توقيت
فحص المستندات والتحقق من الحسابات بشكل دوري للعمليات التجارية.	مستمر	التدقيق
تقوم به هيئة داخلية في المؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة فيما يخص الجوانب التجارية.	داخلي	القائم
تقوم به هيئة مستقلة عن المؤسسة مع إبداء رأي حيادي عن الوضع التجاري للمؤسسة.	خارجي	بالتدقيق
وهو التدقيق الذي يلزمه القانون فيما يخص التحقق من صحة الحسابات السنوية كالتحقق من صحة ح/411 الزبائن، وح/401 موردو المخزونات والخدمات.	إلزامي	درجة الإلزام
يتم بطلب من الإدارة دون إلزام قانوني كتقديم إستشارات لتطوير نظام الرقابة الداخلية التجاري .	إختباري	

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 24، بتصرف

⁽¹⁾ - غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 24، بتصرف.

رابعاً: خدمات أخرى للتدقيق التجاري:

حيث يمكن أن نلخص بعضاً من أهم خدمات التدقيق التجاري في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3) : خدمات التدقيق التجاري

الخدمات	التوضيح
التدقيق على الوظيفة التجارية	عملية الفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي في مجالات التسويق والمبيعات، والتخزين، والنقل، بالإضافة إلى تحليل جميع الجوانب الأخرى من وظيفة العلاقات التجارية والإعلان، الجدارة الائتمانية للعملاء، نوعية التسليم، وآفاق البحث... إلخ ⁽¹⁾ .
تدقيق سياسة التسعير	وهي مراجعة سياسة التسعير المنتهجة من طرف المؤسسة، وذلك بغرض تحديد إنعكاساتها على التكاليف وظروف المنافسة وإعتبارات الطلب، ويشمل حتى تدقيق إجراء تغيير في السعر المعلن أو دليل استعمال المنتج ⁽²⁾ .
تدقيق السمعة الحالية للمؤسسة	التحقق من سمعة ومركز المؤسسة في الصناعة المعنية، أو التجارة بصفة مستمرة كالتحقق من مدى التزام المؤسسة بتنفيذ تعهداتها في الآجال المحددة وحصصة المؤسسة في السوق... إلخ ⁽³⁾ .
تدقيق العلامة التجارية	الهدف منه التأكد من أن العلامة التجارية مسجلة قانونياً بإسم الشركة والتأكد من أن الإجراءات القانونية قد إتخذت لتجديد الحماية وتدقيق المبالغ التي إعتبرت مصروفات رأسمالية خاصة بهذا الأصل ⁽⁴⁾ .
تدقيق شهرة المؤسسة	ففي هذه الحالة على المدقق الإطلاع على الإتفاقات التي تمت بين المؤسسة المشتري والبائعة والتأكد من إعتقاد الجهات المسؤولة لما دفع زيادة على صافي الأصول وإعتبار هذه الزيادة ممثلة لشهرة المحل ⁽⁵⁾ .
التدقيق التسويقي على المبيعات	وهي المراجعة الدورية للخطط التسويقية ومنها الخطط البيعية، بإعتبار أن خطط المبيعات تمثل أحد المحاور الأساسية للأنشطة التسويقية، والذي يهدف إلى تقييم

(1)- Jacques renard, théorie et pratique de l'audit interne, Eyrolles éditions d'organisation, septième Edition, paris, 2010, P 43.

(2)- سعدون الريعوي وآخرون ، إدارة التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص221، بتصرف.

(3)- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص 71، بتصرف.

(4)- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، الأردن، 2012، ص 227، بتصرف.

(5)- نفس المرجع السابق، ص 225، بتصرف.

<p>شامل للبرامج التسويقية، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة البيعية وتحديد نقاط القوة والضعف للتنظيم والإجراءات المعتمدة من قبل إدارة التسويق والمبيعات (1).</p>	
<p>مجموعة الإجراءات وطرق المراقبة المستخدمة لمقارنة الوضع الحالي لوظيفة وعملية الشراء من شخص محترف ومستقل وفق المعايير الداخلية والخارجية الموضوعية (2)، بالإضافة إلى المراجعة الفنية لفواتير الشراء وفق إتفاقيات الشراء من حيث مواصفات المواد وأرقام القطع الفنية، ومصدر الصنع وخصائص المادة التي تتطلب معرفة فنية وخبرة ملموسة في التعامل مع المادة قيمة الفواتير التي تعكس مواصفات وجودة المواد (3).</p>	<p>تدقيق المشتريات</p>
<p>هي عملية منظمة يتم من خلالها جمع وتقييم أدلة الإثبات الإلكترونية بصفة مستمرة، وذلك من أجل إبداء الرأي المحايد عن مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية عن أنشطة التجارة الإلكترونية، ومدى سلامة نظام المعلومات الإلكتروني الفوري، وقدرته على حماية المعلومات المتبادلة إلكترونياً ومدى سلامة وصدق الموقع الإلكتروني للمشروع، وذلك مدى سلامة ودقة الصفقات الإلكترونية وصدق عرض تأثيرها على القوائم المالية الفورية للمشروع المنشورة عبر شبكة الإنترنت (4).</p>	<p>تدقيق التجارة الإلكترونية</p>

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المراجع سابقة الذكر.

الفرع الثالث: نطاق عمليات التدقيق التجاري وأهميته

أولاً: نطاق عمليات التدقيق التجاري:

يتوقف المدى الذي يصل إليه المدقق في مراجعته، وهل يقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات التجارية أو يجري إختبارات لهذه العمليات على وجود نظام سليم للمراقبة الداخلية ومراجعة العمليات التجارية، والذي يشمل عدة الجوانب أهمها الجانب المحاسبي والجانب التسويقي (5)، ويمكن أن نلخص نطاق التدقيق التجاري في الشكل التالي:

(1) - محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة المبيعات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 145.

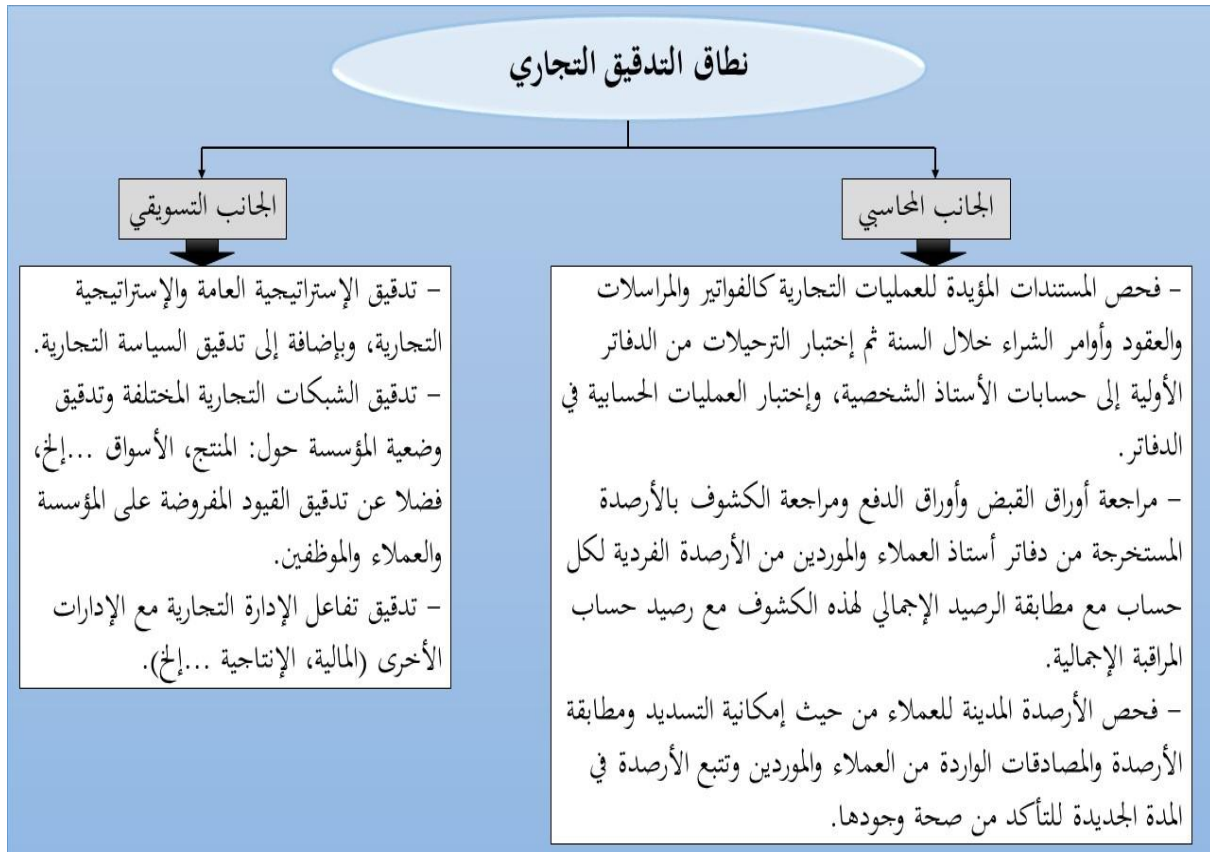
(2) - Lawson-Helleu Nadu Siko, **Audit Des Procédures Du Processus Achat: Cas De L'union Des Assurances Du Sénégal vie (UASen-VIE)**, Mémoire de fin d'étude MBA audit et contrôle de gestion, centre Africain d'Etudes Supérieures en Gestion, Sénégal, 2014, p 32.

(3) - عمر الطراونة، إدارة الشراء والتجارة الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 9-ص 10.

(4) - طارق عبد العظيم أحمد عبده، الأصول العلمية والعملية للمراجعة، المكتبة الجامعة، بنها، مصر، 2012، ص 27-ص 28.

(5) - إيهاب نظمي، هاني العرب، المرجع السابق، ص 140.

الشكل رقم (1-1): أهم الجوانب التي يشملها نطاق التدقيق التجاري



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مراجعات سابقة *

ثانيا: أهمية التدقيق التجاري:

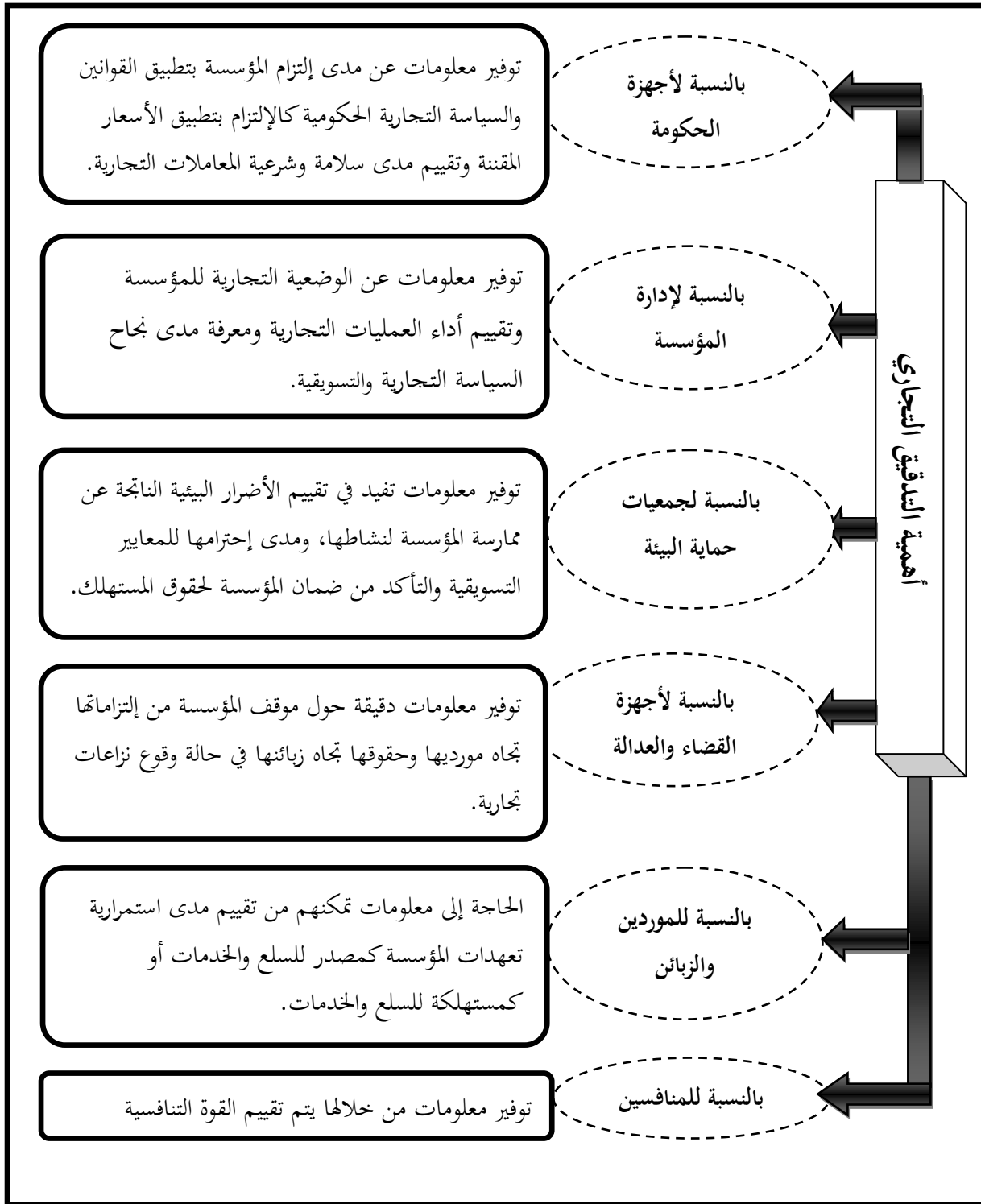
تكمن أهمية التدقيق بصفة عامة في درجة اعتماد الأطراف العديدة على تقرير المدقق في تلبية إحتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من المعلومات تبعا لإختلاف مصالحها وأهدافها، ومن أهم مستخدمي تقارير المدقق حملة الأسهم، مجلس الإدارة، الموردين والزبائن والمنافسون، الأجهزة الحكومية والقضائية... إلخ⁽¹⁾، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن أهمية التدقيق التجاري تنبثق من خلال تزويد عدة جهات بمعلومات حول العمليات التجارية والتي يمكن توضيح أهميته بالنسبة لمستخدميها من خلال الشكل التالي:

(*)- إيهاب نظمي، هاني العزب، نفس المرجع السابق، ص 140.

- Thierno amath Diallo, **P'incidence de l'audit marketing sur les performances commerciales d'une entreprise senegalaise (cas de la siagro kiree sa)**, mémoire master of science in management, école supérieure de commerce de Dakar Sénégal, 2014, P 50.

(1)- لمزيد من التفصيل أنظر : عبيد سعد الشريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، صنعاء، 2011، ص 13-14، بتصرف.

الشكل رقم (1-2): أهمية التدقيق التجاري

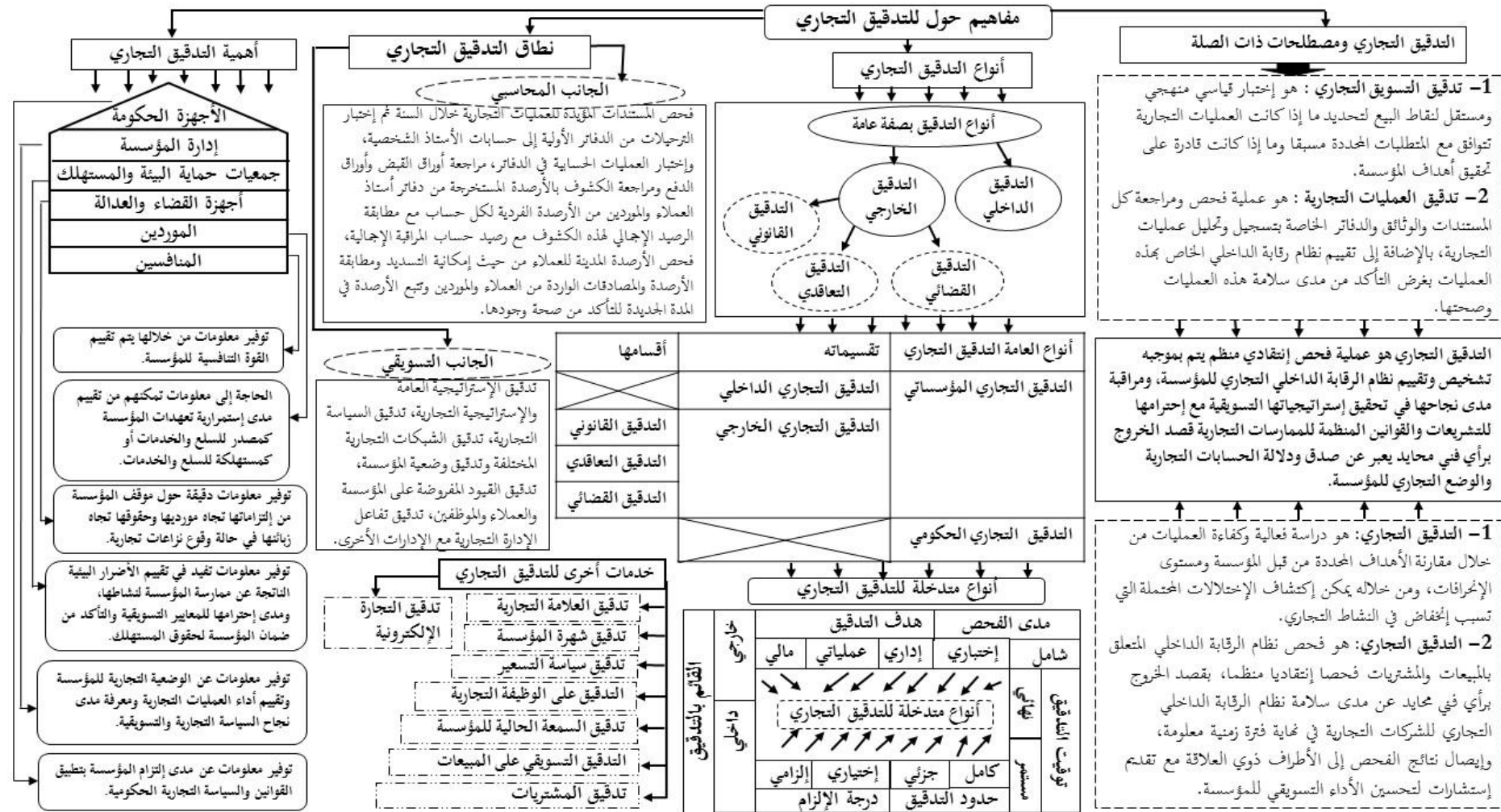


المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مراجعات سابقة (*)

ومن خلال كل ما سبق ذكره في هذا المطلب يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في الشكل التالي:

(*) عبيد سعد الشريم، لطف حمود بركات مرجع سابق، ص 13-14، بتصرف.

الشكل رقم (1-3): مفاهيم حول التدقيق التجاري



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق

المطلب الثاني: المتطلبات الضرورية لممارسة التدقيق التجاري في الجزائر

بغية ممارسة التدقيق التجاري يتطلب ذلك مجموعة من المتطلبات التي يستند عليها القائم بعملية التدقيق التجاري، وهذه المتطلبات تصاغ في شكل قوانين ولوائح وتعليمات ومراسيم التي تنظم هذه المهنة وتساعد في تطويرها، حيث تتمثل أهم هذه متطلباته في المتطلبات التشريعية والمهنية والمؤسسية.

الفرع الأول: المتطلبات التشريعية:

المتطلبات التشريعية هي عبارة عن مجموعة القوانين واللوائح والتعليمات والمراسيم بمختلف أنواعها ... إلخ، والتي تنظم مهنة التدقيق التجاري، وتلزم المؤسسات بإحترامها وتطبيقها، حيث أن التدقيق التجاري حديث النشأة ولا يوجد في الجزائر قانون خاص به، لكن هناك بؤادر في إطار تطوير المهنة على السعي نحو إمكانية تبني العديد من أنواع التدقيق العالمية في المستقبل ومن بينها التدقيق التجاري، إذ نورد أهم القوانين ذات صلة به فيما يلي:

أولاً: القوانين والمراسيم والقرارات المرتبطة بها:

أ - **القانون التجاري:** صدر بموجب الأمر 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري⁽¹⁾، وقد خضع إلى عدة تعديلات منذ صدوره، ونذكر أهم تعديل وهو:

- **المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أبريل 1993**، المعدل والمتمم، والذي أضاف 172 مادة جديدة وعدل 79 مادة.⁽²⁾

ب - **قانون المحاسبة المالية:** وهو قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، وكذا شروطه وكيفيات تطبيقه، وقد ركز على تحديد كل ما يتعلق بمسك المحاسبة وتسجيل العمليات المحاسبية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية وعرضها ورقابته وتبليغه⁽³⁾، وقد إتبع بجملة من القرارات والمراسيم توضحه ومن أهمها:

- **المرسوم التنفيذي رقم 156/08 الصادر في 26-05-2008**، حيث يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون 11/07 بطريقة أكثر تفصيلاً.⁽⁴⁾

(1) - الأمانة العامة للحكومة، القانون التجاري، المؤرخ في سنة 2007، ص 1.

(2) - نفس المرجع السابق، جدول تحليلي للمواد المعدلة والمُلغاة والجديدة، ص 1 - ص 10، بتصرف.

(3) - الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المالي المحاسبي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 3 - ص 6، بتصرف.

(4) - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07/11، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008، ص 11، بتصرف.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

-القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، يهدف إلى تحديد كفاءات تطبيق أحكام المواد -37-38-41-42-43 (4-16-18-25-26-30-31-33-34-35-36 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08. ⁽¹⁾

-المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 07/04/2009، والمحدد شروط وكفاءات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، حيث يهدف إلى تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة 24 من القانون رقم 11/07. ⁽²⁾

ج -قانون الممارسات التجارية: صدرت عدة القوانين تختص بتنظيم الممارسات التجارية داخل الجزائر، حيث نجد أهمها:

-القانون رقم 02/04 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.
-القانون رقم 08/04 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.
-القانون رقم 06/10 المؤرخ في 15 أوت سنة 2010، يعدل ويتم القانون رقم 02/04، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، وقد إتبع بعدة مراسيم تشرحه ونذكر أهمها وهي:
-المرسوم التنفيذي رقم 140/13 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2013، يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة.

-المرسوم التنفيذي رقم 141/13 المؤرخ في 10 أبريل سنة 2013، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 458/05 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005، الذي يحدد كفاءات ممارسة نشاطات إستيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها. ⁽³⁾

د -القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ⁽⁴⁾، والذي إحتوى ضمنا على معايير التدقيق المتعارف عليها GAAS ومعايير التدقيق الدولية ISA في مواد وبشكل سطحي، والذي إتبع بعدة مراسيم تنفيذية وقرارات تحدد مختلف الجوانب المتعلقة به، ونذكر من أهمها ما يلي:

⁽¹⁾ - وزارة المالية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 3.

⁽²⁾ - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 110/09 مؤرخ في 7 أبريل 2009، يحدد شروط وكفاءات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 8 أبريل 2008، ص 4.

⁽³⁾ - مديرية التجارة لولاية ورقلة، (31-12-2017/ سا 22:23)، <http://www.dcommerce-ouargla.dz>

⁽⁴⁾ - الأمانة العامة للحكومة، قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010، ص 3- ص 11.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

-المرسوم التنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 مايو سنة 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها. (1)

-القرار 24 جوان 2013، المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات (2)، والذي إتبع بقرار 12 يناير 2014، والمحدد لكيفيات تسليم هذه التقارير، حيث إحتوى على 15 معيار حول تقارير مالية لمحافظ الحسابات. (3)

هـ -قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام: صدر في شكل مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، حيث نصت المادة 09 منه على منح حرية للمؤسسات الإقتصادية العمومية في إبرام الصفقات العمومية، ومع ذلك يتعين عليها إعداد إجراءات إبرام الصفقات حسب خصوصياتها، على أساس مبادئ حرية الإستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات، والعمل على اعتمادها من طرف هيئاتها الإجتماعية. (4)

ثانيا: الأوامر الرئاسية:

-الأمر الرئاسي رقم 25/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، والمتضمن تسيير رؤوس الأموال المنقولة ملك للدولة، والذي ألغى كل قوانين الإصلاحات الإقتصادية بما فيها القانون 01/88 الخاص بالقانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية.

ثالثا: المراسيم التنفيذية:

-المرسوم التنفيذي رقم 96/09 المؤرخ في 29 فيفري 2009، والمحدد لكيفية مراقبة وتدقيق التسيير للمؤسسات الإقتصادية في المادة 02، بضرورة إنشاء هياكل للتدقيق الداخلي في المؤسسات والإهتمام بها.

رابعا: التعليمات:

التعليمية رقم 07/SG/79 المؤرخة في 30 جانفي 2007، الصادرة من وزارة ترقية الإستثمارات والمتضمنة وضع مصلحة التدقيق الداخلي وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية. (5)

(1) - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 مايو سنة 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر بتاريخ 1 جوان سنة 2011، ص 19.

(2) - الأمانة العامة للحكومة، قرار المؤرخ في 24 جوان 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر بتاريخ 30 أبريل 2014، ص 12

(3) - الأمانة العامة للحكومة، قرار المؤرخ في 12 جانفي 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 30 أبريل 2014، ص 22، بتصرف.

(4) - الأمانة العامة للحكومة، قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الصادر في مارس 2016، ص 4.

(5) - يزيد صالح، عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 09، 2016، من ص 62-64، بتصرف.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

خامسا: المقررات: أصدرت وزارة المالية 12 معيار خاص بالمعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) على ثلاث مجموعات وهي:

- (1) -المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
- (2) -المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.
- (3) -المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الفرع الثاني: المتطلبات المهنية للتدقيق التجاري:

هي مجموعة الركائز الأساسية التي تحدد كيفية ممارسة مهنة التدقيق التجاري وكل ما يتعلق به، حيث يمكن أن نذكر بعضا من أهم المتطلبات المهنية ذات صلة بالتدقيق التجاري وذلك إنطلاقا من القوانين الحالية المنظمة للمهنة، والتي تحدد مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المهنة وتمثل في:

أولا: الإطار العام للممارسة المهنية للتدقيق التجاري:

يحدد هذا الإطار كل ما يتعلق بالممارسة المهنية للتدقيق في الجزائر والذي حدده القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمراسيم التنفيذية التابعة له، ومن أهم ما جاء به هذا القانون هو: أخلاقيات وشروط ممارسة المهنة وبالإضافة تحديد القائمين بمهمة التدقيق الخارجي ومسؤولياتهم وكيفية تعيينهم وعزلهم وطريقة تحديد أتعابهم.

أ -قانون أخلاقيات مهنة التدقيق في الجزائر:

صدر قانون أخلاقيات المهنة الذي صدر في شكل مرسوم تنفيذي رقم 136/96 المؤرخ في 15 أبريل 1996 الذي يحدد القواعد الأخلاقية المهنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، والذي يفرض على مزاولي المهنة التقيد بها، حيث أنه يبين واجبات وحقوق المهنيين فيما بينهم ومع غيرهم.⁽⁴⁾

ب -تعيين وعزل ومسؤوليات وأتعاب وشروط ممارسة القائم بمهنة التدقيق:

حيث حدد القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، كل ما يتعلق بمهنة التدقيق ومن أهم ما جاء به هذا القانون شروط ممارسة المهنة والقائمين بها ومسؤولياتهم بإضافة إلى آلية تعيينهم وعزلهم وطريقة تحديد أتعابهم والتي نلخصها في الجدول التالي:

(1) - وزارة المالية، المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 04 فيفري 2016.

(2) - وزارة المالية، المقرر رقم 150 المؤرخ في 04 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 04 أكتوبر 2016.

(3) - وزارة المالية، المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 15 مارس 2017.

(4) - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 136/96 المؤرخ في 15 أبريل 1996، يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب

ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 17 أبريل 1996، ص 4-5، بتصرف.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

الجدول رقم (1-4): تعيين وعزل ومسؤوليات وأتعاب وشروط ممارسة القائم بمهنة التدقيق في الجزائر

القائم بالتدقيق	مسؤولياته	تعيين وعزل	أتعاب	شروط ممارسة مهنة التدقيق
محافظ الحسابات	المسؤولية العامة: يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.	التعيين: يعين من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط. العزل: ويتم عزله من طرف شخص أو هيئة التي قامت بتعيينه أو بإستقالته بمحض إرادته وفق الشروط المنصوص عليها، بإضافة إلى حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين.	تحدد في بداية مهمته من الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات.	-الجنسية الجزائرية.
	المسؤولية المدنية: يعد مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء مهامه، ومتضامنا تجاه الكيان أو الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون.			-حيازة شهادة لممارسة المهنة.
	المسؤولية الجزائية: تنتج عن كل تقصير في القيام بالالتزام قانوني.			-تمتع بجميع الحقوق المدنية السياسية.
	المسؤولية التأديبية: تنتج عن كل تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.			-عدم صدور حكم بارتكاب جنابة أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
الخبير المحاسب	المسؤولية المدنية: يعدان مسؤولين مدنيا تجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية أثناء ممارسة مهامهما.	التعيين: يعين من طرف الهيئات والمؤسسات أي المساهمون أو الملاك أو الإدارة. العزل: ويتم عزله من طرف شخص أو هيئة التي قامت بتعيينه أو بإستقالته بمحض إرادته وفق الشروط المنصوص عليها.	تحدد في بداية مهامه في إطار عقد تأدية خدمات يحدد مجال التدخل والوسائل التي توضع تحت تصرفه وشروط تقديم التقارير.	-سجّل في التنظيم التابع له وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
	المسؤولية الجزائية: يتحملان المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالالتزام قانوني.			-تأدية اليمين المنصوص في المادة 06 من نفس القانون.
	المسؤولية التأديبية: يتحملان المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على: قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، المرجع السابق، ص 5 إلى ص 10، بتصرف.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

ثانيا: المعايير المهنية للتدقيق التجاري:

تشكل المنهج الذي يتبعه المدقق في عملية التدقيق، وفي حالة مخالفتها يترتب عنها مسؤولية أمام جهة التي يخضع لها، فهذه معايير تعتبر من المتطلبات الضرورية لممارسة مهنة التدقيق، والتي تنقسم إلى:

أ - المعايير الإلزامية لعملية التدقيق التجاري:

وهي تلك المعايير التي يفرض القانون على المدقق إلزام بها أثناء عملية التدقيق، والتي تتمثل فيما يلي:

- المعايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS): حيث أن هذه المعايير توجد في الجزائر على شكل نصوص قانونية وتوصيات يفرض على المدقق الإلتزام بها خلال قيام بعمله، وهي معايير مستمدة من GAAS، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-5): المعايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS)

رقم معيار/مجموعة	إسم المعيار/المجموعة	شرح
المجموعة الأولى	المعايير العامة	وهي ترتبط بالتكوين الشخصي للمدقق.
GAAS 01	التأهيل العلمي والعملية	التأهيل العلمي: أن يكون المدقق حاصلا على مؤهل علمي مناسب.
		التأهيل العملي: حصول على الخبرة العملية الكافية لممارسة المهنة.
GAAS 02	إستقلالية المدقق	الإستقلال المادي: إستقلالية عن المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها.
		الإستقلال الفكري: تجنب حالات التناهي والموانع المذكورة في القانون.
GAAS 03	العناية المهنية المعقولة	التزام ببذل العناية المهنية المعقولة التي تتطلبها عملية التدقيق وقيام بعمله.
المجموعة الثانية	معايير العمل الميداني	ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق
GAAS 01	التخطيط الملائم للتدقيق	يجب على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق.
GAAS 02	تقييم نظام الرقابة الداخلية	دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة وفهم بيئته.
GAAS 03	أدلة إثبات كافية وملائمة	ضرورة حصول المدقق على أدلة إثبات كافية وملائمة.
المجموعة الثالثة	معايير إعداد التقرير	إبداء رأيه في شكل التقرير ويوصله لجميع المستفيدين منه
GAAS 01	مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبية المتعارف عليها	يجب أن يشير المدقق في تقريره إلى أن القوائم المالية معدة وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
GAAS 02	مدى ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها	يشير في تقريره عما إذا كانت المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها والتي إستخدمت في إعداد القوائم المالية قيد التدقيق لا تختلف عن تلك التي إستخدمت في الفترة السابقة.
GAAS 03	مدى كفاية ومناسبة الإفصاح	أن تكون البيانات الواردة في القوائم المالية تعبيراً كافياً ومناسباً عما تحويه من معلومات، وإذا كان العكس يجب الإشارة إلى ذلك في تقرير المدقق.
GAAS 04	إبداء الرأي في القوائم المالية	يجب على المدقق أن يقوم بإبداء رأيه النهائي في القوائم المالية في تقرير مكتوب، عامة يمكن تقسيم الآراء التي يبديها المدقق إلى الأنواع التالية:

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

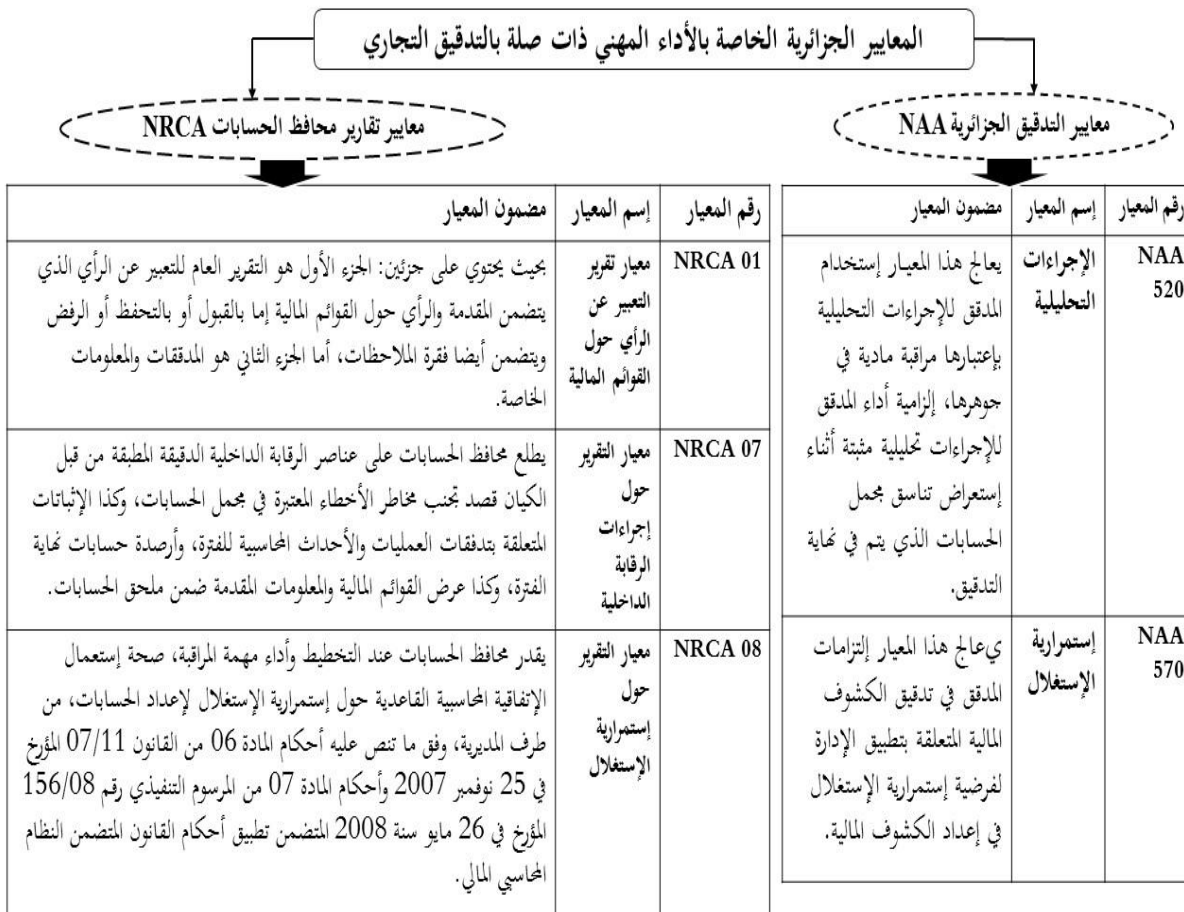
الرأي النظيف: وفيه يبدي المدقق رأيه بدون أي تعديلات أو تحفظات.	كوحدة واحدة أو الإمتناع
الرأي غير النظيف: وفيه يبدي المدقق رأيه متضمنا بعض التحفظات.	عن الرأي مع ذكر
الرأي المعاكس: إذا إعتقد المدقق أن القوائم المالية محرفة ومضللة كلية.	الأسباب
الرأي السلبي: يمتنع المدقق عن إبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية.	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

رزاق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 121-130، بتصرف.

-المعايير الجزائرية الخاصة بالأداء المهني للتدقيق: حيث أن الجزائر أصدرت في السنوات الأخيرة المعايير الخاصة بها، تمثلت في المعايير التدقيق الجزائرية NAA والتي تضم 12 معيار، ومعايير تقارير محافظ الحسابات NRCA والتي تضمنت 15 معيار، ونلخص أهم المعايير ذات صلة بالتدقيق التجاري في الجدول الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): المعايير الجزائرية الخاصة بالأداء المهني ذات صلة بالتدقيق التجاري



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على:

-المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المرجع السابق، ص 6 إلى ص 10.
-القرار المؤرخ في 24 جوان 2013، المرجع السابق، ص 14 إلى ص 15، بتصرف.

ب - معايير التدقيق الإختيارية:

حرية تطبيقها أو عدم تطبيقها، حيث أن بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بدأت بتطبيقها وذلك من أجل الحصول على مزايا من خلال تطبيقها منها: تسهيل المعاملات مع الشركات الأجنبية داخل الجزائر وخارجها وكسب ثقتها، ومن أهم هذه معايير نذكر ما يلي:

معايير التدقيق الدولية ISA: تمثل نموذج يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي⁽¹⁾، حيث أن قوانين مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر تضمنت بعضها في محتواها بصورة غير واضحة.

معايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IPPF: تشكل هذه المعايير الأساس لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، تسعى لتوحيد الممارسة المهنية لتدقيق الداخلي وذلك نظرا لإختلاف بيئات قانونية وثقافية بإضافة إلى إختلاف أحجام المؤسسات، تتألف هذه المعايير من قسمين:

معايير الخصائص: تحدد الخصائص التي يجب توفرها في المؤسسات والأفراد الذين يمارسون عملية التدقيق الداخلي.

معايير الأداء: هي تتناول طبيعة التدقيق الداخلي، وتحدد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدمة، وتطبق معايير الخصائص ومعايير الأداء على جميع خدمات التدقيق الداخلي.⁽²⁾

معايير التقييس الدولية ISO: هي مجموعة من المواصفات القياسية المتفق عليها دولياً، والغرض منها تحقيق الجودة والأداء وتسهيل عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات.⁽³⁾

و لمزيد من التفصيل حول معايير التدقيق الإختيارية التي سبق ذكرها (أنظر الملحق رقم 01).

الفرع الثالث: المتطلبات المؤسساتية

تحدد هذه المتطلبات الجهات المكلفة بعملية التدقيق التجاري بموجب القانون والتي تنقسم إلى:

أولاً: الجهات الداخلية: وهي الجهات المسؤولة عن عملية التدقيق التجاري من داخل المؤسسة وتتمثل في:

أ - المدقق الداخلي: وهو موظف يتم تعيينه ضمن جهاز من داخل المؤسسة لخدمة الإدارة، وللتأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة، والعمل على منع وإكتشاف الغش وتحفيز التشغيل بكفاءة، ومن أهم مهامه ما يلي:

تحفيز التشغيل بكفاءة من خلال مجموعة من الأعمال التي يقوم بها في مجال التدقيق المالي وتدقيق الكفاءة؛

(1) - أسماء حداد، أهمية معايير التدقيق الدولية في تحديد جودة تقرير المراجع الخارجي، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 39، بتصرف.

(2) - معهد المدققين الداخليين الأمريكيين، نشرة المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ترجمة: جمعية المدققين الداخليين لبنانيين، لبنان، 2017.

(3) - راشي طارق، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 56-58، بتصرف.

التأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة، والعمل على منع وإكتشاف الغش.⁽¹⁾
من خلال ما سبق نحاول إستنتاج مهام للمدقق الداخلي في الجانب التجاري منها:
التأكد من أنظمة الرقابة الداخلية للمبيعات والمشتريات تعمل بكفاءة؛
منع وإكتشاف الغش من خلال تدقيق المشتريات والمبيعات وتدقيق العقود التجارية والإستراتيجية التسويقية،
وتدقيق كل الفواتير والوثائق الخاصة بالعمليات التجارية؛
تحقق من إلتزام المؤسسة بتنفيذ الإستراتيجية التجارية والسياسات التجارية الموضوعية.

ثانيا: **الجهات الخارجية:** وهي التي تكلف بعملية التدقيق الخارجي التجاري طبقا للقانون وتقسم إلى:
أ- **الجهات الخاصة:** وهي جهات تعمل لحسابها خاص في إطار إحترام القوانين المهنية المفروضة من الدولة،
وتتمثل في:

- **محافظ الحسابات:** عرفت المادة 22 من القانون 01/10 محافظ الحسابات هو: كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول⁽²⁾، من خلال مضمون نص المادة (715) مكرر 4 والمادة (715) مكرر 13 من القانون التجاري الجزائري⁽³⁾، بالإضافة إلى المادة (23) من قانون 01/10 المتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر⁽⁴⁾، فإنه يمكن إستخلاص مهام محافظ (مندوب) الحسابات في الجانب التجاري تكمن فيما يلي:
يشهد بصحة وإنتظام الحسابات السنوية التجارية وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية للمؤسسة مع زبائنها ومورديها؛

فحص صحة الحسابات التجارية السنوية ومطابقتها بالمعلومات الواردة في التقارير الختامية؛
يبيدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة من طرف الإدارة والمتعلقة بالعمليات التجارية؛

يقدّر شروط إبرام الإتفاقيات والصفقات التجارية بين المؤسسة محل التدقيق ومتعاملها؛
المصادقة على إنتظام الجرد والموازنات التجارية وصحتها ومدى الإعتماد عليها؛

(1) - رزاق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات : مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية : الإطار النظري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص42، بتصرف.

(2) - الأمانة العامة للحكومة، قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، المرجع السابق، ص 7.

(3) - الأمانة العامة للحكومة، القانون التجاري، المرجع السابق، ص 188، ص 191.

(4) - الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010، المرجع السابق، ص 7.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

إعلام الجهات المعنية عن المخالفات والأخطاء المكتشفة، والأفعال غير المشروعة التي إطلع عليها، كالأفعال الواردة في نص المادة (24) من قانون الممارسات التجارية والمتعلقة بقيام المؤسسة بممارسات تجارية تديسية، أو بعض الممارسات المخالفة للقواعد والمبادئ التجارية في الجزائر⁽¹⁾ (أنظر الملحق رقم 02).

– **الخبير المحاسبي**: ويعرف القانون 01/10 الخبير المحاسب على أنه: كل شخص يمارس بصفة عادية وبإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات⁽²⁾، وقد حددت مهامه في المواد 18-19 من نفس القانون⁽³⁾، وبإضافة إلى مهام أخرى وهي:⁽⁴⁾

– رقابة خاصة من أجل التدقيق في الحسابات والبحث عن النقائص؛
– خبراء مكلفين من قبل المحاكم في حالة التعرض للإفلاس والتسوية القضائية.
ومن خلال مهام المذكورة من القانون أعلاه نستنتج أن مهام الخبير المحاسب كمدقق تجاري تعاقدية تتمثل في:
– تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة التجارية ومختلف أنواع الحسابات التجارية للمؤسسات والهيئات في الحالات المنصوص عليها قانوناً؛

– القيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للعمليات التجارية للمؤسسات والهيئات؛
– تقديم إستشارات للمؤسسات والهيئات في الميدان المالي والإقتصادي والتجاري؛
– رقابة خاصة من أجل التدقيق في الحسابات التجارية والبحث عن النقائص؛
– خبراء مكلفين من قبل المحاكم في حالة التعرض للإفلاس والتسوية القضائية.

– **مكاتب الإستشارات**: وهي مكاتب متخصصة بتقديم إستشارات في ميادين مختلفة التي تهم عملائها، لكل الأشخاص والمؤسسات والهيئات التي تحتاج إلى مشورة حول موضوع معين، ويتميز أعضائها بأنهم يمتلكون خبرة علمية وعملية في العديد من مجالات المرتبطة بنشاط المؤسسات والهيئات، وتتمثل أهم مهامها في:

– وضع الأنظمة المالية والمحاسبية والأنظمة الإدارية الأخرى كشؤون الموظفين وغير ذلك؛
– تقديم الإستشارات الضريبية والإستشارات في الشؤون المحاسبية والمالية؛
– إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع المقترحة.⁽⁵⁾

(1) – قانون رقم 02/04 المؤرخ 23 يونيو سنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2004، ص 6.

(2) – الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 يونيو 2010، المرجع السابق، ص 6.

(3) – للمزيد من المعلومات إطلع على: قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، المرجع السابق.

(4) – عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص 7.

(5) – أمير جمال صبح القيق، مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات، رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة غزة، فلسطين، 2012، ص 48-49.

ويمكن أن نلخص مما سبق مهام مكاتب الإستشارات في الجانب التجاري تتمثل فيما يلي:

- إعداد دراسات الجدوى التسويقية للمشاريع المقترحة؛

- تقديم الإستشارات في الجانب التجاري للمؤسسات كالجانب التسويقي أو للعمليات التجارية؛

- تقديم إقتراحات لتقوية ودعم نظام الرقابة الداخلي التجاري للمؤسسة.

ب - الجهات الحكومية: وهي الأجهزة الحكومية التي يمكن أن تمارس عملية التدقيق التجاري على النشاط التجاري للمؤسسة الإقتصادية، والتي يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي:

- **مديرية التجارة:** هي إدارة عمومية ذات طابع محلي تابعة وطنيا وظيفيا لوزارة التجارة وتسمى بالمصالح الخارجية، وقد أصبحت تسمى بالمديرية الولائية للتجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 409/03 المؤرخ في 05 نوفمبر 2003⁽¹⁾، ومن أهم مهامها:

- تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك؛

- تنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الإقتصادية وقمع الغش؛

- المساهمة في إعداد نظام معلوماتي متعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والتنظيم التجاري.

- **الفرق المختلطة للرقابة (الضرائب، الجمارك، التجارة):** أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 290/97 المؤرخ في 1997/07/27، تكلف بتنفيذ مقررات وبرامج المراقبة التي أعدتها لجان التنسيق، ومن أهم مهامها ما يلي:

- القيام بعمليات الرقابة لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينجزون عمليات الإستيراد والتسويق بالجملة أو بالتجزئة؛

- التأكد من تطابق هذه العمليات مع التشريعات المعمول بها؛

- رقابة عمليات لدى كل شخص ينشط ضمن الدورات التجارية.⁽²⁾

- **إدارة الجمارك:** تعتبر إدارة مسؤولة عن مراقبة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود، وعن قبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب تعريفه معينة⁽³⁾، ومن أهم مهامها:

- حماية العلامات ومنشأ المنتوجات عن طريق مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية؛

(1) - قالي إيمان، موزيكة ليلي، أثر إستراتيجية ضبط المنافسة على سلوك المستهلك، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة خميس مليانة، 2017، ص 31-34، بتصرف.

(2) - لعور بدر، أليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 401، ص 409.

(3) - زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 261.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

الحرص على البحث عن مواطن الغش بشتى أنواعه على مستوى القيمة التي قد تلحق بالإقتصاد الوطني ضرا
سواء عند الدخول إلى الإقليم أو الخروج منه؛

ضمان تطابق المنتوجات المستوردة والمصدرة لمعايير الأمن المنصوص عليها في التشريعات الدولية، بإضافة إلى
حماية البيئة في إطار التشريعات الدولية.⁽¹⁾

- **مجلس المنافسة:** عرفته المادة 2 من مرسوم تنفيذي رقم 242/11 كما يلي: مجلس المنافسة سلطة إدارية
مستقلة يتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي ويوضع لدى الوزير المكلف بالتجارة⁽²⁾، ومن أهم مهامه
نورد ما يلي:

- مراقبة الأسواق وفحص الحالات الضارة بالمنافسة؛

- الإستشارة الإلزامية عن كل نص تشريعي أو تنظيمي له صلة بالمنافسة؛

- يمكن للهيئات القضائية الإستعانة بإستشارته في معالجة القضايا المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة؛

- النظر في المنازعات المرفوعة إليه والتي يكون موضوعها ممارسات مقيدة للمنافسة.⁽³⁾

- **مخبر مراقبة النوعية:** عرفته المادة 02 من المرسوم التنفيذي 153/14 الذي يحدد شروط فتح مخابر تجارب

وتحليل الجودة وإستغلالها بأنه كل هيئة أو مؤسسة تحلل أو تقيس أو تدرس أو تجرب أو تعاريف أو بصفة عامة،
تحدد خصائص أو فعاليات المادة أو المنتج ومكوناتهما في إطار تقديم الخدمات، ومن أهم مهامه ما يلي:

- تساعد الإدارة في ممارسة الرقابة الهادفة إلى الضغط على المتدخل بغية تنفيذ إلتزامه بضمان سلامة المستهلك
من كل أنواع الغش في المنتجات المعروضة للإستهلاك؛

- القيام بالتحليل والإختبارات والتجارب على المنتجات لتحديد مواصفاتها وخصائصها؛

- ضمان تطبيق قانون حماية المستهلك وقمع الغش.⁽⁴⁾

نستنتج مما سبق أن الجهات المكلفة بالتدقيق التجاري في الجزائر لا تمارس التدقيق التجاري بل رقابة

التجارية نظرا لعدم تفعيل هذه الأجهزة وعدم وجود قانون خاص به.

ويمكن أن نلخص مهام الإطار المؤسسي للتدقيق التجاري في الجدول التالي:

(1) - نفس المرجع السابق، ص 269-276، بتصرف.

(2) - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 242/11 المؤرخ في 10 جويلية 2011، يتضمن إنشاء النشرة الرسمية للمنافسة ويحدد
مضمونها وكذا كيفيات إعدادها، العدد 39، الصادر بتاريخ 13 جويلية سنة 2011.

(3) - زايدى أمال، محاضرات في قانون المنافسة، طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف
2، سطيف، 2015-2016، ص 108، ص 114-115، بتصرف.

(4) - خلود كلاش، دور مخابر مراقبة النوعية في ضمان المنتج الغذائي، مجلة الحقوق والحريات، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
2017، ص 429-428، بتصرف.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

الجدول رقم (1-6): مهام الجهات المكلفة بالتدقيق التجاري.

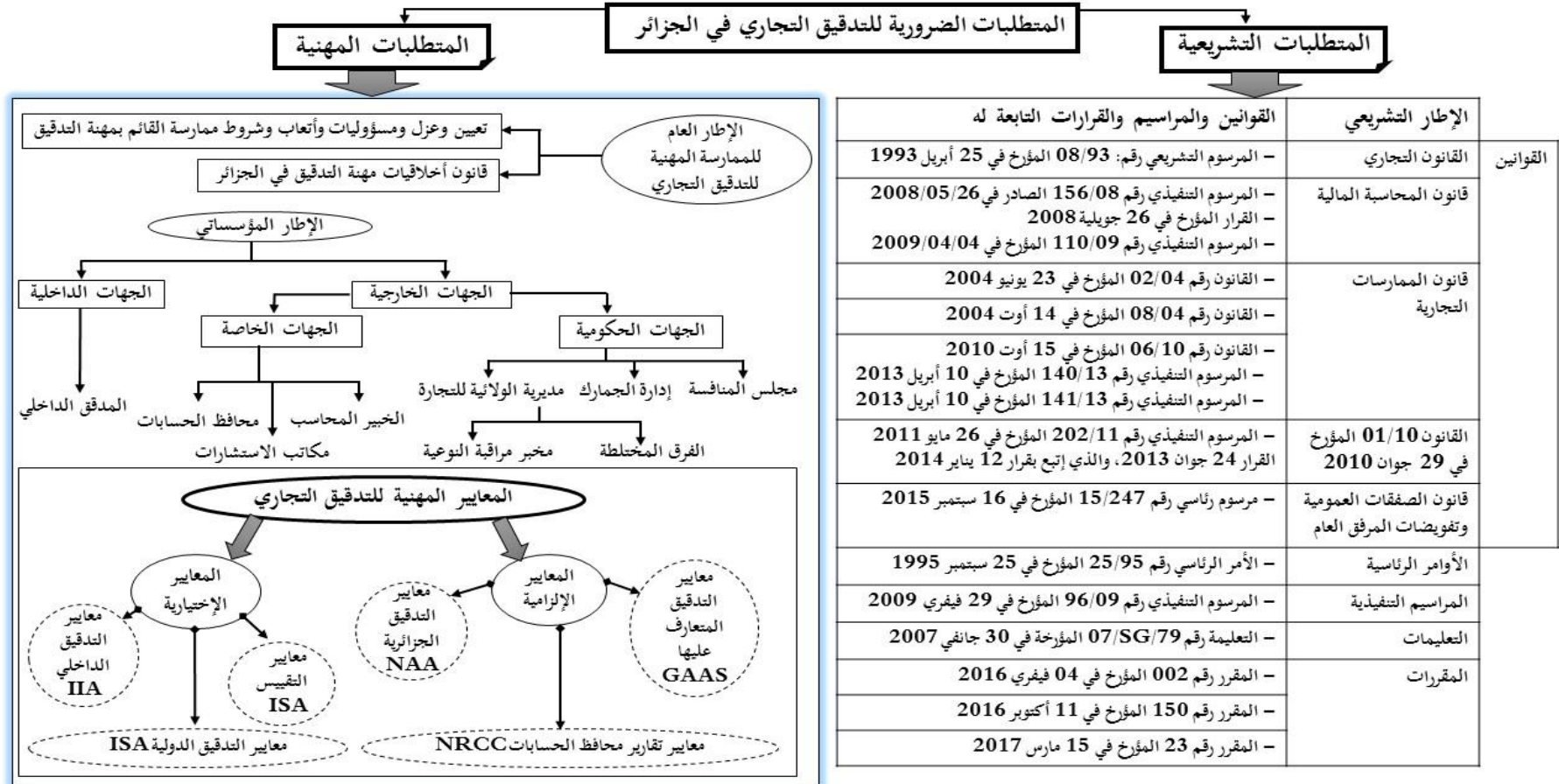
مهام القائم بالتدقيق التجاري	القائم بالتدقيق	المتطلبات المؤسسية
التأكد من أنظمة الرقابة الداخلية للمبيعات والمشتريات تعمل بكفاءة، منع وإكتشاف الغش من خلال تدقيق المشتريات والمبيعات والعقود التجارية ... إلخ، تدقيق الفواتير والوثائق الخاصة بالعمليات التجارية، تحقق من إلتزام المؤسسة بتنفيذ إستراتيجياتها التجارية.	المدقق الداخلي	الجهات الداخلية
يشهد بصحة وإنتظام الحسابات السنوية التجارية والوضعية المالية للمؤسسة، يبدى رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالعمليات التجارية، إعلام الجهات المعنية عن المخالفات والأخطاء المكتشفة.	محافظ الحسابات	الجهات الخاصة
تنظيم وفحص وتقييم وتحليل المحاسبة التجارية ومختلف أنواع الحسابات التجارية للمؤسسات، القيام بالتدقيق العمليات التجارية للمؤسسات والهيئات، تقديم إستشارات في الميدان التجاري، خبراء مكلفين من قبل المحاكم في حالة التعرض للإفلاس والتسوية القضائية.	الخبير المحاسبي	الجهات الخارجية
إعداد دراسات الجدوى التسويقية للمشاريع المقترحة، تقديم الإستشارات في الجانب التجاري، تقديم إقتراحات لتقوية نظام الرقابة الداخلي التجاري للمؤسسة.	مكاتب الإستشارات	الجهات الخارجية
تنفيذ السياسة الوطنية المقررة والسهر على تطبيق التشريع والتنظيم في ميادين الخاصة بالتجارة، الرقابة الإقتصادية وقمع الغش.	مديرية التجارة	الجهات الحكومية
قيام بعمليات الرقابة لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينجزون عمليات الإستيراد والتسويق بالجملة أو بالتجزئة، التأكد من تطابق هذه العمليات مع التشريعات المعمول بها، رقابة عمليات لدى كل شخص ينشط ضمن الدورات التجارية.	الغرف المختلطة للرقابة	الجهات الحكومية
حماية العلامات ومنشأ المنتوجات عن طريق مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية، حرص على البحث عن مواطن الغش بشتى أنواعه، ضمان تطابق المنتوجات المستوردة والمصدرة لمعايير الأمن وحماية البيئة في إطار التشريعات الدولية.	إدارة الجمارك	الجهات الحكومية
مراقبة الأسواق وفحص الحالات الضارة بالمنافسة، الإستشارة الإلزامية عن كل نص تشريعي أو تنظيمي له صلة بالمنافسة، يمكن للهيئات القضائية الإستعانة بإستشارته في معالجة القضايا المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة، النظر في المنازعات المرفوعة إليه والتي يكون موضوعها ممارسات مقيدة للمنافسة.	مجلس المنافسة	الجهات الحكومية
ممارسة الرقابة الهادفة، الضغط على المتدخل بغية تنفيذ إلتزامه بضمان سلامة المستهلك من كل أنواع الغش في المنتجات المعروضة للإستهلاك، القيام بالتحليل والإختبارات والتجارب على المنتجات لتحديد مواصفاتها وخصائصها، ضمان تطبيق قانون حماية المستهلك وقمع الغش.	مخبر مراقبة النوعية	الجهات الحكومية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتدقيق التجاري والدراسات السابقة

ويمكن تلخيص كل ما يتعلق بالمتطلبات الضرورية لممارسة التدقيق التجاري في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): الأطر المرجعية للتدقيق التجاري في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري

تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري جوهر عملية التدقيق التجاري بإعتبارها المرحلة التي تربط بين مرحلة إرتباط المدقق التجاري بالمؤسسة والتعرف عليها والمرحلة الأخيرة المتمثلة في إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق التجاري وذلك بعد إستخدام آليات وأدوات معينة من خلال فترة زمنية محددة ببرنامج التدقيق التجاري.

الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية التجاري

أولاً: الدورة التجارية بالمؤسسة: تتكون الدورة التجارية من:

أ - **دورة المبيعات والتحصيلات:** عموماً تشمل دورة المبيعات والتحصيل القرارات والعمليات التشغيلية الخاصة بتحويل ملكية البضائع والخدمات إلى الزبائن بعدما تصبح متاحة للبيع، وتبدأ بتلقي الطلبات من الزبون وتنتهي بتحويل المواد أو الخدمات إلى المدينين وفي النهاية إلى النقدية وتشمل العديد من العمليات والحسابات ووظائف الأعمال والمستندات والدفاتر⁽¹⁾.

ب - **دورة المشتريات والمدفوعات:** تشمل دورة المشتريات والمدفوعات القرارات والعمليات التشغيلية الضرورية للحصول على البضائع والخدمات لتنفيذ الأعمال وتبدأ الدورة بإصدار أمر الشراء من الموظف المرخص له القيام بذلك حتى يتم توفير البضائع والخدمات التي تحتاج المؤسسة إليها وتنتهي بدفع مقابل المنافع التي تم إستلامها⁽²⁾. من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا بأن للدورة التجارية بالمؤسسة عناصر أساسية تتشكل منها وهي:

- **الأوراق التجارية:** وثائق مكتوبة تتضمن حقاً نقدياً واجب الأداء لشخص معين في تاريخ معين أو قابل للتعين بمجرد الإطلاع⁽³⁾، والأوراق التجارية أنواع وهي كالأتي: السفتحة، السند لأمر، الشيك، سند النقل، سند الخزن، عقد تحويل فاتورة⁽⁴⁾.

- **الحسابات التجارية:** عموماً يرتبط تسجيل العمليات التجارية (عمليات الشراء والبيع) إرتباطاً وثيقاً بعناصر المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) على أن طريقة المتابعة في المحاسبة الخاصة بعناصر المخزون (جرد دائم - جرد متناوب) تعود لقرار التسيير داخل المؤسسة، شريطة أن يتم الإستمرار في تطبيق الطريقة المختارة في باقي السنوات⁽⁵⁾، (أنظر الملحق رقم 03).

- **المستندات والسجلات التجارية:** من أجل الرقابة الداخلية الجيدة على المشتريات والمبيعات الآجلة في المؤسسات التجارية الكبيرة فإنه ينبغي إستخدام أنواع مختلفة من مستندات ومسك سجلات محددة قد تختلف من

(1) - أمين السيد أحمد لطفى، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 400، بتصرف.

(2) - نفس المرجع، ص 444، بتصرف.

(3) - رضوان محمد العناني، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، الأردن، 2008، ص 187.

(4) - نفس المرجع السابق، من ص 07 إلى ص 09، بتصرف.

(5) - مداني بن بلغيث، دروس في المحاسبة المالية، الدرس السابع حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، (سير الحسابات والتسجيل المحاسبي لعمليات حسب قواعد (SCF)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 3، بتصرف.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق التجاري

مؤسسة لأخرى، ومن المستندات والسجلات الأكثر شيوعاً: طلب الشراء، أمر الشراء، سند الإستلام، الفاتورة من المورد، أمر بيع، وثائق الشحن، فاتورة مبيعات، سجل المدينين، سجل المبيعات، سجل المشتريات المفتوحة، سجل المشتريات⁽¹⁾.

ثانياً: نظام الرقابة الداخلية التجاري: يتمثل نظام الرقابة الداخلية التجاري في:

أ - نظام الرقابة الداخلية لدورة المشتريات: يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية للمشتريات بأنه نظام فرعي من نظام الرقابة الداخلية الكلي تصممه وتنفذه الإدارة والمكلفين بالرقابة ويهدف إلى تحقيق كفاءة وفعالية في إستغلال الموارد المتاحة لعملية الشراء وتوفير معلومات مالية موثقة حول هذه العملية والإلتزام بالتشريعات والتعليمات المرتبطة بهذه العملية⁽²⁾.

ب - نظام الرقابة الداخلية لدورة المبيعات: نظام فرعي مكمل للنظام الكلي لنظام الرقابة الداخلية يصمم وينفذ من طرف الإدارة والموظفين من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الكلية لنظام الرقابة من خلال تحقيقها على مستوى المبيعات بإعتبارها محور إستمرار ونمو المؤسسة⁽³⁾.

ثالثاً: أصناف الرقابة المتبعة في نظام الرقابة الداخلية التجاري:

وتتمثل أهم أصناف الرقابة المتعلقة في التدقيق التجاري فيما يلي:

أ - الرقابة المحاسبية: تشتمل على تخطيط التنظيم الإداري وجميع وسائل ومقاييس التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى إختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ودرجة الإعتماد عليها، ومن وسائل هذا النوع نظام القيد المزدوج، إتباع نظام المصادقات ... إلخ⁽⁴⁾.

ب - الرقابة التسويقية: فحص لمختلف الأنشطة التسويقية بشكل جزئي وكلي من أجل الحكم على الأداء الفعلي والتدخل في الوقت المناسب لإتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم، وتتعدى ذلك لقدرتها على تحديد الفرص والتنبيه للمخاطر⁽¹⁾، ومن أنواع الرقابة التسويقية حسب إقتراح كوتلر: الرقابة على الخطة السنوية، الرقابة على الربحية، الرقابة على الكفاءة، الرقابة على الإستراتيجية⁽²⁾.

(1) - عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، المرجع السابق، من ص 248 إلى ص 255، بتصرف.

(2) - خالد مقدم، عبد الله مايو، نظام الرقابة الداخلية، مطبوعة محاضرات لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة والسنة الأولى ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 82.

(3) - نفس المرجع، ص 95.

(4) - سعود كايد، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 155، بتصرف.

(1) - الحسن مرهم، بن حسين ناجي، مستوى تطبيق الرقابة التسويقية في مؤسسة موبيليس دراسة حالة الوكالات التجارية للمديرية الجهوية لولاية سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 2، سنة 2015، ص 83.

(2) - نفس المرجع، ص 86.

الفرع الثاني: آليات تقييم نظام الرقابة الداخلي التجاري

لقد تعددت آليات تقييم نظام الرقابة الداخلي التجاري كل حسب هدفها ودورها، ونذكر منها:

أولاً: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

توجد العديد من الوسائل التي يستخدمها المدقق بصفة عامة لأجل الحصول على أدلة الإثبات، وذلك للتأكد من صحة المعلومات المقدمة في التقارير النهائية لنشاط المؤسسة، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى أهم هاته الوسائل على سبيل المثال لا على الحصر:

أ - جدول مراقبة صحة/موثوقية الضرائب على رقم الأعمال: يهدف إستخدام هذا الجدول إلى التحقق من أن الضرائب على رقم الأعمال قد تم تحديدها بشكل مضبوط، مع إجراء مقارنة شاملة بين رقم الأعمال المسجل ورقم الأعمال المصرح به، بالإضافة إلى التحقق من الشروط الضريبية والحسابات الرقمية لهاته التصريحات⁽¹⁾، وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم (1-7): مقارنة الضريبة على رقم الأعمال مع رقم الأعمال المحقق

الشهر	رقم الأعمال المحقق	قيمة الضريبة على رقم الأعمال	شروط الضريبة	ملاحظات المدقق
جانفي				
.....				
ديسمبر				

Source : Fatima Zohra Drissi, op.cit, p 135.

ب - **التدقيق المستندي**: وهو أسلوب يستخدم للحصول على أدلة الإثبات من خلال إعتماد التسجيل المحاسبي للعمليات على المستندات وذلك بفحصها بغية التأكد من صحتها وتطابقها مع الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توفرها، والتحقق من أن لكل عملية تسجيل محاسبي له مستند يعتمد عليه⁽²⁾.

ج - **الإجراءات التحليلية**: وهي دراسة للعلاقات القائمة بين البيانات المسجلة بالدفاتر ومقارنتها ببيانات فترات سابقة، أو مقارنتها ببيانات متوقعة والكشف عن الإنحرافات والتعرف على أسبابها⁽¹⁾.

د - **المصادقات**: وهي شكل من أشكال الشهادات أو الإقرارات، تصدر من الشركة وتحت إشراف المدقق، يقر فيها (المدين أو الدائن)، بصحة أو عدم صحة الرصيد الخاص به الناتج عن تعامله مع المؤسسة في تاريخ معين، ويتم إرسال الرد إلى المدقق مباشرة، وتنقسم المصادقات إلى ثلاثة أنواع وهي: ⁽¹⁾

(1)- Fatima Zohra Drissi, les guides d'audit de gestion d'entreprise, Berti éditions, Alger, 2016, p 97.

(2)- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 137، بتصرف.

(1)- علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعية، قسم الإقتصاد، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013، ص 317.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق التجاري

-المصادقة الإيجابية: وهي التي يطلب فيها من المرسل إليه الرد سواء كان رصيده المبين بها صحيح أو خطأ؛
 -المصادقة السلبية: وهي التي يطلب فيها من المرسل إليه الرد إذا كان رصيده المبين بها غير صحيح؛
 -المصادقة العمياء: وهي التي لا يذكر فيها مقدار رصيد المرسل إليه المصادقة، ويطلب منه تحديد رصيده مع المؤسسة حتى تاريخ الميزانية تحت التدقيق⁽²⁾، ويمكن توضيح هذه الأنواع الثلاثة من خلال الشكل التالي:
 الشكل رقم (1-6): أنواع المصادقات

نموذج مصادقة عمياء	نموذج مصادقة سلبية	نموذج مصادقة إيجابية
السادة شركة :.....المخترمين	السادة شركة :.....المخترمين	السادة شركة :.....المخترمين
بعد التحية ، يرجى التكرم بإرسال بيان رصيد حسابنا لديكم بتاريخ 20.../.../20... مع بيان طبيعة هذا الحساب (مدينا/دائنا) إلى السيد : يرجى إرسال ما يفيد مصادقتكم (أو عدم مصادقتكم) على صحة هذا الرصيد ملحق حسابات شركتنا خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخه ، على العنوان الموضح أدناه.	بعد التحية ، نعلمكم بأن رصيد حسابكم لدينا بتاريخ 20.../.../20... (مدينا / دائنا) يبلغ دج يعتبر هذا الرصيد صحيحا وموافقا عليه من قِلكم ما لم يرد أي اعتراض عليه خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخه لملحق حسابات شركتنا السيد : على العنوان الموضح أدناه.	بعد التحية ، نعلمكم بأن رصيد حسابكم لدينا بتاريخ 20.../.../20... (مدينا / دائنا) يبلغ دج يرجى إرسال ما يفيد مصادقتكم (أو عدم مصادقتكم) على صحة هذا الرصيد وذلك بتعبئة خطاب المصادقة المرفق ، وإرساله إلى ملحق حسابات شركتنا السيد : خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخه على العنوان الموضح على المغلف المرفق.
وتفضلوا بقبول فائق الإحترام . تحرير في : 20.../.../20... التوقيع :	وتفضلوا بقبول فائق الإحترام . تحرير في : 20.../.../20... التوقيع :	وتفضلوا بقبول فائق الإحترام . تحرير في : 20.../.../20... التوقيع :

المصدر: سعود كايد، تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 141.

ثانيا: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية: نذكر منها:

أ - استمارة تقييم نظام الرقابة الداخلية: وهي مجموعة أسئلة تطرح حول كل وظيفة بالمؤسسة وكل ما كان الجواب عليها بنعم كل ما كان ذلك على العموم مرضيا وإيجابي، والعكس كل ما كان الجواب بلا (بالنفي) كلما كان ذلك ضعفا في المراقبة الداخلية⁽¹⁾، ويمكن توضيح أهم الأسئلة المتعلقة بدورتي المبيعات والمشتريات من خلال الشكل التالي:

(1) - محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 168.

(2) - حسام إبراهيم، تدقيق الحسابات بين النظرية والتدقيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 56، بتصرف.

(1) - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 68، بتصرف.

الشكل رقم (1-7): نموذج إستمارة جزئية للتدقيق التجاري

الرقم	ملف رقم موضوع الإستمارة :	المرجع التاريخ
	المبيعات	الجواب نعم لا
01	هل تخضع طلبات الزبائن للفحص والموافقة من قبل : أ-قسم المبيعات أو أوامر البيع ؟ ب-قسم الائتمان ؟	
02	هل تستخدم إخطارات تفيد شحن البضاعة التي تحمل أرقاماً مسلسلّة مسبقاً ؟	
03	هل يتم فحص الفواتير بقصد التحقق من دقة : أ-الكميات الواردة بها ؟ ب-الأسعار المستخدمة ؟ ج-العمليات الحسابية ؟ د-شروط البيع ؟	
04	هل يتم مقارنة الفواتير بأوامر الشراء الواردة من الزبائن ؟	
05	هل تعالج العناصر المردودة بصورة واضحة عن طريق قسم الإستلام ؟	
06	هل يمكن مطابقة ربط وحدات المبيعات مع وحدات المشتريات أو الإنتاج والمخزون ؟	
07	هل تمسك المؤسسة يومية خاصة بالمبيعات الآجلة؟	
08	هل يطابق مجموع اليومية الخاصة بالمبيعات دورياً مع الحساب الإجمالي للمبيعات ؟	
09	هل هناك رقابة على مصروفات النقل والشحن للزبائن؟	
10	هل يتم معالجة مبيعات الخردة والسلع التالفة بشكل واضح وبصورة مماثلة للمبيعات العادية للزبائن ؟	
الرقم	ملف رقم موضوع الإستمارة :	المرجع التاريخ
	المشتريات	الجواب نعم لا
01	هل هناك قسم خاص بالمشتريات ؟	
02	هل كل عمليات الشراء محصورة بقسم المشتريات ؟	
03	هل تتم بعض عمليات الشراء عن طريق المناقصات ؟	
04	هل قسم الشراء مستقل تماماً عن : أ- قسم الحسابات ؟ ب- قسم الإستلام والشحن ؟	
05	هل يكفل النظام المستندي المتبع وجود طلبات شراء و أوامر توريد مسلمة عن كل عملية شراء ؟	
06	هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمشتريات ؟	
07	هل ترسل فواتير الشراء مباشرة لقسم المشتريات ؟	
08	هل ترسل صورة من تقرير الإستلام وتقرير الفحص إلى : أ- قسم الحسابات ؟ ب- قسم المخازن ؟	
09	هل تطابق البيانات الواردة لكل من الفاتورة وطلب الشراء وأمر التوريد واذن الإستلام ؟	
10	هل تتحقق المؤسسة من صحة الفاتورة من الناحية الحسابية قبل الصرف ؟	
11	هل يوثق على الفاتورة المرفقة بالشيك مايفيد تحرير شيك لأمر المورد بالقيمة ؟	
12	هل تفرق المؤسسة بين مشتريات البضاعة ومشتريات الأصول الأخرى ؟	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على:

محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، المرجع السابق، ص 165-166.

محمد يوسف جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2009، ص 119، بتصرف.

ب ورقة الكشف وتحليل المشكلات: وهي وسيلة تحليل يعمل المدقق بواسطتها على تجميع المعلومات عن خطر معروف أو إختلال وظيفي موجود، تساعد المدقق في إعداد تقريره النهائي⁽¹⁾، ويمكن توضيح نموذج F.R.A.P طبقاً للشكل التالي:

(1)- Amadou samba, **audit des achats et des ventes des hydrocarbures**, cas de la societe africaine de raffinage, mémoire de fin d'étude, center africain d'études supérieures en gestion, 2011, p29.

الشكل رقم (1-8): نموذج ورقة الكشف وتحليل المشكلات

ورقة الكشف وتحليل المشكلات F.R.A.P		
مرجع ورقة العمل : رقم :		
المشكلة:		
المعاينة :		
الأسباب:		
النتائج:		
التوصيات:		
حررت من طرف :	الموافقة من طرف:	المصادقة من طرف :
.....

Source : amadou samba, op.cit, p29.

ج - مسؤولية المدقق التجاري تجاه الغش والأخطاء

تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن الأخطاء والتلاعب والغش الذي قد يحدث بالقوائم المالية، لأنها هي التي يجب أن تضمن خلوها من تلك الأخطاء والغش والتلاعب، أما مسؤولية مدقق الحسابات حسب معايير التدقيق الدولية هي فقط إكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على نتائج الأعمال، والمركز المالي وذكرها في الفقرة الخاصة بالنطاق بتقريره⁽¹⁾.

- الغش أو التلاعب: وهو إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تضليل طرف آخر أو تحميله بما يزيد عن إلتزاماته أو الحصول على أصول وممتلكات المؤسسة لإستخدامها في الأعمال الخاصة، أو التحريف المعتمد للمعلومات المالية من قبل موظفي المؤسسة أو طرف ثالث⁽¹⁾. ويمكن تلخيص بعض أهم الأشكال العامة في الجدول التالي:

(1) - يوسف محمد جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 246، بتصرف.

(1) - أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 43 - 44، بتصرف.

الجدول رقم (1-8): الأشكال العامة لأوجه التلاعب والأهمية النسبية لكل منها

الأهمية النسبية			الطرق العامة لأهم أوجه التلاعب
كبيرة	متوسطة	صغيرة	
	X	X	1. إثبات مبيعات بضاعة، وتحصيل الموظف النقدية لحسابه
X	X	X	3. السماح بأسعار خاصة أو إمتيازات للعملاء المقربين
	X	X	4. بيع الوحدات المعيبة والخردة وتحصيل المبالغ ذاتيا
	X	X	5. إعداد فواتير لبضاعة مسروقة، للتلاعب في الحسابات
	X	X	6. تزوير الفواتير الخاصة بالشحن
X	X	X	7. زيادة مبالغ فواتير الموردين من خلال التواطؤ أو المغالطة

المصدر: محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، المرجع السابق، ص 48-ص 49.

كما للمدقق التجاري مسؤولية الكشف والإبلاغ عن التصرفات والممارسات المنافية للمبادئ والقواعد التجارية كما أشرنا سابقا في (الملحق رقم 02).

د تصنيفات الأخطاء المحاسبية: هناك عدة تقسيمات للأخطاء المحاسبية تتوقف على الزاوية التي ينظر منها للأخطاء، نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-9): أنواع الأخطاء المحاسبية

نوع الخطأ	الشرح/ مثال
حسب التأثير على ميزان المراجعة	أخطاء تؤثر على ميزان المراجعة: كإهمال نقل بعض الأرصدة
	أخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة: السهو في نقل عملية كليا إلى ميزان المراجعة
حسب مستوى التكافؤ (التعويض)	أخطاء مكافئة: النقص أو الزيادة في كلا طرفي القيد في آن واحد
	أخطاء غير مكافئة: وقوع خطأ في طرف واحد من القيد دون الطرف الآخر
أخطاء فنية	كالخطأ في نوع الحساب كالمصروفات الإيرادية بدل المصروفات الرأسمالية.
حسب درجة السهو	أخطاء حذف كلي: كعدم قيد عملية مالية معينة بالكامل
	أخطاء حذف جزئي: كعدم إثبات مبلغ لأحد أطراف القيد في اليومية
أخطاء إرتكابية	أخطاء إرتكابية كلية: مثل تكرار قيد عملية معينة في اليومية
	أخطاء إرتكابية جزئية: مثل الترحيل الخاطئ إلى دفتر الأستاذ لمبلغ أحد أطراف القيد
أخطاء كتابية	كالترحيل إلى حساب آخر غير الحساب المعني في دفتر الأستاذ

المصدر: من إعداد الطالبين الإعتماذا على: عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر،

الطبعة الأولى، الأردن، 2010، من ص 342 إلى ص 345.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق التجاري

هـ **تصحيح الأخطاء المحاسبية:** بعد وقوع المحاسب في خطأ ما مهما بذل من عناية ومعرفة محاسبية لا بد من تصحيح الأخطاء التي تم الوقوع بها في شكل محاسبي وفق مكان حدوثها، وتنقسم طرق تصحيح الأخطاء المحاسبية إلى نوعين إثنين وهما: تصحيح أخطاء الدفاتر المحاسبية وتصحيح أخطاء ميزان المراجعة⁽¹⁾، ويمكن تصحيح أخطاء الدفاتر المحاسبية بإحدى الطرق التالية:

ـ الطريقة المختصرة: يتم إثبات قيد واحد بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ الحقيقي؛

ـ أسلوب عكس القيد: يتم من خلاله عكس طرفي القيد الخاطئ ثم يتم تسجيل القيد الصحيح⁽²⁾؛

ـ أسلوب المتمم الصفري: يتم إلغاء المبلغ الخطأ بإضافة متممه للصفر وبهذا يصبح مجموع المبلغين صفر⁽³⁾.

الفرع الثالث: تقرير التدقيق التجاري

في الحقيقة أنه لا توجد نماذج محددة من طرف هيئات رسمية تخص معايير إعداد تقرير التدقيق التجاري لذلك سنقوم بالجمع بين خصائص كل من تقرير التدقيق المالي وخصائص التدقيق الإداري والذي من مجالاته الجانب التسويقي، لتقديم نموذج عام عن تقرير المدقق التجاري.

أولاً: تعريف تقرير المدقق: يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق، وهو كذلك وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تمكن من إثبات قيام المدقق بتنفيذ واجباته⁽⁴⁾.

ثانياً: عناصر تقرير المدقق الإداري: يجب أن يشتمل هذا النوع من التقرير على:

أ ـ القسم الأول: يشمل وصف لطبيعة وهدف التدقيق والمجالات الإدارية وأوجه الرقابة والأنشطة الخاضعة للتدقيق؛

ب ـ القسم الثاني: يشمل معايير وإجراءات التدقيق التي وجدها المدقق ملائمة للقيام بالمهام المطلوبة منه في ظل الظروف المحيطة بالمؤسسة؛

ت ـ القسم الثالث: يبين حكم شخصي من المدقق لأداء الإدارة على ضوء ما قدم إليه من أدلة وقرائن؛

ث ـ القسم الرابع: النتائج الأساسية من عملية الفحص والتقييم؛

ج ـ القسم الخامس: يخصص لوصف نواحي القصور المكتشفة من خلال عملية الفحص والتقييم وإبراز الآثار المترتبة على هذه النواحي وتقديم إقتراحات لمعالجتها والعمل على إجتنابها مستقبلاً⁽¹⁾.

(1) - سعود كايد، المرجع السابق، ص 92 - ص 93.

(2) - غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص 150، بتصرف.

(3) - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الطبعة الثانية، برج بوغريج، 2011، ص 28.

(4) - رزاق أبو زيد الشحنة، المرجع السابق، ص 233.

(1) - عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 76، بتصرف.

ثالثاً: عناصر التقرير المدقق المالي

يجب توفر تقرير عملية التدقيق على العناصر التالية: عنوان التقرير، الجهة التي يوجه إليها التقرير، الفقرة الإفتتاحية /التمهيدية، فقرة نطاق العمل (تصف طبيعة عملية التدقيق)، فقرة إبداء الرأي، تاريخ التقرير، عنوان المدقق، إمضاء المدقق⁽¹⁾.

أ - تصنيف أنواع تقارير التدقيق:

يمكن إيجاز أهم أنواع التقارير التي يعدها القائم بعملية التدقيق حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-10): تصنيفات تقارير المدقق

نوع التقرير	التفصيل
حسب حق النشر	تقارير منشورة: التقارير التي تهم جهات مختلفة ويتم الإعلان عنها في المجلات والصحف. تقارير غير منشورة: التقارير التي لم يتم الإعلان عنها في المجلات والصحف.
حسب المحتوى	تقرير مختصر: وهو الشكل العادي المتعارف عليه كتقرير مدقق الحسابات للقوائم المالية. تقرير مطول: يعده المدقق لتقديم بعض التوضيحات لإدارة المؤسسة تخص جوانب معينة. تقارير خاصة: قد يكون في صورة خطاب مثال ذلك التقرير الخاص بفحص الأصول طويلة الأجل أو التقرير الخاص بفرص عقود المشاركة في الربح.
حسب الرأي	إبداء رأي بتحفظ: يتم هذا النوع عند تضيق العميل على عمل المدقق أو أن إعداد القوائم المالية لا يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها إبداء رأي بدون تحفظ: يبين أن القوائم المالية تعرض بعدالة المركز المالي للمؤسسة ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية بالانسجام مع المعايير المحاسبية المتبعة سواء كانت دولية أو محلية. إبداء رأي سلبي: يكون في حالة وجود تحريف وتضليل بالقوائم المالية. عدم إبداء الرأي: قد يكون سببه عدم تمكن المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة أو وجود قيود كبيرة على مدى الفحص الذي يقوم به المدقق.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على:

سارة محمد برم محمد، عبد الرحمن عادل خليل، أسعد مبارك حسين، دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 17(02)، 2016، ص 144-145.

خسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، مرجع سابق، ص 128، بتصرف.

(1) - محمد الفاتح محمود المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، بتصرف، ص 157.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق التجاري

ب -إبداء الرأي في الجوانب المالية والمحاسبية: يقوم محافظ الحسابات في التشريع الجزائري بالمصادقة أو عدم المصادقة على البيانات المالية حسب القرار المؤرخ 12 جانفي 2014 يبين كيفية تسليم تقارير محافظ الحسابات إلى: (1)

-رأي بالقبول: يكون في حالة صدق وانتظام القوائم المالية في جميع جوانبها وأنه تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة، كما تقدم صورة مطابقة للوضعية المالية عند نهاية السنة المالية؛

-رأي بتحفظ: عرض التحفظات المعبر عنها في فقرة تسبق التعبير عن الرأي وإبراز تأثير على نتيجة المؤسسة؛

-رأي بالرفض: يتم عدم المصادقة على القوائم المالية وذلك لعدم إعدادها وفق المبادئ المتعارف عليها في المحاسبة.

ت -إبداء الرأي بالنسبة للتدقيق الداخلي: يوصي المعيار الدولي المهني للمدققين الداخليين رقم (82-13) باستخدام تقرير من فقرتين عن إصدار رأي ملائم بدون تحفظات أو استثناءات حيث تصف الفقرة الأولى نطاق التدقيق الداخلي والثانية تمثل الرأي ذاته ويراعي أن الرأي المحتوى على تحفظات أو استثناءات يمتد ليشمل نوعين من رأي المدقق الداخلي وهما: رأي ملائم ورأي غير ملائم. (2)

وفي نهاية هذا المطلب يمكن إيجاز المراحل العامة التي يمر بها المدقق التجاري بالمؤسسة، التي تبدأ بمرحلة أولية وهي الإرتباط بين المؤسسة والمدقق التجاري، ليتم بعدها التأكد من صحة وسلامة التعيين سواء كان هذا التعيين داخلي أو خارجي وحسب الغرض من التدقيق، ليقوم بعدها المدقق التجاري بالحصول على معلومات عامة عن المؤسسة والوثائق المحاسبية والضرورية والتعرف على نظام الرقابة الداخلية التجاري من أجل إعداد برنامج التدقيق، ليتولى القيام بالإختبارات الرئيسية وتقييم هذا النظام باستخدام الأدوات المناسبة لذلك، لتختتم عملية التدقيق بإعداد تقرير نهائي يوفر صورة واضحة وملخصة لنتائج فحص نظام الرقابة الداخلية التجاري مع التوصيات المقدمة لتحسين هذا النظام، ليتم إرسال هذا التقرير إلى طالبي والمستفيدين من خدمة التدقيق التجاري. ويمكن أن نلخص كل ما سبق في الشكل التالي:

(1) - الأمانة العامة للحكومة، قرار المؤرخ في 12 جانفي 2014، المرجع السابق، 24، ص 14.

(2) - زهار سهام، المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية دورة مبيعات -زبانن (دراسة حالة مؤسسة نفضال GPL-البويرة)، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد أكلي أولحاج، البويرة، 2014، ص 82 - ص 83.

الشكل رقم (1-9): المراحل العامة لعمل المدقق التجاري



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال دراسة الجوانب أو المتغيرات ذات علاقة بالموضوع الحالي، حيث تم تباينت هذه الدراسات من خلال معالجة مواضيعها والوصول إلى النتائج المرجوة، لذا فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو التطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم الوصول إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات باللغة العربية والتي لها علاقة بالتدقيق التجاري أو لها صلة به بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تلخص في الجداول التالية:

الفرع الأول : دراسة دراسة بوسالم أبوبكر ، بوعزة محمد الأمين

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة دراسة بوسالم أبوبكر ، بوعزة محمد الأمين من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-11): دراسة دراسة بوسالم أبوبكر ، بوعزة محمد الأمين

الدراسة / السنة	دراسة بوسالم أبوبكر ، بوعزة محمد الأمين (سنة 2017).
عنوان الدراسة	" واقع الرقابة على الممارسات التجارية في الجزائر- دراسة ميدانية- "
نوع/مكان الدراسة	مقال أكاديمي ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 03 ، العدد 05 ، جامعة حسيبية بن بوعلي الشلف ، الجزائر.
إشكالية الدراسة	ما هي أهم الوسائل الملائمة لضمان رقابة فعالة في إطار نزاهة الممارسات التجارية؟
أهداف الدراسة	حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإطار القانوني للممارسات التجارية بالجزائر وتسلط الضوء على واقع الرقابة التجارية في ولاية تلمسان.
منهجية الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي لغرض وصف الظاهرة من ثم تحليلها ،وقد قامت الدراسة بالإعتماد على الحصيلة السنوية للعمل الرقابي الذي تقوم به مديرية التجارة لولاية تلمسان للفترة ما بين (2010-2015) .
نتائج الدراسة	من خلال معالجة الباحث لموضوع الدراسة فقد توصل إلى وجود عدد كبير من المخالفات المسجلة في مجال التعاملات التجارية من أهمها وجود معاملات بين التجار والمؤسسات تتم بدون فوتره وهذا رغم جود ترسانة من القوانين المنظمة للممارسات التجارية بالجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة بوسالم أبوبكر ، بوعزة محمد الأمين

الفرع الثاني : دراسة لعور بدرة

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة لعور بدرة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-12): دراسة لعور بدرة

الدراسة / السنة	لعور بدرة (سنة 2014)
عنوان الدراسة	"آليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري".
نوع /مكان الدراسة	أطروحة دكتوراه، تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
إشكالية الدراسة	ما مدى كفاية الآليات القانونية التي يكرسها المشرع الجزائري لمكافحة جرائم الممارسات التجارية في تحقيق الفعالية الإقتصادية؟
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى الوصول إلى هدف أساسي يتمثل في بيان الآليات القانونية التي رصدتها المشرع الجزائري لمكافحة جرائم الممارسات التجارية وفعاليتها في تحقيق الإستقرار في مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية ذات الإستهلاك الواسع.
منهج الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي بالإعتماد على أسلوب الشرح على المتون لتحليل النصوص القانونية.
نتائج الدراسة	تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها أن المشرع الجزائري وإن أبدى نضوجا تشريعيًا نظريًا في آليات ضبط مجال الممارسات التجارية، وهو ما يظهر من خلال تعدد الآليات المكرسة لمكافحة الجرائم الماسة بها إلا أنه تواجه صعوبة تكيفها مع البيئة الإقتصادية الحالية، ومرد ذلك أن أغلب قواعد رسمتها رسمت على مقياس السوق الفرنسية، إذ أن السوق الموازية بالجزائر تغطي على السوق الرسمية وهذا ما يتطلب إرساء آليات فعالة لمكافحة جرائم الممارسات التجارية يقتضي تصورها في ظل متطلبات السوق القانونية، وإكتمال معادلة توازن حماية المستهلك في سوق المنافسة الحرة.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة لعور بدرة

الفرع الثالث : دراسة الزهرة السيلت

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة الزهرة السيلت من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-13): دراسة الزهرة السيلت

الدراسة / السنة	الزهرة السيلت (سنة 2015)
عنوان الدراسة	"الرقابة التجارية كآلية لحماية المستهلك، دراسة تطبيقية للمديرية الولائية للتجارة لولاية غرداية وعينة من المستهلكين".
نوع/مكان الدراسة	مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
إشكالية الدراسة	ما مدى مساهمة الرقابة التجارية في حماية المستهلك؟
أهداف الدراسة	التعرف على مفهوم الرقابة التجارية وحماية المستهلك، إيضاح مدى فعالية الرقابة التجارية في حماية المستهلك، نشر الوعي والتحسيس الإعلامي للمستهلك لتعديل سلوكه الاستهلاكي ليكون مستهلك فاعل في المجتمع، محاولة تأسيس إطار نظري كفيل بمراقبة حماية المستهلك.

الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق التجاري

منهج الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي تم استخدام أداة الإستبيان لجمع المعلومات ومن ثمة تحليلها.
نتائج الدراسة	أن الرقابة التجارية أصبحت أهم وسيلة هامة في يد المؤسسة، حيث تلعب دور فعال في إكتشاف الغش والأخطاء التي تضر بصحة المستهلك، كما أنها تساعد على التأكد من مطابقة المنتوجات المصنوعة محليا والمستوردة، بالإضافة إلى أن مديرية التجارة ساهمت في قمع الغش وذلك بتطبيق سياسة الرقابة الإقتصادية.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة الزهرة السيلت

الفرع الرابع : دراسة زهار سهام

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة دراسة زهار سهام من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-14): دراسة زهار سهام

الدراسة / السنة	دراسة زهار سهام (سنة 2014)
عنوان الدراسة	"المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية دورة مبيعات-زبائن، دراسة حالة مؤسسة نفضال GPL-البويرة".
نوع/مكان الدراسة	مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة.
إشكالية الدراسة	كيف تتم عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة مبيعات-زبائن في المؤسسة الإقتصادية؟
أهداف الدراسة	محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية لدورة مبيعات وزبائن بالمؤسسة بإعتبارها أداة فعالة بها، مع محاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة بالمؤسسة.
منهج الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أسلوب دراسة الحالة لمعالجة بيانات المؤسسة وتحليلها.
نتائج الدراسة	نظرا لإعتبار دورة المبيعات-زبائن أحد الأنشطة الهامة في مؤسسة نفضال لكونها تساهم في إستمرارية نشاط المؤسسة فإن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر أحد الوسائل الرئيسية في الرقابة على مختلف مراحل سير عملية البيع، تساهم المراجعة الداخلية في مؤسسة نفضال على تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالدورة من أجل الحصول على معلومات موثوقة وذات مصداقية تثبت صحة القوائم المالية المتعلقة بالمؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة زهار سهام

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

يتناول هذا المطلب بعض الدراسات الأجنبية ذات الصلة بالتدقيق التجاري، والتي يمكن أن نلخصها في الجداول التالية:

الفرع الأول : دراسة La wson –Hellu nadu siko

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة La wson –Hellu nadu siko من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-15): دراسة la wson –hellu nadu siko

الدراسة / السنة	-la wson –hellu nadu siko (2014)
عنوان الدراسة	"Audit des procédures du processus achat: cas de l'union des assurances du Sénégal vie (uasen-vie) "
نوع/مكان الدراسة	تدقيق الإجراءات لعمليات الشراء –حالة إتحاد التأمين على الحياة السنغالية (uasen–life) مذكرة ماجستير إدارة الأعمال MBA، المعهد الإفريقي للدراسات العليا والتسيير، السنغال.
إشكالية الدراسة	إلى أي مدى يمكن أن تساهم إجراءات الشراء في تحسين الربحية الإجمالية لمؤسسة (uasen–life)؟
أهداف الدراسة	توضيح أهمية الشراء بصفة عامة في المؤسسات، وصف الأساليب والإجراءات المطبقة على المشتريات بالمؤسسة مع تقديم توصيات لتحسينها، التوصل لإقتراح إجراءات جديدة تتعلق بعملية الشراء.
منهج /أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام أسلوب دراسة حالة.
نتائج الدراسة	التدقيق الداخلي يساعد المؤسسة على التكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية والتي لها تأثير على سياسة الشراء، أن نجاح سير عمليات الشراء يتوقف على مدى إحترام الموظفين بالمؤسسة لدليل وإجراءات الشراء المعتمدة، كما أن التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية على مستوى عملية الشراء يجعل من الممكن تحسين الأداء وكفاءة عمليات الشراء بهدف خلق القيمة في هذه الظروف لزيادة ربحية المؤسسة.

المصدر من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة la wson –hellu nadu siko

الفرع الثاني : دراسة Zaid saadi, Idir lamamra

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة Zaid saadi, Idir lamamra من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-16): دراسة zaid saadi, idir lamamra

الدراسة / السنة	الدراسة / السنة
zaid saadi, idir lamamra (2013)	الدراسة / السنة
"l'évaluation de l'efficacité des procédures du système de contrôle interne du cycle achats /fournisseurs (approvisionnements), cas cogb labelle".	عنوان الدراسة
- تقييم فعالية إجراءات نظام الرقابة الداخلية في دورة المشتريات/الموردين (تموينات)، دراسة حالة cogb labelle	
مذكرة ماستر، تخصص محاسبة مراقبة وتدقيق، جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية، الجزائر.	نوع الدراسة
متى وكيف يمكن للمؤسسة أن تقيم إجراءات نظام رقابة داخلية لدورة المشتريات/موردين (تموينات)؟	إشكالية الدراسة
محاولة إعطاء صورة واضحة حول تدقيق المبيعات وطريقة تحقيقه وتبيان أهمية وجوده هذا التدقيق في المؤسسة، إذ يعتبر من العوامل الأساسية المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة ونجاحها.	أهداف الدراسة
تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أسلوب دراسة حالة.	منهج /أدوات الدراسة
- تعمل المراجعة الداخلية على منع وتقليل حدوث الأخطاء، وهذا ما يزيد الحاجة لها، بالإضافة إلى تقلص النصائح للمديرين في محاولة منع الأخطاء، كما تسعى المراجعة الداخلية إلى الحد من الإسراف والضياع الذي يزيد من المردودية ويحسن الأداء ويزيد من الكفاءة والفعالية.	نتائج الدراسة
- نظرا لإعتبار وظيفة المبيعات أحد الأنشطة الأساسية في المؤسسة لكونها تساهم في إستمرارية نشاطها فإن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر أحد الوسائل الرئيسية في الرقابة على مختلف مراحل سير عملية البيع.	

المصدر من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة zaid saadi, idir lamamra

الفرع الثالث : دراسة Hamed Kharraz

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة Hamed Kharraz من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-17): دراسة Hamed Kharraz

الدراسة / السنة	Hamed Kharraz (2012)
عنوان الدراسة	" Mise en place d'un Dispositif de Contrôle Interne pour la Procédure Commerciale : Cas d'une Carrière de Granulat." - " وضع جهاز رقابة داخلية للإجراءات التجارية: حالة المحجر الحبيبي "
نوع /مكان الدراسة	مذكرة ماستر مهني، تخصص محاسبة مراقبة وتدقيق، المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، جامعة منوبة، تونس.
إشكالية الدراسة	كيف يتم تطوير نظام رقابة داخلي للعمليات التجارية؟
أهداف الدراسة	محاولة إعطاء صورة واضحة حول تدقيق المبيعات وطريقة تحقيقه وتبيان أهمية وجوده هذا التدقيق في المؤسسة، إذ يعتبر من العوامل الأساسية المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة ونجاحها.
منهج /أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي في الإطار النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام أسلوب دراسة حالة.
نتائج الدراسة	يقتصر تطور نظام الرقابة الداخلي للعمليات التجارية، إذا إمتثلت المؤسسة ونفذت الإجراءات المقدمة وكذا إحترام قرارات الإدارة وتنفيذها، سيتم تحسين الأداء التشغيلي وكفائته، والحسابات السنوية تكون منتظمة وعادلة وسوف تعطي وجهة نظر حقيقية وعادلة من البيانات المالية وأصول الشركة سيتم الحفاظ عليها، كما أن نظام الرقابة الداخلية يجب تكيفه وفق بيئة عمل المؤسسة نظرا لأهمية المخاطر وتكلفة التنفيذ.

المصدر من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة Hamed KHARRAZ

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، من خلال ذكر بعض أهم أوجه التشابه وأوجه الإختلاف بين دراستنا والدراسات التي تم ذكرها سابقا.

الفرع الأول المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة العربية

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين دراستنا والدراسات باللغة العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-18): الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة مغربي قويدر	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة فيما يخص الجانب إلتزام المؤسسة بتطبيق أحكام القوانين المتعلقة بالممارسات التجارية، وكذا تطرق كلا الدراستين للقوانين المكافحة للممارسات التجارية غير المشروعة.	إهتمت الدراسة الحالية بدراسة كل من الإطار التشريعي والمؤسسي في التشريع الجزائري المخول له صلاحية رقابة ومكافحة جرائم الممارسات التجارية، بينما الدراسة المقارنة إقتصرت على عرض أهم أشكال الممارسات التجارية غير المشروعة وطرق مكافحتها وفق القانون رقم 02-04 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.
الدراسة الحالية مع دراسة لعور بدرة	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في تطرق كلا الدراستين إلى أهم القوانين المنظمة للممارسات التجارية بالجزائر و إلى المؤسسات الفاعلة في مجال الرقابة وضبط النشاط التجاري من خلال مكافحة أنواع الغش والجرائم التجارية المختلفة، من أجل الحفاظ على حقوق المستهلك.	تتمثل أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة المقارنة بحيث أن هذه الأخيرة تطرقت بشكل مفصل عن آليات ضبط السوق والمنافسة أما الدراسة الحالية فقد تطرقت إلى التدقيق الداخلي والخارجي التجاري للمؤسسة الاقتصادية والآليات المستخدمة من أجل تحقيق معاملة سليمة وشفافة بين المؤسسة ومستهلكي منتجاتها.
الدراسة الحالية مع دراسة الزهرة السيلت	تطرقت كلا الدراستين جوانب تخص الرقابة على الممارسات التجارية المتعلقة بالمؤسسة تجاه زبائنها أو مستهلكي منتجاتها، ومحاربة السلوك الضارة بالأنشطة التجارية التي من شأنها إلحاق ضرر بمصالح المستهلك.	ركزت الدراسة الحالية على التدقيق التجاري المتعلق بالمؤسسة الاقتصادية، في حين أن الدراسة المقارنة تناولت الرقابة التجارية الممارسة من طرف مديرية التجارة والتي تعتبر كنوع من أنواع التدقيق التجاري الحكومي.
الدراسة الحالية مع دراسة سهام زهار	تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في دراسة أهمية التدقيق على المبيعات والإجراءات الرقابية على دورة المبيعات بالمؤسسة، كما أن كلا الدراستين عالجتا الموضوع بأسلوب دراسة حالة.	إهتمت الدراسة المقارنة على دراسة تدقيق دورة المبيعات بالمؤسسة، بينما الدراسة الحالية فقد تناولت تدقيق دورتي المبيعات والمشتريات بالمؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الدراسات المقارنة.

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية.

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-19): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية.

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة zaid saadi, idir lamamra	تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة من خلال تطرق كلا الدراستين لدراسة دورة المشتريات من خلال إجراءات وأليات تقييم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمشتريات والتوريدات، كما أن كلا الدراستين عالجت الموضوع بأسلوب دراسة الحالة.	تختلف الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة من خلال إقتصار الدراسة المقارنة على دراسة نظام الرقابة الداخلية المتعلق وتدقيق دورة المشتريات، بينما تجاوزت الدراسة الحالية ذلك إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية وتدقيق دورة المشتريات ودورة المبيعات، كما أن الدراسة الحالية عالجت الموضوع من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين إثنيين، أما الدراسة المقارنة فقد قسمت إلى ثلاثة (03) فصول لمعالجة موضوع الدراسة.
الدراسة الحالية مع Hamed KHARRAZ	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة من حيث دراسة نظام الرقابة الداخلي التجاري وحول إستخدام بعض الآليات لتقييمه، كما أن كلا الدراستين إستخدمت أسلوب دراسة الحالة لمعالجة الجانب التطبيقي من الدراسة.	تختلف الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة بحيث أن هذه الأخيرة إقتصرت على دراسة الجوانب الرقابية على سير عمليات البيع والزبائن، بينما الدراسة الحالية فقد تناولت الجانب التجاري للمؤسسة بما فيه من دورة المشتريات والمبيعات.
الدراسة الحالية مع دراسة Aline Gakima	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة من خلال معالجة كلا الدراستين لآليات تقييم نظام الرقابة الداخلي للمبيعات ودراسة أهميته بالنسبة للمؤسسة، كما أن كلا الدراستين عولجت بأسلوب دراسة الحالة، كذا تقسيم كلا الدراستين إلى فصلين.	تختلف الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة من خلال حصر الدراسة المقارنة لتدقيق دورة المبيعات والتحصيلات فقط، بينما الدراسة الحالية فقد تطرقت لدراسة تدقيق دورتي المبيعات والمشتريات.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الدراسات المقارنة

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية للموضوع من خلال عرض أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة والمتمثلة في التدقيق التجاري أو تدقيق العمليات التجارية المتعلقة بنشاط المؤسسة إضافة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن التدقيق التجاري هو أداة لتقييم والحكم على وضعية المؤسسة من الجانب التجاري، لغرض إتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالسياسة التسويقية بالمؤسسة، ولا يتم هذا التدقيق إلا من طرف هيئة مستقلة قد تكون داخلية كالمدقق الداخلي للمؤسسة أو خارجية كمحافظ الحسابات أو الخبير القضائي، أو جهات حكومية كمديرية التجارة أو أعوان الجمارك... إلخ، كل حسب المهام المنوطة إليه حسب القوانين والتشريعات والمعايير المعمول بها.

كما تعرفنا من خلال هذا الفصل أن التدقيق التجاري له جوانب محاسبية كمعرفة مدى إلتزام المؤسسة بتطبيق وتسجيل عملياتها التجارية وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها، وجوانب تسويقية متمثلة في مدى إحترام المؤسسة لحقوق زبائنها أو مستهلكي منتجاتها، و أن التدقيق التجاري يسعى من جهة إلى تحسين الأداء التجاري والتسويقي للمؤسسة، كما أنه يسعى من جهة أخرى إلى الحد أو التقليل من كافة أنواع الغش والممارسات التدليسية المنافية للمبادئ والممارسات التجارية، كما أنه يمكن القول في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة و الإفتتاح التجاري وسعي الجزائر لدخول المنظمة العالمية للتجارة كان لزاما للهيئات المهنية إصدار معايير جزائرية تسويقية وتجارية وإتخاذ التدقيق التجاري كآلية لإضفاء شفافية ونزاهة الممارسات التجارية للمؤسسات الإقتصادية.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة

الإسمنت SCIMAT الوحدة

التجارية لتقريت

الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقرت

بعد التطرق في الدراسة النظرية إلى التدقيق التجاري والمفاهيم المرتبطة به وعرض أهم القوانين والجهات التي لها القدرة على القيام بعملية التدقيق التجاري في الجزائر بإضافة إلى إجراءات التدقيق التجاري.

ومن أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بإجراء دراسة ميدانية في إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية والفاعلة في الإقتصاد الوطني والمتمثلة في مؤسسة الإسمنت scimat الوحدة التجارية لتقرت، وهي مؤسسة تقوم ببيع وتوزيع مادة الإسمنت للمستهلكين.

حيث يركز الفصل الثاني من الدراسة إلى محاولة معرفة جميع الجوانب الضرورية لتطبيق التدقيق التجاري في هذه المؤسسة ومن خلال القيام بتشخيص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه وذلك بالإعتماد على التحليل الإقتصادي والمالي لأهم المؤشرات ذات دلالة بالعمليات التجارية المدعم بالتحليل الإحصائي وذلك بأخذ عينة من المستهلكين لتقييم مستوى إحترام المؤسسة بتطبيق القواعد التجارية، ل يتم في نهاية عملية التقييم إيجاد نموذج مقترح لتقرير التدقيق التجاري يوفي جميع العناصر الموجودة والمكتشفة نتيجة القيام بعملية التدقيق التجاري .

ومن خلال دراستنا في الفصل السابق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتدقيق التجاري وأهمية هذا النوع من التدقيق للمؤسسة، قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت SCIMAT -الوحدة التجارية لتقرت- من أجل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا إشتمل هذا الفصل على مبحثين تم التطرق من خلالهما إلى تشخيص وتقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري للمؤسسة لإستخلاص النتائج وإثبات فرضيات الدراسة مع تقديم التوصيات المناسبة.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقورت

المبحث الأول: معرفة عامة حول المؤسسة محل الدراسة

تعد مؤسسة الإسمنت scimat لتقورت مؤسسة إقتصادية نشاؤها الرئيسي القيام بجلب مادة الإسمنت من المؤسسة الأم بباتنة ثم إعادة بيعها لزيائنها ومستهلكيها، هذا ما جعل من هذه المؤسسة محل وجهتنا لغرض إجراء عليها تطبيق الجانب النظري من الدراسة للتوصل إلى إعطاء رأي حول جاهزية المؤسسة لتطبيق التدقيق التجاري.

المطلب الأول: تقديم حول للمؤسسة

يتناول هذا المطلب التعريف بالمؤسسة الأم والمؤسسة الفرع (محل الدراسة) من خلال التطرق إلى النشأة و عرض الهيكل التنظيمي لها وفي الأخير التعرف إلى أهداف وأهمية المؤسسة محل الدراسة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية .

الفرع الأول لمحة عن المؤسسة:

قبل التطرق إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة سنقوم قبل ذلك بعرض مختصر حول المؤسسة الأم.

أولاً: نشأة وتعريف المؤسسة الأم

نشأت شركة الإسمنت منذ الإستعمار كملك خاص لصنع وبيع مواد البناء، وبعد الإستقلال تم إعادة هيكلتها فأصبحت تابعة للقطاع العام للشركة الوطنية لبيع مواد البناء كمؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، وقد تأسست بموجب الأمر رقم 280/67 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967، ليتم بعدها إعادة هيكلتها من شركة وطنية إلى شركة جهوية، وقسمت إلى ثلاث شركات جهوية وهي:

- المؤسسة الجهوية للإسمنت ومشتقاته بالشرق ERCE؛

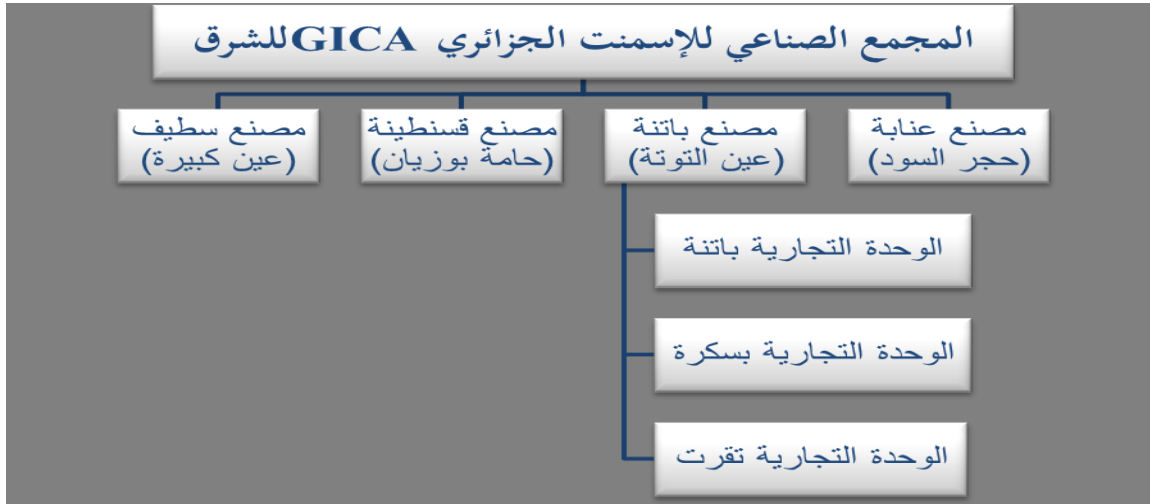
- المؤسسة الجهوية للإسمنت ومشتقاته بالوسط (الجزائر العاصمة) ERCC؛

- المؤسسة الجهوية للإسمنت بالغرب (وهران) ERCO.

وتم تجميعها في سنة 2010 لتكون تحت غطاء واحد والمسمى بالمجمع الصناعي للإسمنت بالجزائر، ومن أهم المناطق التي ينشط بها الناحية الشرقية من خلال المصانع الموجودة في الولايات: سطيف، عنابة، قسنطينة، باتنة، وتضم هذه الأخيرة المديرية العامة لشركة الإسمنت عين التوتة -باتنة-، حيث تتفرع إلى ثلاث وحدات تجارية يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقرت

الشكل رقم (1-2): مخطط يمثل الموقع التنظيمي للشركة الأم والشركة الفرع (محل الدراسة).



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من مصلحة تسيير الموارد البشرية - سنة 2017

ثانيا: تعريف المؤسسة الفرع (المؤسسة محل الدراسة):

شركة الإسمنت عين التوتة الوحدة التجارية لتقرت **Scimat** من الوحدات التابعة لمؤسسة الإسمنت باتنة، هي شركة وطنية تجارية ذات أسهم، تختص بتعبئة وتوزيع الإسمنت الذي تستقبله أما من مصنع الشركة الأم عين التوتة بباتنة أو من حامة بوزيان بقسنطينة أو تبسة، وبدأت هذه الوحدة نشاطها سنة 1967م، ويقع مقرها بشارع 05 جويلية ص ب 52 بتقرت وتربع على مساحة قدرها 1600 متر، أما رأسمالها الاجتماعي فهو يقدر ب 225.000.000.000 دج، حيث تقع وحدة تقرت في تراب دائرة تقرت ولاية ورقلة يحدها شمالا المنطقة الصناعية وجنوبا مصلحة الضمان الاجتماعي وشرقا مؤسسة النقل بالسكة الحديدية وغربا مؤسسة النقل البري للحافلات.

تغطي الوحدة كل من ولاية ورقلة، إليزي والوادي، وتتكون من 12 مركزا للبيع وهي: تقرت، ورقلة، إليزي، جانت، برج الحواس، عين أميناس، برج عمر إدريس، دبداب، المعير، الحجيرة، جامعة، البرمة، حيث تشغل هذه الوحدة 74 عامل تابع للشركة و42 عامل تابع لشركة الأوراس للأمن والخدمات **ASS**.

منحت الوحدة التجارية تقرت شهادات مطابقة للمواصفات التالية:

ISO 9001 نظام إدارة الجودة في 2008، **ISO 14001** نظام إدارة البيئة 2004، **ISO 18001** نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية 2007 (أنظر الملحق رقم 04).

ولمزيد من التفصيل حول المعلومات المتعلقة بالمؤسسة قمنا بإعداد بطاقة فنية.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقرت

الشكل رقم (2-2): بطاقة فنية للمؤسسة محل الدراسة



المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر
GICA
جيك
GROUPE
Groupe Industriel des Ciments d'Algérie

بطاقة فنية : الوحدة التجارية لتقرت



- اسم المؤسسة : مؤسسة الإسمنت عين التوتة الوحدة التجارية- تقرت
- عنوان المؤسسة : شارع 5 جويلية ص ب 52 - تقرت
- الشكل القانوني: شركة ذات أسهم
- نوعية النشاط: تمبة وتوزيع الإسمنت
- قطاع نشاط المؤسسة: قطاع تجاري
- توزيع النشاط: تغطي الوحدة كل من ولايات ورقلة واليزي والوادي
- برنامج العوزيع : توزع الوحدة التجارية سنويا : حوالي 220 ألف طن من الإسمنت المادي - 50 ألف طن إسمنت مضاد للأحلاع
- قدرات تمبة الإسمنت في وحدات التشغيل : تحتوي الوحدة على مركزين لتمبة مادة الإسمنت بقدرة إنتاجية تقدر بـ :
60 ألف طن سنويا بالنسبة لوحدة التمبة تقرت ----- 20 ألف طن سنويا بالنسبة لوحدة التمبة ورقلة
- مراكز البيع : تتكون الوحدة من اثني عشرة (12) مركز بيع وهي : تقرت ، ورقلة ، اليزي ، جانت ، برج الحواس ، عين أميناس ، برج عمر إدريس ، دهباب ، المغير ، البرمة ، الحجيرة ، حمامة .
- عدد العمال : تشغل الوحدة عدد العمال يقدر بـ 47 عامل تابع للشركة و 42 تابعين لشركة الأوراس للأمن وز الخدمات ASS

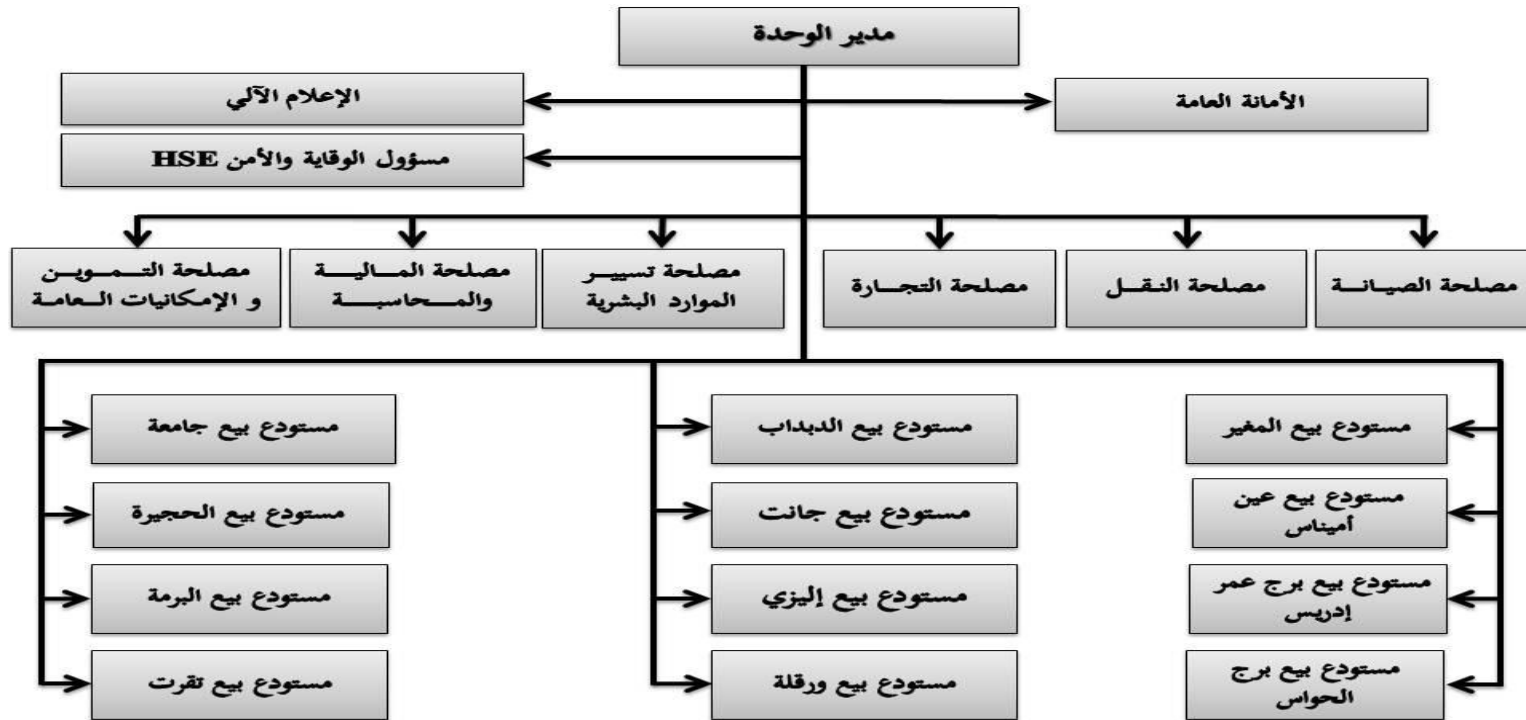
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق من مصلحة تسيير المستخدمين سنة 2017.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

يعتبر الهيكل التنظيمي صورة لتركيب المؤسسة، أو شكل بياني يوضح كافة وظائف ومصالح المؤسسة والعلاقة القائمة بين هذه المصالح، كما أنه أداة تبين خطوط السلطة والمسؤولية التي تربط الأجزاء والمهام المنوطة لكل مصلحة من مصالح وأقسام المؤسسة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت SCIMAT -الوحدة التجارية لتقرت-:



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة تسيير الموارد البشرية - سنة 2017.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

من خلال الشكل الموضح أعلاه لتركيب المؤسسة محل الدراسة نجد أن نوع الهيكل الذي تتبناه المؤسسة هو هيكل من نوع التسلسل الهرمي أي من القمة إلى القاعدة وذلك تبعاً للمهام والمصالح التالية:

أ - مدير الوحدة: يعتبر مدير الوحدة المسؤول الأول عن هذه الوحدة الذي يشرف على مراقبة وتسيير وإدارة وحدة تقرت بالإضافة إلى إحدى عشر نقطة بيع أخرى، ويمثل المؤسسة إزاء الغير، بحيث يسير ويراقب ويحدد أهداف المؤسسة والعمل على تحديد الاستراتيجية المناسبة لتوزيع الإسمنت إلى كافة زبائن المؤسسة في أحسن الظروف، بالإضافة إلى حرص في متابعة كل الأعمال، فعليه معرفة كل كبيرة أو صغيرة في المؤسسة فلا يتصرف أي عامل في مهمته دون الإسترشاد به.

ب - الأمانة العامة: تعتبر الأمانة العامة السكرتارية همزة وصل التي تربط بين الجميع مصالح الوحدة وكذا بين المصالح والعملاء والمدير بالإضافة إلى أعمال الخاصة والسرية، حيث يقوم هذا المكتب بربط مواعيد الداخلية والخارجية مع مدير الوحدة، تسجيل البريد الصادر والوارد للوحدة وتقديم البريد الوارد للمدير للإطلاع عليه كما يقوم بتوزيع مختلف الرسائل الواردة على مختلف المصالح بعد الإطلاع عليها من طرف مدير الوحدة، تنظيم وتحويل المكالمات الهاتفية.

ج - مكتب الإعلام الآلي: يتكفل هذا المكتب بصيانة أجهزة الإعلام الآلي عند الحاجة وتطوير تطبيقات المعلوماتية المساعدة في أداء الأعمال للمؤسسة.

د - مكتب الوقاية والأمن: يقوم هذا المكتب بالسهر على تطبيق كافة الإجراءات الوقائية للعمال، كما يسهر على الحفاظ على الأمن والنظام داخل المؤسسة وتقديم تقارير دورية إلى المسؤولين حول الوضعية الأمنية للوحدة ومختلف فروعها.

هـ - مصلحة الصيانة: تعمل هذه المصلحة على صيانة عتاد وآلات الشركة بمختلف أنواعها كما تقوم بإصلاح ومراقبة الآلات ولديها فرعين:

فرع الصيانة: يهتم بتصليح وصيانة الشاحنات كما يعمل على تشحيمها وتنظيمها.

فرع الميكانيك الصناعية: وهو مكتب يشرف على تصليح وصيانة الآلات الإلكترونية لمركز التوزيع.

و - مصلحة النقل: تتكلف هذه المصلحة بتسيير النقل داخل الوحدة، يلعب النقل دوراً هاماً خاصة بالنسبة لمصلحة التجارة، كما لها علاقة مع شركة النقل بالسكك الحديدية وشركة النقل البري للحافلات، فهي تقوم بإشراف على تسيير ومراقبة وسائل النقل داخل الشركة، وهذه المصلحة تهتم بنقل البضاعة من مكان التموين وتسليمها إلى مكان الزبون.

ز - مصلحة التجارة: تلعب الدور الأساسي في مهام الوحدة حيث تقوم بإستقبال وتوجيه الزبائن كل حسب طلبه، وتقوم أيضاً بتوزيع المواد عبر مراكز البيع ونقاط البيع والمستودعات التابعة لها وتنظيمها، وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

فرع البرمجة: يعتبر هذا الفرع القلب النابض للمؤسسة يهتم ببرمجة الكميات المطلوبة من مواد الشراء برمجة المواد من حيث (الكمية، النوع، تاريخ الإستلام)، إستلام ملفات الزبائن مثل: المقاولين الحرفيين المستثمرين، كما يعمل على الإتصال بقسم التخزين لمعرفة كمية المواد الموجودة لبيعها إلى الزبائن.

فرع الفوترة: مهمة هذا الفرع بمحاسبة المبيعات المالية للزبائن، وإستخراج الفواتير التي تتعلق بعملية البيع للزبائن إنطلاقاً من سندات البرمجة، إعداد التقارير التجارية والتمويل من حيث الكمية التي دخلت والمباعة والمتبقية ويكون ذلك (شهري، ثلاثياً، سداسياً، سنوياً) وهذا نظراً لحجم المبيعات الضخمة وإعداد كشف خاص بالعملاء الذين يمتلكون سجلاً تجارياً ورقمياً إحصائياً ورقم بطاقة الحرفي وتقديمه إلى مفتشية الضرائب.

فرع إستقبال الإنتاج (الإرسال): هذا الفرع يسلم البضائع بناء على فاتورة كل زبون وهي وثيقة يومية من طرف هذا الفرع فيها جميع الكميات المسلمة، ويتم فيه مراقبة وإستقبال مخزون الإسمنت (الذي يعتبر المادة الأولية في سيرورة) وكذلك مراجعة الفواتير ومتابعة وصولات الطلبات والتوزيع.

ح - مصلحة تسيير الموارد البشرية: وهي مصلحة خاصة تهتم بتسيير شؤون العمال وهي المنسق الوحيد بين العلاقات العمالية كما تحتوي على ملفات المستخدمين والمكلف بالشؤون الإجتماعية كحوادث العمل، تهتم بمراقبة كشف الأجور وكذا الإتصال المباشر بالمصالح الأخرى، والتي يحكمها رئيس مصلحة تسيير المستخدمين الذي يكلف بتسيير جميع الموارد البشرية في المنظمة، تتكون هذه المصلحة من:

فرع تسيير المستخدمين: يتمثل نشاط هذا الفرع في تسيير ومتابعة العمال، والذي يحكمه رئيس فرع تسيير المستخدمين، ومن أهم مهام هذا الفرع نذكر:
-دراسة طلبات التوظيف؛

-تسيير ومتابعة العطل السنوية وكذا الغيابات وكذا متابعة قضايا الانضباط والعقوبات؛
-المتابعة الوظيفية للمستخدمين (الترقية، الأقدمية، التحفيز، تقييم الأداء...).

-**فرع تسيير أجور العمال:** ويهتم بإعداد أجور العمال وبالإضافة إلى مراقبة كشف الأجور.

فرع الشؤون الإجتماعية والتكوين: يهتم بمراقبة شؤون العمال كحوادث العمل، والشخص المسؤول عنه هو مراسل إجتماعي الذي تتمثل مهامه في قيام بالمراسلات الإجتماعية للعمال مثل الإتصال بمركز الضمان الإجتماعي لتعويض مصاريف الأدوية للعمال... إلخ، وغيرها من المراسلات الإجتماعية.

ط - مصلحة المالية والمحاسبة: تقوم هذه المصلحة بدور هام وأساسي يتمثل في عمليات التسيير المالي للمؤسسة ودراسة الميزانية ومراقبة حركات دخول وخروج أموال المؤسسة، وتوقعات المؤسسة من مدخول ومصاريف والإشراف على الشؤون المالية للمؤسسة وتضم هذه المصلحة فرعين رئيسيين وهما:

فرع المحاسبة العامة: يقوم هذا الفرع بإدخال كل حركة مالية بإضافة تجميع وتخليص ومراقبة نتيجة النشاط والتقييم للوضع المالية للشركة ومن مهامها تقوم بحساب أجور العمال شهرياً.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

فرع المالية والميزانية: يقوم هذا الفرع بإعداد الميزانية التقديرية كما يعمل علي متابعة حركة الأموال بين الشركة والبنك لمعرفة ما لديهم وما عليهم، وكذلك يعمل على تسديد الموردين ودورها الأساسي تسديد الضرائب على المؤسسات وحسابها.

ي - مصلحة التمويل والإمكانيات العامة: تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين:

فرع الإمكانيات العامة: وهي مصلحة مكلفة بتسيير حاجيات العمل وملزماتهم أثناء العمل كما تتكلف بتسيير عتاد المكاتب ومن أهم مهام هذه المصلحة:

-تنظيم المراقبة الطبية للعمال واللباس الخاص بالمراقبة من الإخطار؛

-تسيير وصيانة العتاد المكتبي ونظافة للمؤسسة؛

-تنظيم وتسيير وحدات الأمن؛

-صيانة ومتابعة عتاد النقل وتخفيف تسيير المصاريف الخاصة به؛

-تسديد فواتير الكهرباء والغاز والهاتف.

فرع تسيير المخازن: مهمته هو تخزين المواد والحفاظ عليها من التلف كما يقوم بمراقبة ومتابعة حركة دخول وخروج الأنواع المختلفة من المخزون الخاص كما يقوم بإعداد التقارير حول قيم وكمية الدخول والخروج والمتبقي للمخزن شهريا، ثلاثيا، سداسيا، سنويا.

فرع التمويل: مهمته هي تمويل الوحدة ويكتمل دورها بتزويدها بالمواد الأولية.

ك - مستودعات البيع: تتوزع هذه المستودعات كما هي موضحة على الهيكل التنظيمي أعلاه إلى (12) مستودع بيع متفرعة على مناطق مختلفة من تراب ولاية ورقلة ونواحي من الجنوب الجزائري وهي مخصصة لتخزين وبيع مادة الإسمنت لزيائن المؤسسة.

الفرع الثالث: أهداف وأهمية المؤسسة محل الدراسة من الناحية الاجتماعية والإقتصادية

أولا: أهداف المؤسسة محل الدراسة:

يعتبر الإسمنت مادة أساسية ذات إستهلاك واسع لذلك نجد للوحدة أهداف رئيسية تسعى جاهدة إلى تحقيقها وهذا تلبية حاجات المواطنين ومن هذه الأهداف:

-محاولة توفير مادة الإسمنت لكل المواطنين؛

-توفير المنتج بالكميات والجودة اللازمة في السوق؛

-تأمل إلى تحسين نوعي للمنتوج؛

-محاولة تقليص من تكاليف الإنتاج؛

-السعي إلى وضع خطة إنتاج حسنة تركز على الاستغلال العقلاني والأمثل لوسائل الإنتاج؛

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

- محاولة التنبؤ والقيام بالتوقعات في مجال التسويق؛
- كسب الثقة بين العملاء وتلبية طلباتهم مع الطلب وأهداف المؤسسة؛
- تحقيق الأهداف المبرمجة للشركة والمسيطرة بأقل تكلفة؛
- تحسين الوضعية الإجتماعية للعمال؛
- تكوين العمال وتدريبهم لرفع كفاءتهم؛
- زيادة الإنتاج والإستمرارية؛
- تحقيق المنفعة الإقتصادية للوطن.

ثانيا: أهمية المؤسسة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية:

تكتسي هذه الوحدة أهمية بالغة سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية، وتمثل فيما يلي:

أ -أهمية المؤسسة من الناحية الإقتصادية:

- تلعب دورا هاما على المستوى الوطني إذ أنها تلي جزء كبير إحتياجات المؤسسات والمواطنين من مادة الإسمنت بأنواعها لهذا فالوحدة تغطي جزء كبير من إحتياجات الجنوب؛
- تغطي العجز الوطني المسجل خلال سنوات ما قبل 1986، حيث قدر الطلب السنوي على الإسمنت بحوالي 13 مليون طن، لذلك تعمل الشركة على تخفيضه بفضل طاقتها الإنتاجية المقدرة بمليون طن سنويا أي ما يعادل 84000 طن من الإنتاج شهريا؛
- توزع منتجاتها على ولايات الشرق وولايات الجنوب الشرقي كتقرت والوادي، وهي بذلك تغطي منطقة جغرافية واسعة.

ب -أهمية المؤسسة من الناحية الإجتماعية:

- تساهم في النهضة والتطور الحضاري؛
- التقليل من ظاهرة البطالة؛
- تحسين المستوى المعيشي خاصة في ظل المشاريع في المنطقة؛
- تعد أكبر الوحدات الوطنية من الناحية الإجتماعية حيث فاقت طاقتها الإنتاجية بحوالي 10% إضافة إلى أنها تحقق الأرباح المقدرة لها كل سنة.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

المطلب الثاني: تشخيص العمليات التجارية للمؤسسة

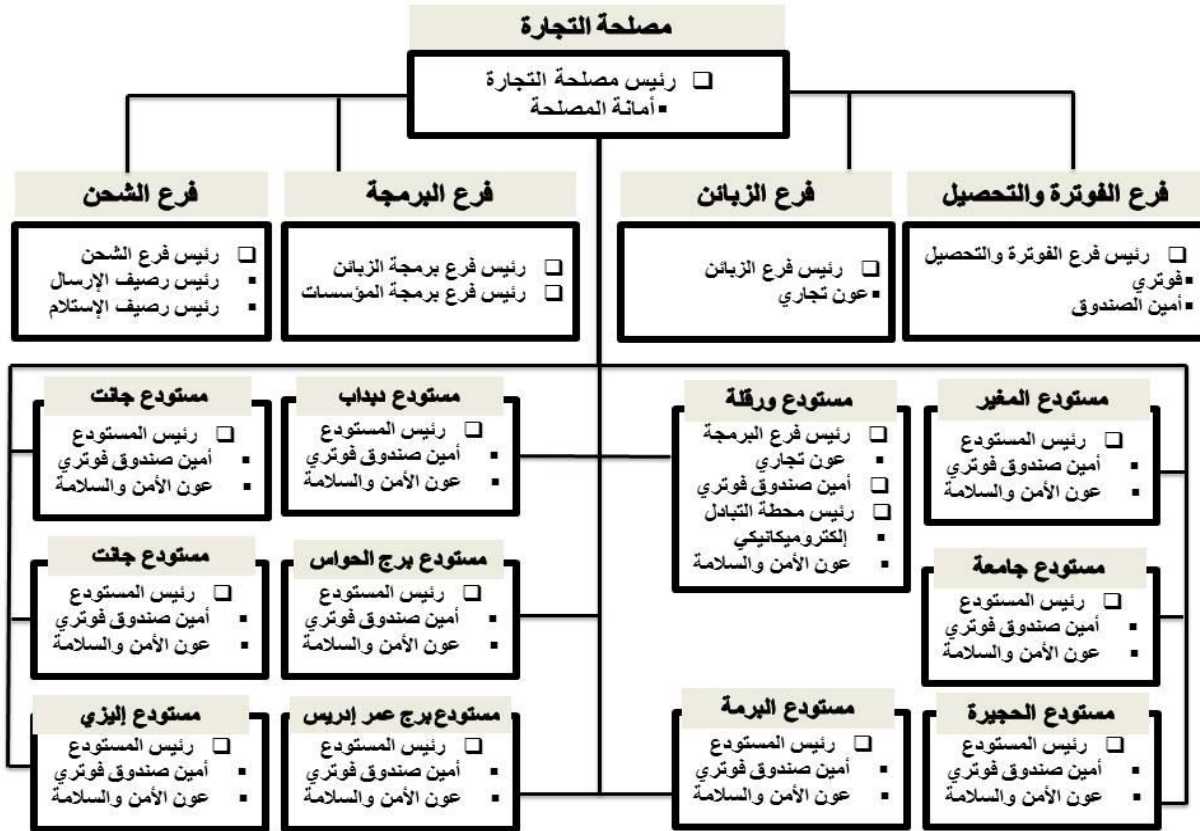
سنتطرق من خلال المطلب التالي إلى تشخيص نظام الرقابة الداخلية التجاري من خلال التطرق إلى تحليل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجالي الشراء والبيع الوسائل المساعدة على فهم ومعرفة الحالية التي تمر بها هاته العمليات والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو إستنتاج نقائص هذا النظام.

الفرع الأول: تشخيص نظام الرقابة للمبيعات

لمعرفة المهام والمسؤوليات التي تقوم بها مصلحة التجارة بالمؤسسة محل الدراسة سيتم معرفة حدود النشاط للمصلحة وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود الأعمال لكل موظف ومدى إلتزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه وهذا ما يفيد في التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب والتزوير ويزيد من فرص الكشف عنها في حال وقوعها.
أولاً: تحليل الهيكل التنظيمي لمصلحة التجارة (المبيعات) .

تعتبر مصلحة التجارة المسؤولة عن عملية البيع، حيث يوضح الهيكل التنظيمي لمصلحة التجارة لمؤسسة محل الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): الهيكل التنظيمي لمصلحة التجارة



المصدر: من إعداد الطالبين إعتماذا على وثائق من مصلحة التجارة-2017-

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أنه تم تقسيم المهام بالمصلحة إلى أربع (04) وظائف رئيسية موزعة على شكل فروع، ومن مزايا هذا النوع من الهياكل هو تنفيذ السياسة البيعية من طرف المرؤوسين تحت إشراف رئيس واحد وهو رئيس المصلحة، مما قد يساهم أيضا في ربح الوقت وخفض التكاليف، أما عن المهام المنوطة لكل وظيفة يمكن إيجازها على النحو التالي*:

أ - **رئيس مصلحة التجارة:** من مهامه القيام بإعداد البرامج التقديرية للمبيعات حسب كل دورة، بالإضافة إلى القيام بإعداد تقارير دورية حول وضعية المبيعات وزبائن المؤسسة؛

ب - **رئيس فرع الفوترة والتحصيل:** يشرف على متابعة ومراجعة عمليات الموظفين المكلفين بعملية إعداد فواتير البيع للزبائن وأمين الصندوق الذي تكمن مهمته الرئيسية في قبض المبلغ من الزبون بما يتوافق مع فاتورة البيع.

ت - **رئيس فرع الزبائن:** يهتم بإنشغالات الزبائن المتمثلين في الأفراد أو المؤسسات عن طريق إعلامهم بالتغيرات التي قد تحدث بخصوص الأسعار، ويهتم بتوطيد صلة بهم وكسب ثقتهم وولائهم ومتابعة قضاياهم والعمل على معالجة مشاكلهم التي قد تنجم عن تعاملهم مع المؤسسة.

ث - **رئيس فرع البرمجة:** يتولى رئيس فرع برمجة الزبائن - العاديين بإستلام ملفات الزبائن من صنف أصحاب البناء الذاتي والرفني وذلك لأجل إعداد بطاقة زبون عادي، ليتم بعدها برمجة كل زبون بالوقت المناسب للتزود بالكميات الخاصة به، أما رئيس برمجة الزبائن - المؤسسات يتولى بدوره إستلام ملفات المؤسسات من فئة المصنعين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين وهذا لغرض القيام بإعداد بطاقة بيع لهاته المؤسسات، ليتم بعدها إعداد برنامج زمني لتزويد المؤسسات بمادة الإسمنت والكميات المحددة لها.

ج - **رئيس فرع الشحن:** فمهامه تكمن في متابعة عمليات إستلام الإسمنت المرسل من المؤسسة الأم إلى الوحدة التجارية لتفرقت، وكذا عملية التنازل التي تقوم بها هذه الأخيرة لفروعها، بالإضافة إلى قيامه بإعطاء الأوامر بتسليم البضائع من الإسمنت إلى الزبون بعد أن يقدم فاتورة البيع، التي تعتبر كأداة إثبات لدفع مبلغ الشراء والكمية المحددة.

ح - **رؤساء المستودعات (نقاط البيع):** تتمثل مهامهم في الحرص على بيع مادة الإسمنت وتوفيرها لزبائن كل حسب منطقته وإرسال الوضعية نتائج وضعية المبيعات إلى رئيس المصلحة التجارية بما فيها الكميات المستلمة والكميات المباعة وكذا وضعية المخزون.

ثانيا: تحليل المزيج التسويقي

* مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة السيد (ب.علي) ، بتاريخ : 14 مارس 2018 ، من الساعة 9.30 د إلى الساعة 10.45 د .

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

حيث إرتكز تحليل المزيج التسويقي للمؤسسة محل الدراسة على تحليل العناصر التالية:

أ - **المنتج**: تقدم المؤسسة نوعين من المنتجات لتلبية طلبات زبائنها وهي: المنتج الأول الإسمنت العادي (CPJ)، أما المنتج الثاني فهو الإسمنت المضاد للأملاح (CRS)، وهذا ما يجعل منتجها أداة وصل بينها وبين طالبي هذا النوع من الإسمنت، ويمكن عرض منتجات المؤسسة في صورتين التاليتين:

الصورة رقم (1-2): منتجات المؤسسة محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق المؤسسة.

ب - **السعر**: تعتبر مادة الإسمنت في الجزائر من السلع المقننة، وذلك بتحديد هوامش الأرباح القصوى حسب المادة (02) من قانون هوامش الأرباح القصوى لمادة الإسمنت⁽¹⁾، هذا ما يجعل السعر من العوامل المهمة في تحديده من طرف المؤسسة الأم خاصة في ظل المنافسة التي يشهدها هذا القطاع قصد تحقيق أسعار ملائمة للقدرة الشرائية لدى المستهلك، حيث تبين هوامش الربح المحددة على الإسمنت في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): هوامش الربح المحددة على الإسمنت

هوامش التجزئة	هوامش الجملة	
120 دج	80 دج	القنطار 100 كلغ
60 دج	40 دج	الكيس الواحد 50 كلغ

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 09-243-09، مرجع سابق، ص 28.

⁽¹⁾ - مرسوم تنفيذي رقم 09-243-09 المؤرخ 22 جويلية سنة 2009 يحدد هوامش الربح القصوى بالجملة والتجزئة المطبقة على الإسمنت البورتلاندي المركب الموضب، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009، ص 28.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

ت -الترويج: تقوم المؤسسة الأم بالمشاركة في المعارض والصالونات الوطنية والدولية كالصالون الدولي للبناء الذي يقام كل سنة بقصر المعارض بالجزائر قصد التعريف بالمنتج الوطني، مما يتيح بتعريف المنتج للجمهور وإمكانية الحصول على زيادة في حجم مبيعات المؤسسة، أما الوحدة التجارية محل الدراسة فلا تقوم بأي نشاط ترويجي بل تقوم بعملية البيع المباشر فقط.

ث -التوزيع: بغية توفير وتقريب مادة الإسمنت من المستهلكين تغطي الوحدة التجارية محل الدراسة العديد من بلديات ودوائر ولاية ورقلة وعدد من الولايات الجنوبية المجاورة، وذلك بإحتوائها على 12 نقطة للبيع، حيث تقوم هذه المراكز بتوزيع مادة الإسمنت مباشرة حسب نقاط البيع التابع للمؤسسة.

ثالثا: التحليل التنافسي تنشط عدة مؤسسات منافسة لمؤسسة SCIMAT في مجال منتجات الإسمنت المقدمة في السوق المحلية بالولاية، أو على مستوى الوطن، ومن أهم هاته الشركات: شركة الإسمنت لافارج والتي لها منتجات معروفة في السوق وهي منتج «شامل» ومنتج «متين»، بالإضافة إلى ظهور المصنعين الجديدين لولاية بسكرة مصنع «سيلاس» ومصنع «بسكوية للإسمنت» وهما أحد المصانع التي تقوم بإنتاج وتوزيع أهم المنتجات المنافسة للمنتجات التي تقدمها المؤسسة، كما تقوم المؤسسة الأم بعقد شراكات مع مؤسسات وطنية، حيث أن ظهور هؤلاء المنافسين أدى إلى تراجع الحصة السوقية للمؤسسة والبحث عن إستراتيجيات جديدة لمواجهة المنافسين الجدد.

رابعا: تحليل الموارد

أ -الموارد المادية: يتوفر لدى المصلحة مجموعة من الوسائل المادية مسخرة للقيام بالمهام والأعمال الضرورية والتي تضم: تجهيزات مكتبية، أجهزة الإعلام الآلي وبرمجيات لتسيير حسابات الزبائن والمبيعات وغيرها من الوسائل المادية الأخرى وذلك نظرا لإرتباط هذه المصلحة بالزبائن؛

ب -الموارد البشرية: بلغ عدد الأفراد الموظفين بمصلحة المبيعات في كل مؤسسة محل الدراسة وفروعها بين الفترة من 2014/01/01 إلى غاية سنة 2018: 30 موظف، منهم 7 إطار، 10 عون تحكم، 13 عون تنفيذ.

ت -الموارد غير الملموسة: تمتلك المؤسسة سمعة جيدة لدى زبائنها نظرا لأقدمية وخبرة المؤسسة في مجال مواد البناء خاصة الإسمنت وهذا ما جعل العلامة التجارية للمؤسسة تعرف في السوق المحلي.

خامسا: تحليل مبيعات المؤسسة

حيث أن كمية المبيعات تمثل الهدف الرئيسي التي تسعى المؤسسة لتحقيقه سنويا من خلال تقديرات تضعها المؤسسة بناء على مجموعة من الأدوات كالموازنات التقديرية ولوحة القيادة... إلخ، وتدل على حصتها السوقية ومدى تحكمها في السوق بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة منافسيها، حيث تم تركيز على تحليل أهم العناصر التي تتعلق بالمبيعات في المؤسسة محل الدراسة خلال السنوات الثلاثة السابقة (2015-2016-2017)، ويبين تطور الكميات المباعة من الإسمنت في الجدول التالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفتت

الجدول رقم (2-2): تطور الكميات المباعة من الإسمنت الوحدة: قنطار

السنوات	2015	2016	2017	التطور 16/17
إسمنت عادي	204500	228981	240935	05 %
إسمنت مضاد للأملاح	33469	47681	64703	35 %
الإجمالي	237969	276662	305638	10 %

المصدر: من إعداد الطالبين إعتماذا على برنامج الموازنة التقديرية (2015-2016-2017).

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ كميات الإسمنت وهذا ما يدل على وجود طلب متزايد على المنتج الذي تقدمه المؤسسة، حيث أن الحصة التي تشهدها الكميات المباعة من الإسمنت العادي تفوق بكثير الطلب على الإسمنت المضاد للأملاح، وذلك حسب الطلب الذي يقدمه الزبائن ومستهلكي هذه المادة. إن رقم الأعمال يمثل عنصر مهم بالنسبة للمؤسسة الإسمنت تسعى لرفعه كل سنة، وذلك من أجل زيادة أرباحها، فهو من أهم مؤشرات التي تستطيع المؤسسة معرفة وضعها التجاري ومقدار الربح المحقق، حيث يوضح رقم أعمال المؤسسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): يوضح تطور رقم أعمال المؤسسة الوحدة: دج

السنوات	2015	2016	2017
رقم الأعمال	1867832766,18	2217020450,17	2493886074,82
معدل نمو رقم الأعمال	-	18 %	12 %

المصدر: من إعداد الطالبين إعتماذا على جدول حسابات نتائج المؤسسة (2015-2016-2017)

تظهر مبيعات المؤسسة للفترة ما بين سنتي 2015-2017 من خلال المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه في إرتفاع ملحوظ بنسبة 18 % بين سنتي 2015 و2016، ثم لينخفض في سنة 2018 بنسبة 12 % مقارنة بسنة 2016، وقد يعود ذلك لتوقف و/ أو إنخفاض مشاريع الإنجاز.

بالإضافة إلى أن من أهم المؤشرات التي تساعد في زيادة رقم الأعمال وتطوره، حيث يوضح تطور عدد زبائن للمؤسسة محل الدراسة خلال السنوات الأخيرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور عدد زبائن المؤسسة

السنة	2015	2016	2017
عدد الزبائن	28995	33617	28228
التطور	-	15 %	-16 %

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على تقرير التسيير (2016-2017)

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

يبين الجدول (2-4) تطور عدد زبائن المؤسسة من سنة 2015 إلى سنة 2017، حيث شهدت زيادة معتبرة لعدد الزبائن في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بلغت 15 %، أما في سنة 2017 فقد لاحظت انخفاض في عدد الزبائن ليصل إلى (16%) مقارنة بالسنة الفارطة وقد تعود أسباب ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها سنة 2017 بتجميد بعض القطاعات وإنخفاض في منح المشاريع التنموية هذا ما يؤدي إلى إنخفاض في طلب مادة الإسمنت من قبل المقاولين والمستثمرين باعتبارهم من أهم زبائن المؤسسة.

تقوم المؤسسة في بداية السنة بوضع رقم أعمال التقديري للمبيعات بناء على السنة السابقة وفي نهاية السنة يتم وضع رقم أعمال الفعلي المحقق خلال السنة وتحديد الإنحرافات سواء سلبية أو إيجابية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): جدول الإنحرافات بين رقم الأعمال التقديري والمحقق الوحدة: 1 مليون دج

السنة	رقم الأعمال الإجمالي التقديري	رقم الأعمال المحقق من إسمنت CPj	رقم الأعمال من إسمنت CRS	رقم الأعمال الإجمالي المحقق	قيمة الإنحراف	النسبة
2015	2097,232000	1496,923930	370,908840	1867,832770	-229399229,61	89.06%
2016	2019,607000	1683,893029	532,119960	2216,012989	196,405989	109.72%
2017	2019,603000	1771,800585	722,085480	2493,886065	474,283065	123.48%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق من مصلحة المحاسبة.

ويحسب الإنحراف بين رقم الأعمال التقديري والمحقق بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنحراف} = \text{النتائج الفعلية} - \text{النتائج التقديرية}$$

التحليل:

من خلال برنامج الموازنة التقديرية لمبيعات المؤسسة للسنوات 2015-2016-2017 نلاحظ بأن نسبة الإنجاز في سنة 2015 لم تبلغ الهدف المنشود حيث تم تحقيق 89,06 % من البرنامج المخطط له ، يعود سبب ذلك للظروف التي شهدتها سوق الإسمنت بوجود طلب كبير على المادة مقابل عرض محدود ، وذلك من خلال تحصل المؤسسة محل الدراسة على كميات محدودة موجهة للبيع من قبل المؤسسة الأم باعتبارها هي المصدر الوحيد لتموين فروعها بالإسمنت ، أما في السنتين الموالتين فقد بلغت نسبة الإنجاز المستهدفة 109,72 % لسنة 2016 و 123,48 % لسنة 2017 وهذا ما يدل على وجود إنحراف موجب والذي قد يعود إلى زيادة وتوفر الكميات المباعة.

تحليل مؤشرات لوحة القيادة (مصلحة التجارة): تعتمد مصلحة التجارة على مؤشرين رئيسيين لقياس أهداف المصلحة المتمثلة في تحقيق برنامج المبيعات المستهدف وتحسين إشباع إحتياجات الزبائن، حيث قامت في سنوات الدراسة بإعداد إستبيانات موجهة إلى زبائن المؤسسة لقياس رضا الزبائن، بحيث تم تحديد معدل إنحراف في سنوات الدراسة بإعداد إستبيانات موجهة إلى زبائن المؤسسة لقياس رضا الزبائن، بحيث تم تحديد معدل إنحراف ب $\leq 2\%$ كنسبة إشباع مقارنة بكل سنة سابقة، حيث تم تحقيق في سنة 2015 إنحراف موجب يقدر ب 3% ،

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

وفي سنة 2016 تم تحقيق إنحراف موجب يقدر بـ 5% أما في سنة 2017 فقد تم تحديد معدل $\leq 85\%$ كدرجة إشباع إحتياجات الزبائن وتم تحقيق كذلك إنحراف موجب نتيجة تحقيق معدل إشباع يقدر بـ 93.47%، وهذا ما يدل على حسن التسيير مصلحة التجارة من خلال توفير مادة الإسمنت لزبائنها بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

أما فيما يتعلق بتحقيق برنامج المبيعات ورقم الأعمال المستهدف، وتفاديا للتكرار فهو نفسه في برنامج الموازنة التقديرية كما هو موضح في الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلية للمشتريات

تعد مصلحة التموينات أحد أهم مصالح المؤسسة محل الدراسة نظرا لأهمية هذه المصلحة في توفير وتزويد الإحتياجات الرئيسية للمؤسسة، ويتم ذلك من خلال تظافر الجهود داخل أجزائها كل حسب تخصصه تنفيذا للإجراءات الداخلية بالمصلحة وعملا بالسياسة المطبقة داخل المؤسسة بصفة عامة.

أولا: تحليل الهيكل التنظيمي للمصلحة التموينات

تعتبر مصلحة المشتريات هي المسؤولة عن عملية الشراء، ويوضح هيكلها التنظيمي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): الهيكل التنظيمي لمصلحة التموينات



المصدر: من وثائق مصلحة الإمكانات العامة - سنة 2017-

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن نوع الهيكل التنظيمي الذي تتبناه المؤسسة لمصلحة التموين والوسائل العامة هو هيكل وظيفي، ومن مزايا هذا النوع من الهياكل هو تنفيذ سياسة التموينات والمشتريات من طرف المرؤوسين تحت إشراف رئيس واحد وهو رئيس المصلحة، مما قد يساهم أيضا في ربح الوقت وخفض التكاليف، أما المهام المنوطة لكل وظيفة يمكن إيجازها على النحو التالي:

-رئيس مصلحة التموينات والوسائل العامة: تكمن مهامه في الإشراف على تزويد الوحدة بجميع الإحتياجات المتعلقة بنشاط المؤسسة، وفق برنامج الشراء المحدد بالميزانية التقديرية، مع تزويد مدير الوحدة في نهاية كل ثلاثي بتقارير عن نشاط المصلحة.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

- رئيس فرع تسيير المخزونات: مهمته تخزين المواد، والحفاظ عليها من التلف بإضافة إلى مراقبة ومتابعة حركة دخول وخروج الأنواع المختلفة من المخزون الخاص، كما يقوم بإعداد تقارير حول قيم كميات الدخول والخروج والمتبقي من المخزون (شهريا، ثلاثيا، سداسيا، سنويا)، أما أمين المخزن تقع مهامه بتنفيذ جميع المهام التي يطلبها رئيس فرع تسيير المخزونات في حدود العمل بإدارة المخازن من بإستلام المشتريات من الموردين والقيام بفحصها وتخزينها المنتجات بطريقة صحيحة في أماكنها الصحيحة مع مراعاة مدة صلاحيتها وطريقة صرفها والقيام بعملية متابعة النظام في المخازن وهي الأهم في العمل وعدم الإهمال فيها.

- رئيس فرع المشتريات: تقع مسؤوليته على توفير كافة إحتياجات مصالح المؤسسة من المواد واللوازم والأجهزة بالجودة والسعر المناسبين وفي الوقت المناسب، من خلال إختيار أحسن وأنسب الموردين والتقنيات الحديثة.

- رئيس فرع الإمكانيات العامة: مهمته هي القيام بمتابعة وتسيير الموارد المادية للوحدة من خلال جرد قطع الغيار وعجلات شاحنات نقل البضائع والسيارات التابعة لحظيرة المؤسسة، وجرّد جميع الوسائل المادية الأخرى ومتابعة العتاد المعطل نهائيا لإعادة بيعه في المزاد.

ثانيا: سياسة تقييم المخزونات: تعتمد المؤسسة سياسة الجرد الدائم لمخزوناتهما من المواد واللوازم من خلال التتبع اليومي للمخزون وكل حركة تمس المخزون يتم تسجيلها؛ سواء الإدخالات أو المخرجات وحسب التاريخ.

ثالثا: تقييم الوسائل: يتم تقييم بعض من أهم الوسائل التي تملكها المؤسسة فيما يلي:

أ - **الوسائل المادية:** يتوفر لدى المصلحة مجموعة من الوسائل المادية مسخرة للقيام بالمهام والأعمال الضرورية من تجهيزات مكتبية، أجهزة الإعلام الآلي وبرمجيات تتولى بإدارة كل من أصناف المشتريات والمخزونات وحسابات الموردين والتقارير بشكل كامل؛

ب - **الوسائل البشرية:** تتكون الوسائل البشرية لمصلحة المشتريات بالمؤسسة من مجموعة الأفراد الذين يعملون بمصلحة التموين والإمكانيات العامة والمتمثلة أساسا في سبعة (07) موظفين موزعين على مختلف الوظائف سابقة الذكر وذلك في إطار تحقيق أهداف هذه المصلحة.

ت - **الوسائل القانونية:** وهي كافة التطبيقات القانونية الملزمة والتي يجب على كل موظف بهذه المصلحة التقيد والعمل بها والتي نجد منها: دليل إجراءات الشراء الذي أصدرته المديرية العامة بباتنة، ودليل إجراءات المناقصات.

رابعا: تحليل مشتريات وتموينات المؤسسة:

حيث أن المشتريات والتموينات تمثل جزءا من تكاليف المؤسسة، لذا وجب على المؤسسة محاولة تخفيضها قدر الإمكان، وذلك من خلال تقديرات سنوية تضعها المؤسسة بناء على مجموعة من الأدوات كالموازنات التقديرية ولوحة القيادة... إلخ، وتدلل على جزءا كبيرا من تكاليف التي تتحملها المؤسسة ومدى تحكمها في هذه التكاليف بالإضافة إلى قدرتها على تدنية هذه تكاليف وذلك لتحقيق الأرباح أكبر، حيث تم تركيز على تحليل أهم العناصر

* مقابلة مع رئيس مصلحة التموينات السيد (ل.جمال)، بتاريخ: 14 مارس 2018، من الساعة 14.15 د إلى الساعة 15.30 د.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

التي تتعلق بالمشتريات في المؤسسة محل الدراسة خلال السنوات الثلاثة السابقة (2015-2016-2017)، وتبين الموازنة التقديرية لمشتريات وتموينات في الجداول التالية:

الجدول رقم (2-6): الموازنة التقديرية لمشتريات قطع الغيار

تقديرات مشتريات قطع الغيار من السوق المحلية			
السنة	2015	2016	2017
إجمالي المبلغ المقدر	2600	4800	6000
المدفوعات الإجمالية	3042	5616	7140
الإنحراف	(442)	(816)	(1140)
تقديرات مشتريات قطع الغيار من السوق الأجنبية			
السنة	2015	2016	2017
إجمالي المبلغ المقدر	3000	3000	-
المدفوعات الإجمالية	3000	3000	-
الإنحراف	00	00	-

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على برنامج الموازنات التقديرية المقدم من مصلحة التموينات (سنة 2015-

2016-2017).

من خلال الجدول المبين أعلاه للموازنة التقديرية لمشتريات المؤسسة من قطع الغيار فقد شهدت إنحرافاً سلبياً لكل السنوات المدروسة وذلك فيما يخص المشتريات من السوق المحلية، ويعود سبب الإنحراف إلى التعطلات التي شهدتها شاحنات نقل الإسمنت نظراً لقدمها وطول فترة إستخدامها. أما فيما يخص المشتريات من السوق الأجنبية فقد تم تحقيق برنامج الموازنة التقديرية نسبة 100% أي أنه تم التقيد وإحترام هذا البند من إجمالي الموازنة التقديرية للمشتريات.

الجدول رقم (2-7): الموازنة التقديرية للتموينات الوحدة 1000 دج

البيان	2015	2016	2017
إجمالي المواد المستهلكة	43320	37740	42840
إجمالي الطاقة	19075	27014	26234
إجمالي مواد وإستهلاكات أخرى	5280	7180	10280
التقديرات الإجمالية	67675	71934	79354
المدفوعات الإجمالية	79180	84163	94432
الإنحراف	(11505)	(12229)	(15078)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على برنامج الموازنات التقديرية المقدم من مصلحة التموينات

(سنة 2015-2016-2017).

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصلحة التموينات حققت إنحرافا سلبيا خلال فترة السنوات المدروسة فيما يتعلق بمختلف التموينات المتعلقة بنشاط المصلحة، ويعود ذلك للتقدير غير الدقيق، وزيادة إستهلاك الطاقة الناتجة عن الزيادة في حجم نشاط المؤسسة.

بإضافة إلى الموازنات التقديرية تستخدم المؤسسة لوحة القيادة كأداة لتشخيص نظام رقابة الداخلية للمشتريات، حيث يمكن أن نوضح بعض أهم مؤشرات لوحة القيادة الخاصة بمصلحة التموينات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): أهم مؤشرات لوحة القيادة لمصلحة التموينات

مؤشرات متابعة النشاط	الهدف	2015	2016	2017
عدد شكاوى مستخدمي المنتجات المشتراة	≥ 3 شكاوى	-	-	-
متوسط مدة معالجة طلبية الشراء	محلي ≥ 30 يوم	22.25	6.25	16
تنفيذ البرنامج التقديري للمشتريات	$\leq 80\%$	80.25%	83.14%	95%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على مؤشرات لوحة قيادة التموينات (2015-2016-2017).

يتم تحليل مؤشرات لوحة القيادة التي تقوم مصلحة التموينات والإمكانات العامة بإعدادها حيث نلاحظ وجود 03 مؤشرات تعتمد عليها المصلحة لقياس نشاطها وهي:

- مؤشر عدد شكاوى مستخدمي المنتجات المشتراة: وهي محددة بـ 03 شكاوى خلال كل ثلاثي من خلال المستعملين لهذه المنتجات، وفي حالة وصول عدد الشكاوى إلى أكثر من (03) هذا ما يدل على وجود خلل على مستوى المشتريات المستهلكة مما يستدعي إلى القيام بالإجراءات الضرورية لمعرفة مكان الخلل والقيام بالإجراءات التصحيحية، وبالنسبة لسنوات الدراسة فلم يشهد هذا المؤشر إنحرافا سواء بالإيجاب أو بالسلب، مما يدل على أداء هاته المصلحة مع المتعاملين.

- مؤشر متوسط الوقت المستغرق لمعالجة الطلبية: من خلال سنوات الدراسة نلاحظ وجود إنحراف إيجابي للمدة المتوسطة لمعالجة طلبية الشراء، بحيث أنها لم تتجاوز المدة المعيارية 30 يوم، وهذا ما يدل على سرعة معالجة طلبيات الشراء وحسن إختيار الموردين.

- مؤشر تنفيذ البرنامج التقديري للمشتريات: عرفت سنوات الدراسة وجود إنحراف إيجابي بالنسبة لتنفيذ برنامج المشتريات السنوية، وذلك بتجاوز النسبة المعيارية المحددة بـ 80%، مما يدل على إستجابة الموردين لمعالجة العروض المقدمة من قبل المؤسسة في الأجال المحددة وبالكميات المطلوبة.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

خامسا: تحليل المزيج الشرائي:

يركز المزيج الشرائي للمؤسسة محل الدراسة على أربعة (04) عناصر يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (2-9): تحليل المزيج الشرائي

المزيج الشرائي	
الجودة	تبنى المؤسسة نظام الجودة الشاملة iso 9000 وتسعى للحصول على المواد واللوازم التي تدخل في تصنيع الإسمنت بمواصفات عالية الجودة من أجل تقديم منتج يتميز بجودة أكثر.
السعر	تحرص المؤسسة على الشراء بسعر عادل تنافسي من خلال قيامها بمعرفة أسعار السوق بواسطة قوائم الأسعار لدى الموردين، وعن طريق إجراء المناقصات في حالة المبالغ الضخمة وتحديد أفضل العروض.
الكمية	باعتبار أن مادة الإسمنت من المواد ذات الطلب الواسع، فتقوم المؤسسة بالشراء بالمواد واللوازم بأكبر كمية ممكنة لتعظيم المنفعة من العملية الشرائية الواحدة والإستفادة من إقتصاديات الحجم
وقت/مكان التوريد	تتحصل المؤسسة على مادة الإسمنت من خلال تنازل المؤسسة الأم للوحدة التجارية لتقرت وفق طريقتين: الطريقة الأولى التوريد كمنتوج نهائي قابل للإستخدام مباشرة (أي عن طريق أكياس)، الطريقة الثانية عن طريق إرسال مادة الإسمنت كمنتوج نصف نهائي يتم تعبئته في المؤسسة محل الدراسة، أما عن وقت التوريد فيتم تحديده في شكل جدولية برامج تحدد من المؤسسة الأم.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مقابلة مع رئيس مصلحة التموينات والوسائل العامة.

سادسا: مؤشرات تطور المشتريات:

حيث أن هذه المؤشرات تدل على مدى تحكم المؤسسة في تكلفة مشترياتها، والموضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (2-10): يوضح تطور المشتريات من المواد واللوازم المستهلكة

السنوات	2015	2016	2017
مشتريات مستهلكة	1595802249.75	1 892 749 125,08	2 127 654 150,99
تطور معدل المشتريات المستهلكة	-	% 18	%12

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية (2015-2016-2017).

حساب نسبة دوران الموردين:

تعتبر نسبة دوران الموردين من أهم مؤشرات الخاصة بالمشتريات، والتي تدل على مدة التي تستغرقها المؤسسة

لتسديد ديونها للموردين، والتي يتم توضيحها في الجدول التالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الجدول رقم (2-11): حساب معدل دوران والمدة المتوسطة لديون الموردين

السنة	2015	2016	2017
مشتريات السنة	1 595 802 249,75	1 892 749 125,08	2 127 654 150,99
حساب الموردون	59 747 353,36	65 400 957,49	94 862 834,16
متوسط ديون الموردون	-	62574155,43	80131895,83
دوران الموردون	-	30	26
المدة المتوسطة لديون الموردون	-	12	14

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية (2015-2016-2017).

يتم حساب نسبة دوران الموردين بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} / \text{متوسط ديون الموردين}$$

$$\text{متوسط ديون الموردين} = \text{الموردون والحسابات الملحقة لأول وآخر المدة} / 2$$

من خلال الجدول السابق نستنتج أن:

المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردون لسنة 2016 = $30/360 = 12$ يوم.

المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردون لسنة 2017 = $26/360 = 14$ يوم.

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف للعمليات التجارية بالمؤسسة

كما يلي:

أ - نقاط القوة:

- وجود متابعة مستمرة لتلبية إحتياجات الزبائن؛
- تقديم منتج ذو جودة عالية؛
- القدرة على تحقيق البرنامج المستهدف من المبيعات؛

ب - نقاط الضعف:

- وجود تذبذب في حجم المبيعات نظرا لغياب سياسة تجارية؛
- غياب نشاط التسويق والترويج للمنتج، خاصة في ظل المنافسة الراهنة؛
- عدم وجود تخطيط دقيق للموازنات التقديرية خاصة المتعلقة بالمشتريات والتمويلات؛
- عدم توفر بعض قطع الغيار الأساسية بالسوق المحلية ما قد يؤدي في حالة التعطلات إلى توقف التجهيزات أحيانا؛
- مركزية الإدارة والإعتماد بالتوريد بمادة الإسمنت على المؤسسة الأم مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى توريد غير منتظم.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

المطلب الثالث: محاسبة العمليات التجارية في المؤسسة

تم المعالجة المحاسبية للعمليات التجارية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وفقا لنظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) سواء الحسابات الرئيسية أو الفرعية منها، أما فيما يخص الحسابات الجزئية فلكل مؤسسة حسابات خاصة بها، لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية المعالجة المحاسبية للعمليات التجارية وما هي الإجراءات التصحيحية المعتمدة لتصحيح الأخطاء المحاسبية لهاته العمليات التجارية.

أولا: المعالجة المحاسبية لعملية الشراء

يتم التسجيل المحاسبي لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة في مصلحة المالية والمحاسبة من طرف المحاسب الرئيسي أو أحد مساعديه، حيث تعتبر هذه العمليات متكررة بصفة دورية، يمكن أن نذكر بعض الحسابات المتعلقة بعمليات الشراء، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): الحسابات المتعلقة بعمليات الشراء للمؤسسة

رقم الحساب	إسم الحساب
381213	كيس رماد الإسمنت الرمادي 42.5
381214	كتلة الإسمنت الرمادي CPA 42.5
322260	قطع غيار الماكينات
382200	المورد الحالي من ورش العمل
382221	قطع الغيار الكهربائية
382226	قطع غيار الماكينات
382291	بطارية التخزين
382251	زيت، الغاز والوقود
445220	ضريبة القيمة المضافة قابلة للخصم على السلع الأخرى
401130	مورد من المخزون عمل
401110	مورد من المخزون عمل (نفضال)
512121	البنك الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على يومية المشتريات للمؤسسة.

إن طريقة المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء تتشابه في كل المؤسسات وإختلاف كما أشارنا سابق في الحسابات الجزئية، حيث لهذا سنعرض كيفية المعالجة المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة لبعض عمليات الشراء في دفتر اليومية الخاص بها فيما يلي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

أ - التسجيل المحاسبي لبعض عمليات الشراء في سنة 2016: (وحدة النقدية بالدينار الجزائري)

- تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ: 2016/12/04

قامت المؤسسة بشراء الإمدادات وقطع الغيار الكهربائية من المورد **DERDOURI** بتاريخ 2016/11/30، الفاتورة رقم 222 وغيرها من المعلومات الواردة في يومية المؤسسة، حيث يتم تسجيل هذه العملية في اليومية كالتالي:

الجدول رقم (2-13): تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/04

الحساب	التعيين 2016/12/04	مدين	دائن
382200	المورد الحالي من ورش العمل (المورد DERDOURI)	1500 دج	
382221	قطع الغيار الكهربائية (المورد DERDOURI)	190600 دج	
445220	ضريبة القيمة المضافة قابلة للخصم على السلع الأخرى (المورد DERDOURI)	32657 دج	
401130	مورد من المخزون عمل (المورد DERDOURI) تسجيل عملية الشراء الفاتورة رقم 222		224757 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دفتر اليومية المؤسسة.

- تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ: 2016/12/18

قامت المؤسسة بشراء قطع الغيار الكهربائية من المورد **HYDREAU VERIN** بتاريخ 2016/12/27، ورقم فاتورة الشراء هو: 294، وهذه المعلومات الواردة في يومية المؤسسة، حيث يتم تسجيل هذه العملية في يومية كالتالي:

الجدول رقم (2-14): تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/18

الحساب	التعيين 2016/12/18	مدين	دائن
382221	قطع الغيار الكهربائية (المورد HYDREAU)	23300 دج	
445220	ضريبة القيمة المضافة قابلة للخصم على السلع الأخرى (المورد HYDREAU)	3961 دج	
401130	مورد من المخزون عمل (المورد HYDREAU) تسجيل عملية الشراء الفاتورة رقم 294		27261 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دفتر اليومية المؤسسة.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

أ -التسجيل المحاسبي لبعض عمليات الشراء في سنة 2017: (وحدة النقدية بالدينار الجزائري)

تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ: 2017/12/21

قامت المؤسسة بتاريخ 2017/12/21 بشراء زيت الغاز والوقود من المورد **NAFTAL**، رقم فاتورة الشراء هو: 2479608، وهذه المعلومات الواردة في يومية المؤسسة ، حيث يتم تسجيل هذه عملية كالتالي:

الجدول رقم (2-15): تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2017/12/21

الحساب	التعيين	2017/12/21	مدین	دائن
382251	زيت الغاز والوقود (المورد NAFTAL)		4281624 دج	
445220	ضريبة القيمة المضافة قابلة للخصم على السلع الأخرى (المورد NAFTAL)		6008,56 دج	
401110	مورد من المخزون عمل (المورد NAFTAL) تسجيل عملية الشراء الفاتورة رقم 2479608			4287632,56 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دفتر اليومية المؤسسة.

تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ: 2017/12/23

قامت المؤسسة بتاريخ 2017/12/23 بشراء بطارية التخزين من المورد **SARL AFAK VIHICULES**، رقم فاتورة الشراء هو: 58، وهذه المعلومات الواردة في يومية المؤسسة، حيث يتم تسجيل هذه العملية في اليومية كالتالي:

الجدول رقم (2-16): تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2017/12/23

الحساب	التعيين	2017/12/23	مدین	دائن
382291	بطارية التخزين (المورد SARL AFAK VIHICULES)		116000 دج	
445220	ضريبة القيمة المضافة قابلة للخصم على السلع الأخرى (المورد SARL AFAK VIHICULES)		22040 دج	
401130	مورد من المخزون عمل (المورد SARL AFAK VIHICULES) تسجيل عملية الشراء الفاتورة رقم 58			138040 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دفتر اليومية المؤسسة.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

ب -التسجيل المحاسبي لبعض عمليات الشراء في سنة 2018: (وحدة النقدية بالدينار الجزائري)

تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ: 2018/03/14

قامت المؤسسة بتاريخ 2018/03/06 بشراء قطع غيار الماكينات من المورد **TARBAKH RIAD**، رقم فاتورة الشراء هو: 04، وتم إدخالها إلى المخازن في نفس اليوم، وقد سدد مبلغها بواسطة شيك بنكي في يوم 2018/03/29، وهذه المعلومات الواردة في اليومية المؤسسة، حيث يتم تسجيل هذه العملية في يومية كالتالي:

الجدول رقم (2-17): تسجيل عملية الشراء في دفتر اليومية بتاريخ 2018/03/14

الحساب	التعيين	2018/03/14	مدين	دائن
382226	قطع غيار الماكينات (المورد TARBAKH RIAD)		103600 دج	
401130	مورد من المخزون عمل (المورد TARBAKH RIAD)			103600 دج
	تسجيل عملية الشراء الفاتورة رقم 04			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دفتر اليومية المؤسسة.

الجدول رقم (2-18): تسجيل عملية دخول إلى المخازن بتاريخ 2018/03/14.

الحساب	التعيين	2018/03/14	مدين	دائن
322260	قطع غيار الماكينات (المورد TARBAKH RIAD)		103600 دج	
382226	قطع غيار الماكينات (المورد TARBAKH RIAD)			103600 دج
	تسجيل دخول قطع غيار إلى المخازن فاتورة الشراء رقم 04			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دفتر اليومية المؤسسة.

الجدول رقم (2-19): تسجيل عملية تسديد مبلغ قطع غيار بشيك بنكي بتاريخ 2018/03/29

الحساب	التعيين	2018/03/29	مدين	دائن
401130	مورد من المخزون عمل (المورد TARBAKH RIAD)		103600 دج	
512121	البنك الخارجي (B.E.A)			103600 دج
	تسجيل تسديد عملية الشراء الفاتورة رقم 04			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على دفتر اليومية المؤسسة.

يتم تسجيل عمليات الشراء عند حدوثها وقد إقتصرنا على بعض عمليات (أنظر الملحق رقم 05).

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعملية البيع:

تقوم المؤسسة بعمليات البيع بشكل يومي تقريبا، إذ تعتبر مصلحة المالية والمحاسبة المسؤولة عن المعالجة المحاسبية

لهذه العمليات، حيث نذكر بعض الحسابات المتعلقة بعمليات البيع، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الجدول رقم (2-20): الحسابات المتعلقة بعمليات البيع

رقم الحساب	إسم الحساب
701190	الإسمنت الأخرى
701130	الإسمنت الرمادي CPA 42.5 SAC
411140	المقاولين
445120	ضريبة القيمة المضافة التي تم جمعها من قبل الشركة
447150	حقوق التسجيل والطابع
181270	عمليات المنتج

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على يومية المؤسسة.

حيث نبرز طريقة التي تتبعها المؤسسة في تسجيل عمليات البيع في دفتر يوميتها، إذ نعرض التسجيل المحاسبي لبعض هذه العمليات والتي تكون كالتالي:

أ- التسجيل المحاسبي لبعض عمليات البيع في سنة 2016: (وحدة النقدية بالدينار الجزائري)

- تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ: 2016/12/04

قامت المؤسسة بتاريخ 2016/12/04 بعملية بيع لنوعين من الإسمنت لأحد زبائننا، حيث يتم التسجيل المحاسبي هذه العملية في يومية كالتالي:

الجدول رقم (2-21): تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/04

الحساب	التعيين	2016/12/04	مدین	دائن
411140	المقاولين		13653482,84	دج
701190	الإسمنت الأخرى			دج 5429340,00
701130	الإسمنت الرمادي CPA 42.5 SAC			دج 6173557,08
445120	ضريبة القيمة المضافة التي تم جمعها من قبل الشركة			دج 1972492,74
447150	حقوق التسجيل والطابع			دج 78093,02
	تسجيل عملية البيع الفاتورة رقم 42			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على يومية المؤسسة.

- تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ: 2016/12/14

قامت وحدة البيع إليزي بتاريخ 2016/12/14 بعملية بيع الإسمنت الرمادي لأحد زبائننا، حيث يتم التسجيل المحاسبي هذه العملية في يومية كالتالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الجدول رقم (2-22): تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2016/12/14

الحساب	التعيين	2016/12/14	مدين	دائن
411140	المقاولين		3441602 دج	
445120	ضريبة القيمة المضافة التي تم جمعها من قبل الشركة			500062 دج
701130	الإسمنت الرمادي CPA 42.5 SAC			2941540 دج
	تسجيل عملية البيع الفاتورة رقم 56			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على يومية المؤسسة.

ب - التسجيل المحاسبي لبعض عمليات البيع في سنة 2017: (وحدة النقدية بالدينار الجزائري)

تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ: 2017/12/14

قامت وحدة البيع لمغير بتاريخ 2017/12/14 بعملية بيع الإسمنت الأخرى لأحد زبائننا، حيث يتم

التسجيل المحاسبي هذه العملية في يومية كالتالي:

الجدول رقم (2-23): تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2017/12/14

الحساب	التعيين	2017/12/14	مدين	دائن
411140	المقاولين		268240,80 دج	
445120	ضريبة القيمة المضافة التي تم جمعها من قبل الشركة			42408 دج
447150	حقوق التسجيل والطابع			2632,80 دج
701190	الإسمنت الأخرى			223200 دج
	تسجيل عملية البيع الفاتورة رقم 98			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على يومية المؤسسة.

تسجيل المحاسبي لبعض عمليات البيع في سنة 2018: (وحدة النقدية بالدينار الجزائري)

تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ: 2018/03/27

قامت وحدة البيع بجانت بتاريخ 2018/03/27 بعملية بيع نوعين من الإسمنت لأحد زبائننا (أنظر الملحق

رقم)، حيث يتم التسجيل المحاسبي هذه العملية في يومية كالتالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الجدول رقم (2-24): تسجيل عملية البيع في دفتر اليومية بتاريخ 2018/03/27

الحساب	التعيين	2018/03/27	مدین	دائن
411140	المقاولين		8417396,78 دج	
445120	ضريبة القيمة المضافة التي تم جمعها من قبل الشركة			1336487,21 دج
447150	حقوق التسجيل والطوابع			46766,16 دج
701130	الإسمنت الرمادي CPA 42.5 SAC			4210614 دج
701190	الإسمنت الأخرى			2823529,41 دج
	تسجيل عملية البيع الفاتورة رقم 78			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على يومية المؤسسة.

يتم تسجيل عمليات البيع عند حدوثها وقد إقتصرنا على بعض عمليات (أنظر الملحق رقم 06)

ثالثا: التنازل المؤسسة الأم لإحدى فروعها

في هذه الحالة تقوم المؤسسة الأم بتنازل لإحدى فروعها بمنتجات أو آلات ... إلخ، حيث قامت المؤسسة بتاريخ

2018/03/29 بتنازل عن الإسمنت الرمادي CPA 42.5 SAC والإسمنت الرمادي CPA 42.5

Vrac وأنواع الإسمنت الأخرى، ويتم التسجيل المحاسبي لهذه العملية كالتالي:

الجدول رقم (2-25): تسجيل عملية التنازل المؤسسة الأم لإحدى فروعها بتاريخ 2018/03/29

الحساب	التعيين	2018/03/29	مدین	دائن
381213	كيس رماد الإسمنت الرمادي 42.5		130677330 دج	
381214	كتلة الإسمنت الرمادي CPA 42.5		23589054,72 دج	
381219	الإسمنت الأخرى		9393000 دج	
181270	عمليات المنتج			163659384,72 دج
	تسجيل عملية البيع الفاتورة رقم 3052			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على يومية المؤسسة.

رابعا: مردودات وتخفيضات الأسعار:

من خلال مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية في مؤسسة الإسمنت (الوحدة التجارية) بتقرت في يوم:

2017/04/12 على الساعة التاسعة صباحا، حيث كانت المقابلة كالتالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقررت

س1: كيف تتم المعالجة المحاسبية للمردودات من سلع المؤسسة؟

ج1: لم يتم معالجة المحاسبية للمردودات المؤسسة من السلع منذ سنة 2012، بالإضافة إلى أن المؤسسة تعمل بسياسة مفادها على الزبون فحص سلعته عند إستلامها في مقر المؤسسة، وفي حال خروجها من مقر المؤسسة لا تتحمل أي مسؤولية، ولا يمكن للزبون إرجاع السلعة.

س2: كيف تتم المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية والمالية للسلع؟

ج2: في الواقع المؤسسة لا تمنح أي تخفيضات سواء تجارية أو مالية كانت لأن أسعارها ثابتة ومحددة من المؤسسة الأم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأسعار مادة الإسمنت تخضع لنظام الهوامش المقننة.

س3: ما هي الطريقة المعتمدة من طرف المصلحة لمعالجة الأخطاء المحاسبية؟

ج3: يتم معالجة الأخطاء المحاسبية التي قد تحدث بتسجيل العمليات بطريقة القيد العكسي، كما أن برنامج الآلي المحاسبي مزود بهذه الطريقة لتصحيح الأخطاء المحاسبية.

س4: هل تقوم المؤسسة بتطبيق النظام المالي الجديد (SCF)؟

ج4: نعم تقوم المؤسسة بتطبيق النظام المالي الجديد (SCF).

س5: ما هي أهم مشاكل التي تواجه المؤسسة في تطبيق النظام المالي الجديد (SCF)؟

ج5: أهم مشكلة في تطبيق النظام المالي الجديد هو تغير أرقام الحسابات الفرعية من فترة إلى أخرى، بالإضافة إلى أن المؤسسة الأم تمتلك برنامج خاص لتغيير أو تصحيح أرقام الحسابات الفرعية ألبا عند ترحيلها من الفروع إلى المؤسسة الأم.

من خلال المقابلة نستنتج أن المؤسسة لا تمنح أي تخفيضات لزيائنها، أما بالنسبة للمردودات من السلع

فهي لا توجد، فالمؤسسة تعمل بسياسة على الزبون فحص سلعته عند إستلامها، فالمؤسسة لا تتحمل أي

مسؤولية عند خروج السلعة من المؤسسة، لهذا المؤسسة لا تقوم بالمعالجة المحاسبية لكل من التخفيضات

نستنتج من المقابلة السابقة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية في مؤسسة الإسمنت (الوحدة التجارية) بتقررت أن

المؤسسة تحترم وتطبق قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد

(SCF).

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري

حيث سيتم التطرق إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري من خلال عرض آليات تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري وتقييم نظام الرقابة التجاري الخاص بالمشتريات والمبيعات وذلك من أجل المساعدة في الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في أهم متطلبات لتطبيق التجاري في المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: تقييم الإجراءات الداخلية التجارية المطبقة.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية التجاري مجموعة الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المؤسسة لضمان وتحقيق سير منظم للعمليات التجارية بما يتوافق مع أهداف المؤسسة، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب إستخدام أهم الآليات المساعدة في تقييم هذا النظام لمعرفة والتأكد من مدى فاعليته.

الفرع الأول: التقييم بإستخدام إستمارة التدقيق التجاري

قمنا بإعداد قائمة إستقصاء من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري بالمؤسسة محل الدراسة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالجوانب التنظيمية لعمليات المشتريات والمبيعات (أنظر الملحق رقم 07 و08)، تكوف الإجابة فيها بـ "نعم" أو "لا" وبعدها يتم معرفة جوانب القوة والضعف لهذا النظام مع تقديم وتمثل النتائج المتوصل إليها كما يلي:

أولا / نقاط القوة:

- قيام كلا من مصلحة التجارة ومصلحة التموينات والوسائل العامة بإعداد تقارير دورية ترفع إلى مدير الوحدة من أجل تقييم إنجازات المصلحتين؛
- إستخدام التقييم والألوان المختلفة للوثائق المستخدمة في كل من عمليات البيع والشراء؛
- وجود إجراء المناقصة في حالة المشتريات التي مبالغ ضخمة والتي حددتها المؤسسة الأم بمبلغ 30 مليون دج من أجل تحقيق رقابة فعالة على عمليات الشراء؛
- إعداد فواتير البيع وفق القوانين المعمول بها من حيث عرض جميع التفاصيل المهمة والمتعلقة بالزبون وبالمؤسسة؛
- لا يتم صرف الشيكات إلا بعد موافقة الأطراف المحددة من مدير الوحدة ورئيس مصلحة التموينات رئيس مصلحة المالية والمحاسبة؛
- وجود متابعة دورية للأسعار تتولى بها مصلحة التموينات والوسائل العامة؛
- وجود زيارات دورية من طرف المدقق الداخلي للتأكد من إحترام وتطبيق بالملاحظات المقدمة في تقريره؛
- وجود لوحة قيادة تبين مؤشرات متابعة نشاطات مصلحة التجارية والتموينات.
- سهولة ووضوح إجراءات عمليات البيع لدى الموظفين؛

ثانيا /نقاط الضعف:

عدم وضوح العلاقة ضمن الهيكل التنظيمي بين مصلحة التجارة ومصلحة التموينات والوسائل العامة؛ إعطاء مهمة بيع المواد التالفة والبقايا لمصلحة التموينات والوسائل العامة بدل من مصلحة التجارة؛ غياب سياسة تجارية واضحة ومحددة من قبل مصلحة التجارة، والإعتماد الكلي على السياسة المحددة من طرف المؤسسة الأم؛

عدم وجود سجل لطلبات المتحصل عليها من الزبائن عليها والتي لم تلي كليا؛ غياب رقابة فعالة على مصروفات النقل والشحن للزبائن؛ عدم معالجة مبيعات الخردة والسلع التالفة بصورة مماثلة للمبيعات العادية للزبائن؛ تعقد دليل إجراءات الشراء وصعوبة فهمه لدى الموظفين بمصلحة التموينات؛ وفي الأخير يمكن القول بأنه لا بد على المؤسسة تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال تدريب الموظفين بشكل جيد مع توضيح المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل موظف، والإختيار الأنسب للأدوات الرقابية من أجل تحقيق الأهداف العامة.

الفرع الثاني: التدقيق المستندي للعمليات التجارية

حيث يعتمد التدقيق المستندي للمدقق الداخلي في هذه المؤسسة على تدقيق سير إجراءات عمليات الشراء والبيع من بدايتها إلى نهايتها، حيث أن المؤسسة تملك دليل الإجراءات الخاص بكل مصلحة، ويبدأ عمل المدقق الداخلي بتتبع دليل الإجراءات الخاص بعملية الشراء والبيع التي تصدره المؤسسة الأم سنويا، ومراقبة مدى إحترام المؤسسة لهذا الدليل.

أولا: التدقيق المستندي لعملية الشراء

تم هذه عملية من خلال فحص ومراقبة دليل الإجراءات الخاص بعملية الشراء ومدى تقيد المؤسسة بها وبما جاء فيه، وقبل قيام بعملية التدقيق المستندي لعملية الشراء يجب الإطلاع على دليل الإجراءات الخاص بمصلحة الشراء، ويمكن تلخيص إجراءات عملية الشراء في الشكل التالي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الشكل رقم (2-7): إجراءات عملية الشراء:



من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المقدمة من طرف مصلحة التموين والإمكانات العامة.

ملاحظة: يتم إعداد 05 نسخ أصلية من وصل الشراء بألوان مختلفة وترسل إلى كل من: المورد (باللون الأبيض) ومصلحة التموينات والإمكانات العامة (باللون

الأخضر) ومصلحة المالية والمحاسبة (باللون الأزرق) وقسم التموين (باللون الأصفر) لوضعه في ملف الشراء والإحتفاظ به في الأرشيف.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

تنطلق عملية التدقيق المستندي بإعتماد على مراحل سابقة الذكر، والتي نوضحها في مثال التطبيق عملياً للبيع، والذي يلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-26): التدقيق المستندي لإحدى عمليات الشراء

الملاحظات	التدقيق المستندي	الإجراءات التي قامت بها المؤسسة
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص طلب الشراء تبين أنه مطابق لما جاء في دليل الإجراءات ويحتوي على كل المعلومات والأختام المطلوبة. (أنظر الملحق رقم 10)	قامت مصلحة النقل بإعداد طلب الشراء لكمية من الإطارات.
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال تتبع هذا الإجراء والإطلاع على الحد القانوني المطلوب لإجراء الإستشارة (عندما يفوق مبلغ طلب الشراء متضمن الرسم مبلغ (10) ملايين دينار جزائري)، تبين لنا أنها إحتزمت بهذا الإجراء.	قامت مصلحة الشراء بإجراء الإستشارة.
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص المستندات الخاصة بالإستشارة والشروط العامة للإستشارة، تبين لنا أنه تم التقييد بما جاء في دليل الإجراءات. (أنظر الملحق رقم 11)	إرسال إستشارة مرفوقة بملاحق تحدد شروط العرض المالي والعرض التقني
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص عروض المترشحين تبين لنا ترشح (04) أربعة الموردين لهذه الإستشارة، تبين لنا مطابقة هذا الإجراء لما جاء في المادة 03 من دليل الإجراءات. (أنظر الملحق رقم 12)	إستقبال العروض خاصة بالموردين المترشحين
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة، ولكن إحدى الفواتير الشكلية وطلب الشراء والعروض المقدمة لا تحتوي على المعلومات دقيقة،	من خلال فحص الفواتير الشكلية للموردين المترشحين تبين لنا أنها تحتوي على العناصر الضرورية، بإستثناء فاتورة واحدة خاصة بأحد الموردين. (أنظر الملحق رقم 13)	تقديم الموردين الذين إستجابوا للإستشارة لفواتيرهم الشكلية.
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة، إلا أنه يلاحظ وجود خطأ في تدوين أحد الأسعار الوحدوية لأحد الموردين.	ومن خلال فحص جدول مقارنة العروض تبين لنا أن جميع المعلومات الواردة فيه صحيحة، وقد تصنيف على أساس النقاط التي تحصلوا عليها، وإختيار المورد الفائز الحاصل على أعلى نقطة. (أنظر الملحق رقم 14)	تقييم عروض الموردين المترشحين، وإختيار المورد الفائز
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	بعد الإطلاع على وصل الطلب تبين لنا أنه يحتوي على كل المعلومات والأختام الضرورية، وتحرير المؤسسة (04) نسخ أصلية والتي تحمل ختم وتوقيع المورد، ومطابقته لما ينص عليه القانون. (أنظر الملحق رقم 15)	تحرير وصل الطلب بإسم المورد الفائز
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص وصل الطلب وفاتورة المورد ووصل الإستلام ويومية المشتريات والأرشفة، تم التأكد من دخول البضاعة. (أنظر الملاحق رقم 15 و 16 و 17)	إستقبال البضاعة وإدخالها للمخازن
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	بعد فحص يومية المبيعات وسجل البنكي للمؤسسة وطلب الشيك وسجل الورقي ويمضي عليه المورد في حالة حصول على شيك بنكي، وقد تم التأكد من وجود توقيعه بتاريخ إستلامه الشيك البنكي. (أنظر الملحق رقم 18)	تسديد المورد

المصدر من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق الخاصة بعملية الشراء في شهر مارس 2017.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

نستنتج من خلال التدقيق المستندي لإحدى عمليات الشراء التي تمت في مارس 2017 أن المؤسسة إحتزمت إجراءات الشراء المنصوص عليها في دليل الإجراءات الخاص بمصلحة المشتريات، ولكن مع وجود عدة أخطاء ومخالفات شكلية وخاصة بمحتوى بعض الوثائق ويمكن ذكرها فيما يلي:

-بالنسبة لتقديم الموردين الذين إستجابوا للإستشارة لفواتيرهم الشكلية فقد تم الإجراء بطريقة سليمة ولكن إحدى الفواتير الشكلية لا تحتوي على العناصر دقيقة وذلك بإفتقادها لمبلغ الرسم على القيمة المضافة (TVA)، والمبلغ الإجمالي المتضمن الرسم (TTC)، وعدم تطابق بين الفواتير الشكلية وطلب الشراء من حيث المواصفات والكمية والتاريخ، والإختلاف بين الفواتير الشكلية والعروض المقدمة من حيث المواصفات.

-بالنسبة لتقييم عروض الموردين المترشحين، وإختيار المورد الفائز تم الإجراء بطريقة سليمة، إلا أنه يلاحظ وجود خطأ في تدوين أحد الأسعار الوحودية لأحد الموردين إلا أن حسابات صحيحة.

-إختلاف في تاريخ طلب الشراء (2017/03/07) الذي يمثل أول إجراء وتاريخ الوثائق الأخرى مثل عروض المقدمة (14 و 2017/02/15)، بالإضافة إلى تضارب بين هذه التواريخ، ومن المفترض أن يكون تاريخ طلب الشراء قبل تاريخ تقديم العروض والفواتير الشكلية وجدول مقارنة العروض، فضلا على إختلاف في كتابة مواصفات المواد الأولية في هذه الوثائق.

ومن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها من خلال التدقيق المستندي الذي قمنا به ما يلي:

على المؤسسة توحيد كتابة المواصفات الخاصة بالمواد الأولية في كل مستنداتها، والتأكد من تجتأ الأخطاء أثناء تدوين المعلومات خاصة بعمليات الشراء وتصحيح الأخطاء سبقت الذكر.

يجب أن تقوم المؤسسة بوضع إجراءات لتقليل أو القضاء على هذه الأخطاء الشكلية ودمجها في دليل الإجراءات الخاصة بعملية الشراء.

نستنتج مما سبق أن إجراءات الشراء التي تقوم بها المؤسسة مطابقة لما ورد في قانون الصفقات العمومية، حيث يمكن القول أن المؤسسة تطبق القانون الصفقات العمومية وخاصة مع جاء في المادة 09 من مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

ثانيا: التدقيق المستندي لعملية البيع

تم هذه عملية من خلال فحص ومراقبة دليل الإجراءات الخاص بعملية البيع ومدى تقييد المؤسسة وبما جاء فيه، وقبل قيام بعملية التدقيق المستندي لعملية البيع يجب الإطلاع على دليل الإجراءات الخاص بمصلحة التجارية، وتمر عملية البيع في هذه المؤسسة بمراحل التالية:

الشكل رقم (2-8): إجراءات عملية البيع.

إجراءات البيع في المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المقدمة من المصلحة التجارية

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

ويمكن أن نوضح عملية التدقيق المستندي من خلال مثال التطبيقي لعملية البيع، والذي يلخص في الجدول

التالي:

الجدول رقم (2-27): التدقيق المستندي لإحدى عمليات البيع

الملاحظات	التدقيق المستندي	الإجراءات المطبقة بالمؤسسة
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص ملف الزبون، تبين لنا إحتوائه على المعلومات الضرورية، حفظه في الأرشيف وترميزه.	تقديم الزبون لملفه إلى المصلحة التجارية
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص طلب إحتياجات الخاص بالزبون، من حيث إلتزام بالجانب الشكلي للطلب وتوفره على المعلومات الضرورية.	تقديم طلب إحتياجات الزبون من المنتج
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص بطاقة الزبون تم التأكد من وجود المعلومات الضرورية للزبون، ومطابقتها مع سجل طلبيات الزبائن.	تم إعداد بطاقة الزبون وبرمجة موعد تسليم المنتج للزبون
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	يتم التأكد من المبلغ وطريقة الدفع	دفع الزبون للمستحقات
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص فاتورة البيع الخاصة بالزبون تم التأكد من مطابقة الجانب الشكلي للفاتورة ووجود كافة المعلومات الضرورية بالإضافة إلى مطابقة تاريخ ومبلغ بيع السلعة مع مبلغ في الفاتورة ومع مبلغ في يومية المبيعات.	إعداد فاتورة البيع لزبون
تم هذا الإجراء بطريقة سليمة.	من خلال فحص وصل التسليم تبين لنا من أن جميع وثائق عملية البيع تم إرسال إلى مصالح معنية بها في المؤسسة وفق لما جاء في دليل الإجراءات.	بعد تسليم السلعة وتحرير وصل التسليم

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المقدمة من المصلحة التجارية.

من خلال التدقيق المستندي لإحدى عمليات البيع لاحظنا أن الإجراءات التي إتخذتها المؤسسة في هذه العملية كانت سليمة وعدم وجود أخطاء أو مخالفات، فضلا عن إلتزامها بتقديم والإحتفاظ بالوثائق الثبوتية لعملية البيع وإحترامها للجانب الشكلي للمستندات.

من خلال تدقيقنا لإحدى عمليات البيع التي قامت بها المؤسسة، فضلا عن الإستبيان للمستهلكين أعلاه نستخلص أن المؤسسة تحترم وتطبق ما جاء في القانون التجاري وقانون ممارسات التجارية وقانون المنافسة بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك خاصة فيما يتعلق بمستندات إثبات عملية البيع والجانب الشكلي لها والإعلام والتعريف بالأسعار وفضلا عن سلامة منتجاتها.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الفرع الثالث: التقييم عن طريق تحليل تقارير التدقيق الداخلي.

أولاً: عرض تقرير لسنة 2015

بعد مهمة التدقيق التي أجريت في 28 ديسمبر 2015، في الوحدة تقرت من أجل التحقق من إدارة الهياكل الإدارية، يشرفني أن أبلغكم بالملاحظات التي تم الإدلاء بها (أنظر الملحق رقم 19):
أ. الهيكل التجاري: عند إجراء عملية التدقيق في المصلحة توصل المدقق الداخلي إلى النتائج التالية:
- رقم الأعمال المسجل بالمصلحة التجارية وهو متوافق مع مصلحة المحاسبة و مطابق للوضع المالية ؛
- تمت عملية معاينة مسك ملفات الزبائن والتي وجدت بأنها تتضمن الوثائق المطلوبة في الإجراءات التجارية المعمول بها على مستوى الوحدة.

ب. هيكل التموينات:

تم إجراء مسح على عدد من وصل طلب، التي إستخدمتها الوحدة، وتم تقديم الملاحظات التالية:
- إحترام إجراءات منح صفقات المشتريات للعمليات التي تتجاوز مبلغ واحد (10) عشرة ملايين دج.
- غياب الإستشارة الإلزامية وصل طلب: والمتعلق بوصول طلب رقم 589 المحرر بتاريخ: 2015/02/02
طلب الشراء رقم 658 المحرر بتاريخ 2015/04/14، وصل طلب رقم 758 المحرر بتاريخ 2015/10/13
- غياب إجراء الإستشارة على ما لا يقل عن ثلاث (03) متعاملين إقتصاديين المتعلق بتوريد بشبكة سلكية:
وصل طلب رقم 649 المحرر بتاريخ 2015/03/30 بمبلغ 1.085.760,00 دج، التي تم التعاقد مباشرة مع المورد مؤسسة "Ressort Industriel".

ج -التوصيات المقدمة:

-الإمتثال لأحكام دليل إجراءات الشراء.

ثانياً: عرض تقرير لسنة 2016:

أ -هيكل التموينات:

تم إجراء مسح على عدد من أوامر الشراء، التي إستخدمتها الوحدة، إلى ما تثير الملاحظات التالية (أنظر الملحق رقم 20)؛
- تستمر الوحدة في نشر أوامر الشراء التي تحمل الشعار القديم الخاص بالمؤسسة.
-تم العثور على مخزون من سبعة عشر (17) دفتر خمسة وعشرون (25) وصل طلب مطبوعة مسبقا الطلبات المسبقة.

- تحديد الإحتياجات قبل البدء بعمليات الشراء من أجل تجنب المشتريات المتكررة (حالة المشتريات من المورد Elsecom Spa وصل طلب رقم 825 المحرر بتاريخ 2016/03/20 ووصل الطلب رقم 853 المحرر بتاريخ: 2016/03/21).

ب- الهيكل التجاري:

- يوجد توافق بين رقم الأعمال المسجل لدى المصلحة التجارية ومصلحة المالية والمحاسبة؛
- يوجد تحديث لسجل تسجيل ملفات الزبائن.
- وأظهرت متابعة المدينين مبلغ 8158406.64 دج، من DRIM OUARGLA منها 4489644.61 دج لم تسدد؛
- يجب أن تتضمن وصولات الطلب المقدمة من العملاء جميع البيانات مثال على المعلومات الإلزامية : التاريخ ، المستفيد... إلخ.

- تم الانتهاء من مسح على تسجيل السجلات وتم التوصل إلى أنها يتم التحقق منها أولاً وتأكيد إحتوائها على المستندات المطلوبة وفق الإجراء التجاري المعمول به داخل الشركة. على الرغم من ذلك. من الضروري الإشارة إلى أن الملفات المتبقية غير كاملة.

ج التوصيات:

- استكمال الملفات المتبقية من العملاء وفقاً للإجراءات التجارية.
- إستخدام شعار المؤسسة الجديد على جميع الوثائق الرسمية (بما في ذلك وصولات الطلب) التي تصدرها الوحدة.

التحليل:

من خلال معاينة تقارير التدقيق الداخلي بالوحدة التجارية وذلك بما يخص نشاط مصلحة التجارة ومصلحة التموينات والوسائل العامة يمكن التوصل إلى أن:

تحليل تقرير سنة 2015:

-إلتزام مصلحة التجارة بتطبيق الإجراءات المعمول بها داخل المؤسسة والقيام بمهامها على أكمل وجه؛
-عدم إحترام الإجراءات المتعلقة بالمشتريات بخصوص إجراء إستشارة للموردين، ويعود ذلك حسب تصريح مدير الوحدة إلى أنه لا يوجد سوى متعامل واحد فقط على مستوى الوطن لبيع هذا النوع من قطع غيار آلات التعبئة، مما أدى إلى القيام بعملية الشراء مباشرة.

-تم تقديم توصية بضرورة العمل بدليل المشتريات بإعتباره المرجع الأساسي والضروري لموظفي المصلحة لإتباعه.

تحليل تقرير سنة 2016:

-تعاني مصلحة التموينات والوسائل العامة من وجود خلل في إستخدام شعارات قديمة لوصل الطلب وذلك حتى نفاذ المخزون الذي لديها، وهو الأمر المناهض لواقع العمل بحيث أنه بمجرد إصدار المؤسسة لشعار جديد أو إستبدال شعارها، كان لابد من تغيير هذا الشعار على جميع الوثائق المستخدمة في التعامل مع الغير لإضفاء شفافية المعاملة التجارية؛

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

لا توجد كفاءة في تسيير شؤون المصلحة بحيث أنه يتم القيام بعملية الشراء غير المنظم والعشوائي والذي قد ينجر عنه في بعض الأحيان تجاوز المبلغ المخصص بالموازنة التقديرية.

قامت مصلحة التجارة بالحصول على ملاحظات متعلقة بوجود توافق بين رقم الأعمال المسجل بمصلحة التجارة وبين ما هو مسجل بمصلحة المالية والمحاسبة؛

وجود متابعة مستمرة وتحديث لملفات الزبائن وفق ما هو موضح بدليل الإجراءات لمصلحة التجارة؛
متابعة المبالغ المستحقة على الزبون، علما بأن المؤسسة لا تتعامل بالأجل إلا لبعض المؤسسات ذات القطاعات الأولى أهمية؛

القيام بالتحقق من ملفات الزبائن للتأكد من عدم وجود تلاعبات في قوائم الزبائن أو إضافة أسماء زبائن وهميين؛

مما سبق يمكن القول بأن مصلحة التجارة تقوم بتنفيذ مهامها بكل كفاءة من خلال تطبيقها الصحيح للدليل المعتمد، وهذا ما يدل على وجود نظام رقابة فعال للمصلحة.

أما مصلحة التموينات فيجب إعادة النظر في تدريب وتكوين موظفي المصلحة، وإتباع إجراءات غير معقدة ومفهومة بغية التطبيق السليم للإجراءات الداخلية ولعرض تحقيق نظام رقابة فعال.

الفرع الرابع : تحليل المقابلات مع موظفي المؤسسة .

من خلال مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية في مؤسسة الإسمنت (الوحدة التجارية) بتقرت في يوم: 2017/04/12 على الساعة التاسعة صباحا، حيث كانت المقابلة كالتالي:

س1: هل تقوم المؤسسة بعملية التدقيق الخارجي التعاقدية؟

ج1: تقوم المؤسسة بعملية التدقيق الخارجي القانوني فقط عن طريق تعيين محافظ الحسابات.

س2: هل يلتزم محافظ الحسابات بتطبيق قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 أثناء أداء مهامه؟

ج2: نعم يطبق جزءا كبيرا من محافظ الحسابات القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 أثناء أداء مهامه.

س3: ما هي العناصر التي لم يبدأ محافظ الحسابات بتطبيقها في القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 أثناء أداء مهامه.

ج3: محافظ الحسابات يلتزم بإعداد تقرير العام ولا يلتزم بإعداد تقارير الخاصة المنصوص على في المادة 25 من القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010.

س4: هل تقوم المؤسسة بتطبيق المعايير الجديدة التي أصدرتها الجزائر في السنوات الأخيرة المتمثلة في معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ومعايير تقارير محافظ الحسابات (NRCA).

ج4: لا تقوم المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ومعايير تقارير محافظ الحسابات (NRCA).

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفتت

س5: هل تقوم المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS) أو معايير التدقيق الدولية (ISA) أو معايير التدقيق الداخلي (IPPF).

ج5: تقوم المؤسسة بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS) ولا تطبق معايير التدقيق الدولية (ISA) أو معايير التدقيق الداخلي (IPPF) وإنما يتبع إجراءات تدقيق داخلية محددة من طرف المؤسسة الأم.
س6: هل تطبق المؤسسة أي معايير أخرى غير التي سبق ذكرها في هذه المقابلة؟

ج6: تطبق المؤسسة معايير أخرى وهي معايير الإيزو المتمثلة في: ISO 9001 نظام إدارة الجودة في 2008، ISO 14001 نظام إدارة البيئة 2004، ISO 18001 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية 2007.

س7: هل يتم ممارسة التدقيق التجاري على المؤسسة محل الدراسة من طرف جهات أخرى غير محافظ الحسابات والمدقق الداخلي؟

ج7: في الواقع لا يتم ممارسة التدقيق التجاري على المؤسسة محل الدراسة من طرف جهات أخرى، فحتى محافظ الحسابات والمدقق الداخلي ومكاتب الإستشارة يمارسون التدقيق التجاري بطلب من مجلس الإدارة أو أحد الأطراف ذوي العلاقة، أما الخبير المحاسب يمارس التدقيق التجاري بطلب من المحكمة، أما الجهات الحكومية كمديرية الولائية للتجارة والفرق المختلطة ومجلس المنافسة وغيرها لا تمارس التدقيق التجاري بل تمارس الرقابة التجارية فقط فدورها رقابي لا أكثر.

من خلال هذه المقابلة نستخلص أن المؤسسة تحترم القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 ما عدا

المادة 25 منه والتي تتضمن إعداد التقارير الخاصة بإضافة إلى تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS) ومعايير الإيزو المتمثلة في: ISO 9001، ISO 14001، ISO 18001 ولا تقوم بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ومعايير تقارير محافظ الحسابات (NRCA) ولا تطبق معايير التدقيق الدولية (ISA) أو معايير التدقيق الداخلي (IPPF)، أما بالنسبة للمتطلبات المؤسساتية فالجزائر لا تملك الجهات الحكومية مكلفة بالتدقيق التجاري أما بالنسبة لمحافظ الحسابات والمدقق الداخلي ومكاتب الإستشارة يمارسون التدقيق التجاري بطلب من مجلس الإدارة أو أحد الأطراف ذوي العلاقة، أما الخبير المحاسب يمارس التدقيق التجاري بطلب من المحكمة،

المطلب الثاني: تقييم الممارسات التجارية المطبقة مع الزبائن

من أجل الوصول إلى نتائج أكثر حول الممارسات التجارية التي تطبقها المؤسسة محل الدراسة أثناء تعاملاتها مع زبائنها قمنا بإعداد إستبيان موجهة لهذه الفئة من أجل التقييم والحكم على سلامة نظام الرقابة الداخلية التجاري.

الفرع الأول : عرض وتحليل الإستبيان الموجه للزبائن

بغية تقييم مستوى إلتزام المؤسسة بتطبيقها للمبادئ والقواعد الممارسات التجارية قمنا بتوزيع إستبيان* على عينة من مستهلكي مادة الإسمنت بالمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملحق رقم 09) ، وذلك بعد القيام بتحكيمة من طرف أساتذة ومراقبين من مديرية التجارة.

كما قمنا بعدها بالإستفسار من طرف بعض المسؤولين والموظفين عن النقاط التي وجدنا فيها غموض لتوضيحها ومعرفة أسبابها قصد التوصل إلى حلول وتوصيات في نهاية الدراسة.

ومن أجل دراسة وتحليل نتائج الإستبيان إعتدنا على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.)

22)، وكذا برنامج Excel 2013

الفرع الأول : عرض وتحليل الإستبانة

-مجتمع الدراسة: وهم الزبائن اليوميين لمؤسسة scimat تقرت، حسب تصريحات مسؤولي المؤسسة محل الدراسة يبلغ متوسط عدد زبائن المؤسسة في اليوم 40 زبون يوميا، حيث قمنا بأخذ عينة عشوائية مؤلفة من 50 زبون وذلك خلال يومين متتاليين (من 2018-03-18 إلى 2018-03-19) وقد تم إسترداد (39) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي ما يمثل نسبة 78% من عينة الدراسة.

-مصادر الدراسة: وتتمثل بالاستبانة التي تم توزيعها لأغراض الدراسة والقيام بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها. وتضمنت الاستبانة (12) عبارة موزعة على مجموعتين: المجموعة الأولى تضمنت (06) فقرات خاصة بمستوى تطبيق أهم القواعد التجارية، أما المجموعة الثانية فقد شملت (06) فقرات تخص مستوى طبيعة المنافسة التي تقوم بها المؤسسة .

-درجات الموافقة على إجابات الإستبيان:

تم إعداد عبارات الإستبانة على أساس مقياس ليكارت الثلاثي الذي يحتمل ثلاث إجابات، وهذا من أجل إبراز

* يعتبر هذا النوع من الإستبيان بسيط وليس كنموذج إحصائي لقياس علاقات، وإنما الغرض من ذلك معرفة آراء وتوجهات مستهلكي المؤسسة لغرض تقييم مستوى تطبيق المؤسسة لقواعد ومبادئ الممارسات التجارية.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

آراء أفراد العينة في مختلف الفقرات الموجودة في الاستبانة ومن أجل تسهيل ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-28) مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	متاح	متاح إلى حد ما	غير متاح
الدرجة	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مقياس ليكارت

-مقياس تحليل إجابات الاستبيان: بما أننا إستخدمنا مقياس ليكارت الثلاثي فقد إعتدنا مقياس تحليل درجات الموافقة على النحو التالي: الحد الأعلى - الحد الأدنى / عدد الفئات المطلوبة (*)، ومنه يكون مقياس التحليل ، وعليه تعتبر هذه القيمة عبارة عن مسافة بين مجال الإجابة وصولاً لآخر مجال محدد.

الجدول رقم (2-29): مقياس تحليل إجابات الاستبيان

مجال المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
[1.66 - 1]	مستوى غير مقبول
[1.67 فأكثر]	مستوى مقبول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على برنامج SPSS.

(* - قمنا بتقسيم مجال الإجابات إلى فئتين (02) لممارسات المؤسسة عند تعاملها مع الزبائن (مستوى مقبول: المؤسسة تطبق وتلتزم بحقوق الزبائن وفق القوانين المعمول بها) ، (مستوى غير مقبول: المؤسسة لا تحترم القوانين المعمول بها عند المعاملات التجارية).

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الفرع الثاني : نتائج الدراسة الميدانية

بعد جمع البيانات من عينة الدراسة المختارة قمنا بفرز الاستبانات وإدخالها على برنامج التحليل الإحصائي SPSS. v.22 وقد توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

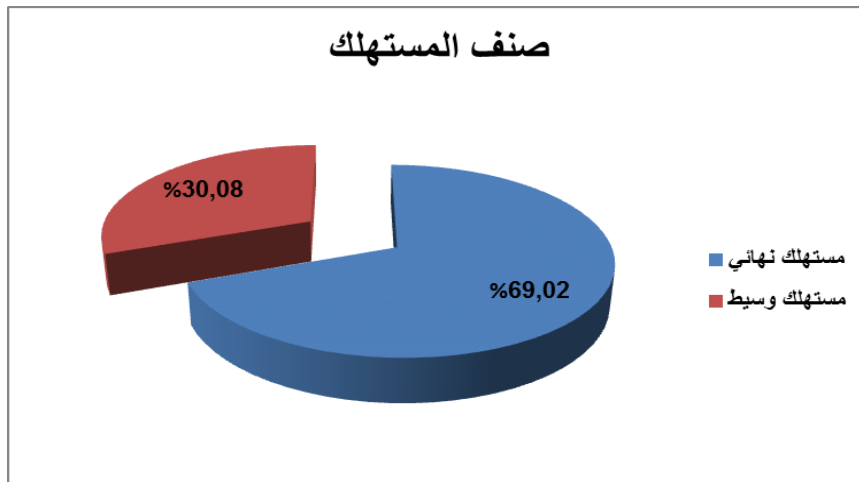
الجدول رقم (2-30): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الزبون المستهلك.

نوع المستهلك	التكرار	التكرار النسبي
مستهلك نهائي	27	69.02%
مستهلك وسيط	12	30.08%
المجموع	39	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss.

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع المستهلك، كما نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم مستهلكين نهائيين لمادة الإسمنت بنسبة تقدر بـ 69.02 % علما بأن هذا الصنف يتكون من عدة أنواع على سبيل المثال أصحاب البناء الذاتي والريفي، صناع قوالب الإسمنت، المقاولين... إلخ، أما صنف المستهلكين الوسيطاء يمثلون نسبة 30.08 % أي 12 فرد علما بأن هذه الفئة تتكون من أصحاب تجارة مواد البناء أو ناقلي البضائع عبر الشاحنات المقطورة، مما يسمح لنا بالقول أن المؤسسة نظرا لتمركزها وسط مدينة تقرت وقربها من مستهلكيها فأغلب زبائنها ومستهلكي مادة الإسمنت المقدم من طرفها هم أصحاب الإستهلاك النهائي.

الشكل رقم (2-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير صنف الزبون المستهلك



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

- النتائج المتعلقة بالمحور الأول:

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة البعد الأول من المحور الأول من الإستبيان:

الجدول رقم (2-31): نتائج إتجاه آراء المبحوثين حول فقرات طبيعة الممارسات التجارية

1 - طبيعة الممارسات التجارية				
الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
01	تقوم المؤسسة بإعلام الزبائن بأسعار الإسمنت وشروط البيع عن طريق معلقات.	2.92	2.92	مقبول
02	تتوافق الأسعار المعلنة مع المبلغ الإجمالي المدفوع مقابل الحصول على مادة الإسمنت.	3.00	0.00	مقبول
03	تقدم المؤسسة عند كل عملية بيع الإسمنت فاتورة أو سند إثبات.	3.00	0.00	مقبول
04	تعتبر أسعار الإسمنت الذي تقدمه المؤسسة مناسبة مقارنة بجودة المنتج.	2.92	0.27	مقبول
05	تتطابق جودة الإسمنت الذي تبيعه المؤسسة مع المواصفات التقنية المعمول بها.	2.95	0.22	مقبول
06	تحترم المؤسسة مواعيد تسليم الإسمنت لزبائنهم.	2.85	0.36	مقبول
	المجموع العام	2.94	0.14	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss.

الجدول المبين أعلاه يوضح لنا نتائج إتجاه آراء المبحوثين حول فقرات طبيعة الممارسات التجارية حيث نلاحظ أن إتجاهات العينة إيجابية نحو العبارات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهو (2) كما تبين أن الفقرتين (02) و(03) لها أكبر موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.00، بينما كانت الفقرة (06) لها مستوى موافقة من بين الفقرات بمتوسط حسابي يبلغ 2.85.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

الجدول رقم (2-32): نتائج إتجاه آراء المبحوثين حول فقرات طبيعة المنافسة التجارية

2 - طبيعة المنافسة التجارية			
الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تمنح المؤسسة لزيائنها الحرية التامة في إقتناء كميات من الإسمنت بقدر إحتياجاتهم دون فرض أي قيود	2.41	0.49
02	لا تقوم المؤسسة بإلزام زيائنها بشراء الأكياس غير السليمة مع الأكياس السليمة من الإسمنت	2.69	0.65
03	تمنح المؤسسة لزيائنها الحرية التامة في إقتناء نوع المنتج المطلوب دون فرض أي قيود تعسفية	2.95	0.22
04	تقدم المؤسسة مبررات مقنعة في حالة وجود منتج الإسمنت لكنه غير موجه للبيع	2.54	0.85
05	تتعامل المؤسسة مع زيائنها بدون أي بيع تمييزي	2.72	0.56
06	منتجات علامة SCIMAT من الإسمنت تتميز بسمعة جيدة لدى زيائنها	2.79	0.57
	المجموع العام	2.68	0.20

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss.

الجدول المبين أعلاه يوضح لنا نتائج إتجاه آراء المبحوثين حول فقرات طبيعة المنافسة التجارية حيث نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو العبارات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهو (2) كما تبين أن الفقرة (03) لها أكبر موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 2,95، بينما كانت الفقرة (01) لها مستوى موافقة من بين الفقرات بمتوسط حسابي يبلغ 2,41.

تحليل النتائج العامة للإستبيان:

بالإعتماد على مخرجات برنامج spss ومن خلال الجدول أعلاه، ومن خلال المقابلة التي أجريناها مع رئيس وموظفي مصلحة المبيعات تم التوصل إلى ما يلي:

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

-تقوم المؤسسة بإعلام زبائنها ومستهلكي بأسعار بيع الإسمنت عن طريق وضع جدول عرض الأسعار والذي يحدد فيه أسعار البيع في حالة البيع نقدا وخاصة لفئة الزبائن العاديين، وكذا في حالة البيع عن طريق صك بنكي بالنسبة للمؤسسات.

-تعتبر أسعار البيع المعلنة نفسها أسعار البيع الفعلية، حيث أن المؤسسة لا تمنح أي تخفيضات تجارية وبالمقابل لا توجد زيادات تحسب على عاتق المستهلك عند إقتناؤه لمادة الإسمنت.

-جميع أفراد العينة المدروسة كانت إجابتهم بأن المؤسسة عند كل عملية بيع الإسمنت تحرير فاتورة بيع آليا بمجرد نشوء عملية قبض مبلغ اللازم المدفوع من قبل الزبون؛

-أغلب عينة الدراسة وافقت على جودة الإسمنت الذي تقدمه المؤسسة مقارنة بسعر البيع، وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في تحقيق التوازن بين السعر والجودة؛

-أغلب العينة المدروسة تشهد بجودة الإسمنت الذي تقدمه المؤسسة مطابقة للمواصفات التقنية المعمول بها وكذا

فهي تلي حاجات المستهلك، وهذا سعت إليه المؤسسة من خلال تطبيقها لمعايير الجودة **ISO 9001**.

-أغلب إجابات أفراد العينة وافقت على أن المؤسسة تلتزم بإحترام مواعيد تسليم الإسمنت لزبائنها، أما في حالة عدم إحترام موعد تسليم الإسمنت للزبون أو المستهلك تكون في الحالات النادرة التي قد تكون بسبب تأخر وصول شاحنات نقل الإسمنت من المؤسسة الأم إلى المؤسسة محل الدراسة، أو تعطل آلة تعبئة مادة الإسمنت في الأكياس المخصصة لها؛

-تقوم المؤسسة بتلبية متطلبات مستهلكي مادة الإسمنت دون فرض قيود بالكمية المباعة، أي أن للمستهلك الشراء بكل حرية للكمية المناسبة له.

-تقوم المؤسسة بتسليم مادة الإسمنت للمستهلك على مرآه، وللمستهلك الحرية في الأخذ بالأكياس غير السليمة دون أي إلزام، كما أنه ومن الإجراءات المعمول بها بالمصلحة التجارية مثلا قيام المؤسسة بتسليم 199 كيس سليم و 1 كيس غير سليم وهذا حسب رضا وموافقة الزبون أو المستهلك.

-تعرض المؤسسة أنواع الإسمنت الموجهة للبيع وللمستهلك الحرية في إختيار نوع الإسمنت الذي يحتاجه؛

-توجد بعض الحالات التي قد يشهد فيها سوق الإسمنت وجود إختلال بين العرض والطلب وبهذا السبب تقوم المؤسسة وبتوصية من المديرية الولائية للتجارة بإعطاء بعض القطاعات الحساسة أولوية في الإستفادة من مادة الإسمنت لتكملة مشاريعها كالقطاع العسكري، قطاع الصحة، أو قطاع التعليم، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بإعطاء تبريرات مقنعة وشرعية لزبائنها ومستهلكي منتجاتها.

-توجد ثقة كبيرة وجيدة لدى عينة الدراسة حول سمعة المؤسسة من خلال التعامل مع المنتجات التي تقدمه مؤسسة **SCIMAT** وهذا ما جعلها تسيير نحو التميز، والقدرة على المنافسة في السوق.

المطلب الثالث: نماذج مقترحة لتقرير المدقق التجاري

يعتبر تقرير التدقيق خلاصة ما توصل إليه المدقق نتيجة قيامه بعملية الفحص والتقييم لنظام الرقابة الداخلية، وهذا ما سنقوم به من خلال هذا المطلب وذلك بإعداد نماذج تقارير مقترحة للتدقيق التجاري حسب متطلبات وإستخدامات الأطراف ذوي العلاقة.

الفرع الأول نموذج التدقيق الداخلي التجاري:

يزود هذا النوع من التقارير مستخدميه عن سلامة تطبيق كافة الإجراءات التجارية المعتمدة بالمؤسسة و كشف كافة الإخراقات ونقاط الضعف الموجودة بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة

مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لتقرت

فريق التدقيق الداخلي التجاري:

– مروان أولاد عبد النبي

– بن سبع هشام عبد الكريم

إلى السيد مدير الوحدة التجارية لتقرت

تقرير التدقيق الداخلي التجاري

تبعا للنصوص للقانونية:

– بمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74؛

– بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008؛

– بمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1359 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم.

– طبقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IPPF؛

– طبقا للقانون التأسيسي للمؤسسة؛

– طبقا لدليل الإجراءات الداخلية؛

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

في إطار قيامنا بمهامنا العادية من خلال تكليفنا بتدقيق العمليات والحسابات التجارية لمؤسسة الإسمنت SCIMAT لتقرت المتعلقة لنتائج الفترة من 2015 إلى غاية 2017.

وبعد قيامنا بفحص حسابات المشتريات والمبيعات وعينة من المستندات المؤيدة لتلك العمليات وذلك من خلال الإعتماد على:

- جدول حسابات النتائج لسنة (2015-2016-2017)؛
- الميزانية الختامية لسنة (2015-2016-2017)؛
- برنامج الموازنة التقديرية للمبيعات المتعلقة بكل من سنة (2015-2016-2017)؛
- برنامج الموازنة التقديرية للمشتريات المتعلقة بكل من سنة (2015-2016-2017)؛
- الوثائق التي من شأنها تأكيد المعلومات والقيام بعملية التدقيق؛
- الملاحظات والمقابلات الشخصية مع رؤساء المصالح المعنية؛

فقد لاحظنا ما يلي:

- وجود فارق زمني كبير بين حدوث عملية البيع وبين تسجيلها المحاسبي في السجلات الخاصة بها؛
- التداخل بين عمليتي الفوترة والتحصيل؛
- غياب سياسة للترويج أو الإشهار بالمنتج، خاصة في ظل الظروف التنافسية؛
- وعليه فإننا نعبر برأي محاييد حول سير العمليات التجارية وذلك بعد القيام بالإجراءات التصحيحية التالية:
- تكييف الهيكل التنظيمي مع الواقع المعول به داخل المؤسسة، مع توضيح العلاقة القائمة بين مصلحة التجارة ومصلحة المالية والمحاسبة وكذا مصلحة التموينات والوسائل العامة مع مصلحة المالية والمحاسبة؛
- الفصل بين وظيفتي القائم بعملية تحصيل المقبوضات وبين وظيفة إعداد الفوترة؛
- وعليه نتشرف بإبلاغكم أنه قصد تحقيق العمليات التجارية بكل كفاءة وفعالية يجب الإلتزام بتطبيق التصحيحات السابقة الذكر في أقرب الآجال الممكنة .

حرر بتاريخ: 2017/04/23

فريق التدقيق الداخلي

الفرع الثاني: نموذج التدقيق الخارجي التجاري (القانوني):

يعبر هذا النوع من التقارير عن مدى إحترام المؤسسة لتسجيل عملياتها التجارية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها ، كما تزود هذه التقارير مستخدميها عن حالة و الوضعية التجارية بصفة عامة .

أولا: التقرير العام للتدقيق التجاري

مكتب محافظة حسابات غرداية

—أولاد عبد النبي مروان

—بن سبع هشام عبد الكريم

إلى السادة : أعضاء الجمعية العامة لمؤسسة SCIMAT

التقرير العام للتدقيق الخارجي التجاري

في إطار قيامنا بتدقيق الحسابات التجارية للوحدة التجارية SCIMAT لتقرت في الفترة ما بين 15 مارس سنة 2018 إلى غاية 23 أبريل من نفس السنة فيما يتعلق الأمر بدورة (2015-2016-2017).

أما مسؤوليتنا فتمثل في التعبير عن الرأي عن تلك الحسابات بناء على عملية التدقيق التي قمنا بها.

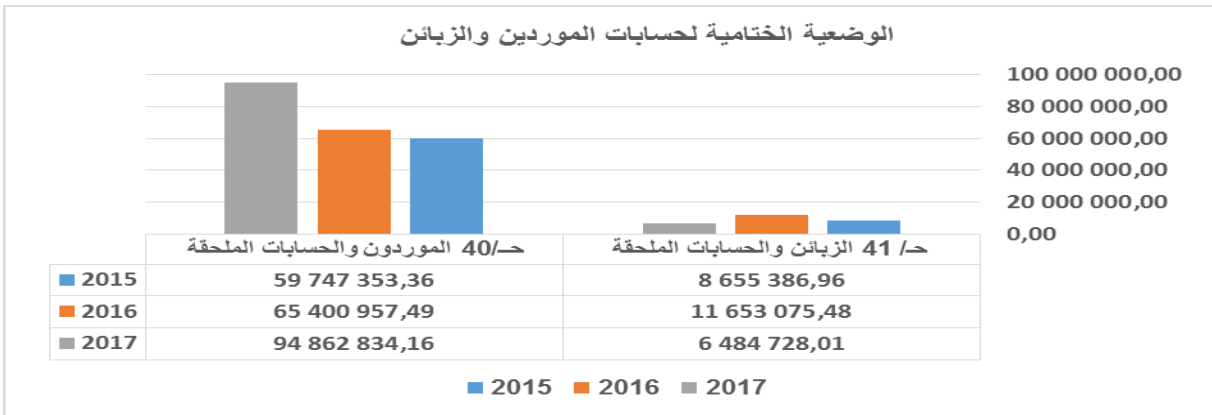
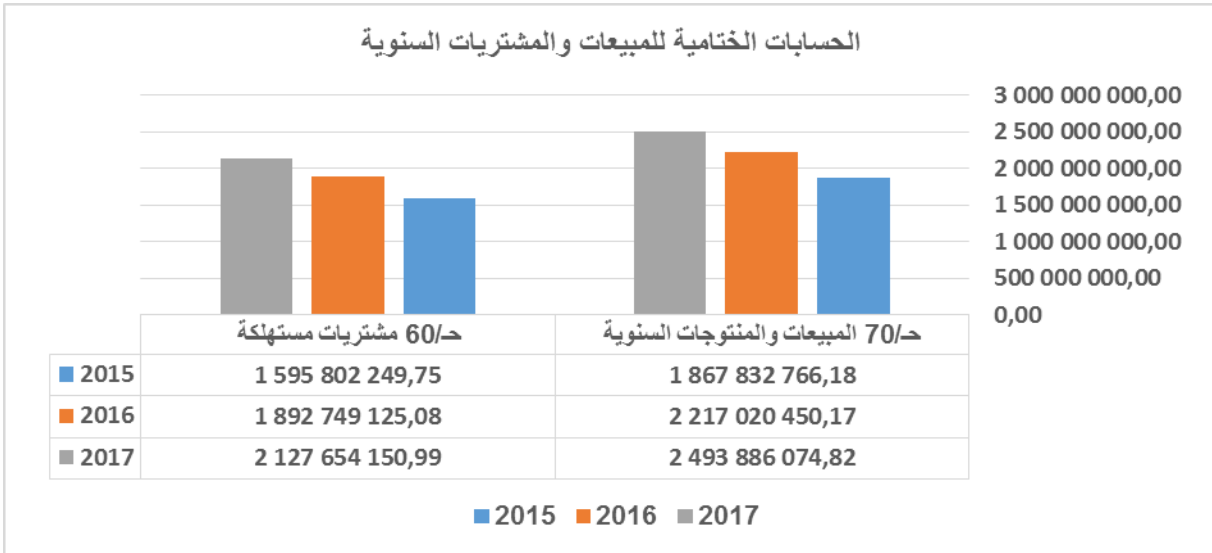
فقد تم إجراء التدقيق التجاري لمؤسستكم بمقتضى:

- معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS)؛
 - قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، الصادرة 11 جويلية 2010.
 - قانون رقم 10-06 مؤرخ 15 أوت سنة 2010 يعدل ويتمم القانون رقم 04-02 المؤرخ 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية؛
 - قانون رقم 04-08 مؤرخ في 14 أوت سنة 2004، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية؛
 - الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم؛
 - المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق: معيار التدقيق الجزائري 520: الإجراءات التحليلية؛ معيار التدقيق الجزائري 570: إستمرارية الإستغلال، معيار التدقيق الجزائري: 620 إستخدام أعمال المدققين الداخليين.
- حيث تتطلب منا القوانين والمعايير المذكورة أعلاه أن نخطط وتؤدي عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت الحسابات التجارية تعبر عن الصورة الصادقة لها وتخلو من التحريف الجوهرية.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

تتضمن عملية التدقيق التجاري فحص على أساس إختبارات لدليل الإثبات المؤيد للقيم والإفصاحات للتقارير الداخلية وكذا في القوائم المالية، كما تتضمن عملية التدقيق تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى طرق عرض حالة المبيعات والمشتريات عند نهاية الدورة المحاسبية، وفيما يلي الوضعية المالية لحسابات الزبائن والموردين خلال السنوات محل التدقيق:

الجدول رقم (2-33): الوضعية السنوية للحسابات التجارية الوحدة: 1 دج



المصدر: بناء الملحق رقم (21-22-23-24-25-26)

وبناء على جميع الملاحظات التي تم الإشارة إليها من خلال هذا التقرير نصادق بتحفظ على أن الحسابات التجارية للمؤسسة منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتمدة وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية المعمول بها.

حرر بتاريخ 23 أفريل 2018.

محافظ الحسابات.

ثانيا: التقرير الخاص للمدقق التجاري

مكتب الخبرة المحاسبية والتدقيق - غرداية

السيد : مروان أولاد عبد النبي

بن سبع هشام عبد النبي

إلى السادة: أعضاء الجمعية العامة لمؤسسة SCIMAT

التقرير الخاص للمدقق الخارجي التجاري

تقرير إستمرارية الإستغلال - تقرير إجراءات الرقابة الداخلية

بمقتضى الأحكام التالية:

- المادة 25 من قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
 - الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1359 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم.
 - قانون رقم 06-10 مؤرخ 15 أوت سنة 2010 يعدل ويتمم القانون رقم 04-02 المؤرخ 23 جوان سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.
 - قانون رقم 08-04 مؤرخ في 14 أوت سنة 2004، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية؛
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2008، احدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها؛
 - القرار المؤرخ في 25 جوان 2013، احدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات؛
 - المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق:
- معيار التدقيق الجزائري 520: الإجراءات التحليلية؛ معيار التدقيق الجزائري: 570 إستمرارية الإستغلال؛
قمنا بتدقيق الحسابات التجارية للوحدة التجارية scimat لتقرت في 18 ديسمبر سنة 2018،

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

1 - بالنسبة لإستمرارية الإستغلال:

تنفيذ مهمتنا بالعناية المطلوبة، قمنا بحساب بعض المؤشرات المالية التي رأيناها ضرورية من أجل التأكد من موضوع استمرارية الاستغلال، وهذا وفق ما جاء به المعيار الدولي للتدقيق (ISA 570)، والجدول التالي يوضح أهم تلك المؤشرات:

الجدول رقم (2-34): أهم المؤشرات المتعلقة بالنشاط التجاري للمؤسسة الوحدة: 1دج

البيان	2015	2016	2017
القيمة المضافة للإستغلال	260198384.42	891236578.87	426291029.06
إجمالي فائض الإستغلال	101885401.74	710866289.89	199282094.05
نسبة التداول	5.19	8.14	3.07

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات المقدمة من مصلحة المالية والمحاسبة.

بناء على ما سبق، نتشرف بإبلاغكم أننا لاحظنا وجود تذبذب لكل من القيم الموضحة في الجدول أعلاه وذلك بالإرتفاع الملحوظ في سنة 2016 لكلا المؤشرات ثم انخفاضهم سنة 2017 وهو ما يعبر عن إنخفاض للموارد التي تحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي، وعليه نشير إلى ضرورة إعادة النظر في نتيجة النشاط.

2 - بالنسبة لإجراءات الرقابة الداخلية:

تعتبر سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية ذات صلة بالحسابات التجارية المتواجدة في القوائم المالية الختامية، بحيث تستمد هذه الأخيرة دليل صحتها وسلامتها من قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

وفي إطار أداء مهمة التدقيق التجاري وبعد الاطلاع وفحص مختلف الإجراءات والوسائل، نود أن نلفت انتباهكم إلى أن إجراءات الرقابة الداخلية على مستوى الشركة غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة، وعلى سبيل المثال: وضع هيكل تنظيمي مفصل يوضح بدقة حدود السلطة والمسؤولية بين المصالح والأقسام خاصة فيما بين مصلحة المالية والمحاسبة وبين مصلحة التجارة ومصحة التموينات والإمكانات العامة.

وعليه بغية تحسين نظام الرقابة الداخلية على مستوى المؤسسة يتطلب الأمر السرعة والمرونة في تعديل الهيكل التنظيمي وفق المتغيرات التي تحيط بنشاط المؤسسة.

المدقق الخارجي التجاري.

تقرت في: 23 أبريل 2017

الفرع الثالث: نموذج التدقيق التجاري الخارجي التعاقدى:

يعبر هذا النوع من التقارير عن مدى إحترام المؤسسة للقواعد التجارية وقد يخدم هذا التقرير فئات معينة تطلبه كحالة رغبة مؤسسة تموين مؤسسة أخرى ، أو حالة دخول مؤسسة إلى سوق أجنبية لبيع منتجاتها... إلخ.

مكتب الإستشارات وخدمات التدقيق:

- مروان أولاد عبد النبي

- بن سبع هشام عبد الكريم

إلى السيد: مدير الوحدة التجارية لمؤسسة SCIMAT

تقرير التدقيق التجاري الإعلامي

في إطار القيام بعملية التدقيق التعاقدى لمؤسسة SCIMAT الذي يهدف إلى إعطاء صورة واضحة وصادقة عن شرعية الممارسات التجارية وطبيعة المنافسة القائمة بما فيما يخص نهاية الدورة الأولى من سنة 2018.

وطبقا للأحكام التالية:

- الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم؛

- قانون رقم 04-08 مؤرخ في 14 أوت سنة 2004، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية؛

- قانون حماية المستهلك 09-03 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق لـ 25 فبراير سنة 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش؛

- المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 10 ديسمبر سنة 2005، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصول التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك؛

- معايير نظام الجودة ISO 9000؛

- معايير نظام الإدارة البيئية ISO 14000؛

قمنا بإجراء مسح على عينة من مستهلكي وزبائن المؤسسة حول المعاملات التي تقوم بها بخصوص التعريف بالأسعار وتحرير فواتير البيع، وكذا بعض الممارسات المضادة للمنافسة، بالإضافة إلى قيامنا بإجراء إستفسارات من الموظفين ورؤساء المصالح المعنية حول النقاط التي وجدنا فيها الغموض.

وختاماً لمهمتنا من خلال تحليل نتائج المسح المتوصل إليها نصادق بتحفظ على أن المؤسسة تطبق وتحترم بنود قانون الممارسات التجارية وقانون المنافسة للفترة المذكورة أعلاه.

نسخة إلى:

- مديرية التجارة لولاية ورقلة

- جمعية حماية المستهلك

حرر بتاريخ: 2017/04/23

مكتب الإستشارات وخدمات التدقيق

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تقرت

الفرع الرابع: تقييم متطلبات تطبيق التدقيق التجاري في المؤسسة:

ومن خلال الإستنتاجات السابقة التي تم التوصل إليها في دراسة الحالة يمكن أن نلخص أهم المتطلبات القانونية والمهنية في الجزائر التي يمكن للمؤسسة محل الدراسة أن تستند عليها في تطبيق التدقيق التجاري في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-35): القوانين المطبقة في المؤسسة محل الدراسة

نوع المتطلبات	المتطلبات القانونية والمهنية	يطبق	لا يطبق	الملاحظات
القانونية والمهنية	القانون الأساسي للمؤسسة	X		يتم تطبيقه بشكل كامل ودقيق
القانونية	القانون التجاري	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية	قانون المحاسبة المالية	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية	قانون الممارسات التجارية	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية	قانون الصفقات العمومية وتفويض العام	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية والمهنية	قانون مهنة المحاسبة والتدقيق	X		يتم تطبيق معظم ما جاء فيه
القانونية	قانون المنافسة	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية	قانون حماية المستهلك	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية والمهنية	المرسوم التنفيذي 96/09 المؤرخ في 29 فيفري 2009	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية والمهنية	المعايير التدقيق الجزائرية NAA		X	لا يتم تطبيقها إطلاقا
القانونية والمهنية	معايير تقارير محافظ الحسابات NRCA		X	لا يتم تطبيقها إطلاقا
القانونية والمهنية	المعايير التدقيق المتعارف عليها GAAS	X		يتم تطبيقه بشكل مقبول
القانونية والمهنية	معايير التدقيق الداخلي IPPF		X	لا يتم تطبيقها إطلاقا
القانونية والمهنية	معايير التدقيق الدولية ISA		X	لا يتم تطبيقها إطلاقا
القانونية والمهنية	معايير الإيزو ISO	X		يتم تطبيقه بشكل ممتاز

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ما سبق.

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية - تفرقت

من خلال الجدول السابق والذي يمثل الإجابة على إشكالتنا والمتمثلة في أهم متطلبات لتطبيق التدقيق التجاري بالمؤسسة محل الدراسة، والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- ضرورة تطبيق كل ما جاء في القانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 بما في ذلك المادة 25 منه والتي توجب إعداد التقارير الخاصة.

- ضرورة تطبيق المعايير التدقيق الجزائرية **NAA**؛

- ضرورة تطبيق معايير تقارير محافظ الحسابات **NRCA**؛

- ضرورة تطبيق معايير التدقيق الداخلي **IPPF**؛

- ضرورة تطبيق معايير التدقيق الدولية **ISA**.

- ضرورة أن تعمل المؤسسة على التركيز على الجانب التسويقي والإعلان بالأسعار بطريقة مناسبة.

وتجدر الإشارة أن نوع جميع المتطلبات القانونية حتى المتطلبات المهنية والمؤسسية لأنها تصاغ في شكل القانون أو المراسيم بمختلف أنواعها ... إلخ، وإلا أنها من ناحية التطبيق فهي تختلف فمنها ما تعتبر المتطلبات المهنية أو المؤسسية.

ومن خلال المقابلات السابقة والقوانين الخاصة بمهنة التدقيق في الجزائر، نلاحظ أن الجزائر لا تملك متطلبات المؤسسية مؤهلة لممارسة التدقيق التجاري على المؤسسة محل الدراسة، وذلك نظرا لعدم وجود أي نص قانوني خاص بالتدقيق التجاري، بالإضافة إلى عدم تفعيل هذه الأجهزة التي يفترض أن تقوم بالتدقيق التجاري على المؤسسات الاقتصادية أو عدم وجود التأهيل الكافي للموظفين العاملين في هذه الأجهزة سواء الحكومية أو الخاصة، وقد يرجع السبب إلى تأخر الجزائر فيما يخص مهنة التدقيق مقارنة بالدول الأخرى حيث لا تزال مهنة التدقيق تدرج ضمن مهنة المحاسبة ولم تنفصل عنها، إذ أنها من المفروض أن تكون كل مهنة مستقلة عن الأخرى.

خلاصة

نستخلص من خلال هذا الفصل أن مؤسسة الإسمنت scimat لتقرت لديها قابلية وجاهزية لتطبيق التدقيق التجاري على عملياتها وحساباتها التجارية وذلك من خلال ما تم التوصل إليه من خلال تشخيص وتقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري للمؤسسة، حيث أن هذا الأخير يحتوي على مجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن للعمليات التجارية وصدق الحسابات الناتجة عنها وكذا الوقاية من الأخطاء والغش.

حيث توصلنا إلى أنه يتطلب لهذا النظام فحص إنتقادي بصفة مستمرة وإيصال نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية، وبهذا الصدد قمنا بإقتراح أربعة (4) أنواع رئيسية للتدقيق التجاري والتي قد تخص المؤسسة محل الدراسة والتي قد تعتبر كأداة إتصال بين المؤسسة وبيئتها الداخلية والخارجية وهذا ما يؤدي بالمؤسسة تعمل دائما لتحسين وتطوير نظامها التجاري.

التائمه

الخاتمة:

لقد سمحت لنا هذه الدراسة التعرف على المتطلبات والمقومات الضرورية لتطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، بحيث يعتبر موضوع التدقيق التجاري من أهم المواضيع الحديثة التي أصبحت تحظى بإهتمام كبير، خاصة لما شهدته السوق الجزائرية في الآونة الأخيرة من غياب الشفافية ونزاهة العمليات التجارية ووجود أغلب المعاملات التجارية بالسوق الموازية، بالإضافة إلى التهرب والغش الضريبي و مشكلة الاختلاس التي يقوم بها الأفراد داخل المؤسسة وذلك من خلال التزوير في المعلومات والمستندات المحاسبية ، هذا ما سيؤدي إلى حتمية تطبيق التدقيق التجاري في الجزائر مستقبلا وذلك في إطار تطوير مهنة ومسيرة التطورات العالمية من جهة و بغية الحفاظ على نمو الإقتصاد الوطني من جهة أخرى، ومن أجل الإجابة على إشكالية دراستنا قمنا بإختيار مؤسسة الإسمنت scimat الوحدة التجارية لتقرت من خلال إسقاط هذا الموضوع وتطبيقه عليها، من خلال تشخيص وتقييم نظام الرقابة الداخلي للمشتريات والمبيعات، وذلك بهدف إظهار جاهزية المؤسسة لإجراء هذا النوع من التدقيق عليها ومعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق التجاري في إعطاء صورة واضحة لوضعيتها التجارية.

لقد حاولنا من خلال إستعراضنا ودراستنا للفصلين السابقين إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بالمؤسسة محل الدراسة لغرض التوصل إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة.

أولا: إختيار فرضيات الدراسة

وكإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع دراستنا نرى بأن مؤسسة الإسمنت **SCIMAT** لها جاهزية لتطبيق التدقيق التجاري إلى حد معين بإعتبار توافر أهم المتطلبات القانونية والمهنية بما إلا أنه يوجد بعض النقائص التنظيمية والرقابية يمكن توضيحها في جانب التوصيات من هذه الدراسة، أما أهم النتائج المتوصل إليها يمكن إثباتها من خلال ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: يقصد بالتدقيق التجاري عملية الفحص المستقل لنظام الرقابة الداخلية التجاري للمؤسسة وإيصال نتائج الفحص إلى الأطراف المعنية، والهدف من هذا التدقيق هو خلق قيمة مضافة حول صحة ومصداقية العمليات التجارية وقيمتها الإستعمالية بالنسبة للمؤسسة والأطراف المتعاملة معها وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

بالنسبة للفرضية الثانية: تتمثل المتطلبات الضرورية لتطبيق التدقيق التجاري للمؤسسة محل الدراسة في إيجاد إطار ملائم ومتكامل تعتمد عليه في عملية التدقيق وهو مجموعة النصوص القانونية التي لها علاقة مباشرة بتنظيم نشاطها، بالإضافة إلى مجموعة من المقومات المهنية والجهات المؤسسية التي لها صلاحية بتنظيم عمل القائم بعملية التدقيق التجاري ؛

بالنسبة للفرضية الثالثة: مستوى تطبيق المؤسسة محل الدراسة إلى القوانين و القواعد التجارية يرتقي إلى المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التدقيق التجاري وذلك ما تم التوصل إليه من خلال نتائج الإستبيان الموجه للمستهلكين وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة ؛

بالنسبة للفرضية الرابعة: يوجد إختلاف واضح بين برنامج التدقيق التجاري مقارنة بالأنواع الأخرى من التدقيق بالمؤسسة محل الدراسة ، بإعتبار أن برنامج التدقيق التجاري أكثر دقة مقارنة بالتدقيق المحاسبي والتدقيق الداخلي على أنشطة المؤسسة ، لأنه برنامج يوفق بين الجوانب المالية والمحاسبية والجوانب التشغيلية للعمليات التجارية .

بالنسبة للفرضية الخامسة: يعد تقرير التدقيق التجاري وسيلة إتصال بين المدقق والأطراف المستفيدة من تقريره، حيث يحتوي تقرير التدقيق التجاري عرض نتائج الفحص والتقييم مع الإشارة إلى نواحي القصور الموجودة في نظام الرقابة الداخلية التجاري والإقتراحات اللازمة لمعالجة هذه الجوانب وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة؛

بالنسبة للفرضية السادسة: تعد مركزية الإدارة (التبعية للمؤسسة الأم) وغياب المفهوم التسويقي لمصلحة التجارة ، كما يعتبر العنصر البشري والمتمثل في الموظفين بجميع مراتبهم هو أهم عائق لتطبيق التدقيق التجاري من خلال صعوبة فهم وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالعمليات التجارية ، مع غياب مؤشرات دقيقة لقياس أداء العمليات التجارية من العوامل التي قد تعيق من تطبيق التدقيق التجاري بالمؤسسة محل الدراسة ، هذا ما يؤدي إلى نفي الفرضية السادسة.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ نجاح ممارسة التدقيق التجاري يعتمد على وجود أرضية ملائمة تحتوي على قوانين وتشريعات يحتمك إليها عند التطبيق؛
- ✓ لا يعتبر التدقيق التجاري نهاية في حد ذاته، وإنما هو عبارة عن مرحلة ووضع المؤسسة في فترة معنية، ينبغي إجرائه بصفة دورية ومنتظمة؛
- ✓ تعد عمليات التجارية محور أساسي لنشاط المؤسسة، تتطلب إجراء تقييم دوري لتحديد الإنحرافات التي قد تقع على هذه العمليات، وبالتالي تجنب مخاطر النشاط؛
- ✓ يعتبر التدقيق التجاري الداخلي هدفه الأساسي التأكد من التنفيذ الصحيح لسياسات وإستراتيجيات المؤسسة في المجال التسويقي والتجاري؛

- ✓ يهدف الجانب المحاسبي من التدقيق التجاري إلى التأكد من التسجيل السليم وفق القواعد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للعمليات التجارية؛
- ✓ يسعى الجانب التسويقي من التدقيق التجاري إلى التأكد من سلامة العمليات التجارية من كافة أنواع الغش والإحتيال التي قد تمارس ضد مستهلكي منتجات المؤسسة؛
- كما توصلنا إلى أهم النتائج أن تقوم بما يلي:

- تطبيق المعايير التدقيق الجزائرية سيما معيار 520: الإجراءات التحليلية و570: إستمرارية الإستغلال بالنسبة للتدقيق الخارجي تساعد في الحصول على نتائج دقيقة عند إستخدامها في عملية التدقيق التجاري؛
- غياب مفهوم التسويق لدى المصلحة التجارية يعد أحد المعوقات التي تحد من تطبيق التدقيق التجاري؛
- مركزية الإدارة من بين معيقات التي تمنع من تطبيق التدقيق التجاري خاصة في ظل إقتصاد السوق؛
- الإعتماد على مؤشرات كمية لقياس أداء العمليات التجارية يفني بشكل دقيق في كشف ومنع وقوع الأخطاء.
- نجاح تطبيق التدقيق التجاري يعتمد على ثقافة الإدارة العليا في تبني هذا النوع من التدقيق.
- تصميم نظام الرقابة الداخلية التجاري يغطي جميع العمليات والأنشطة التجارية للمؤسسة وأن يكون ملائما حسب حجم ونشاط المؤسسة؛

ثالثا: الإقتراحات

من خلال النتائج المتوصل، يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة توفر مؤهل علمي عال للمدقق التجاري ومعرفة متخصصة في الجوانب المالية والتسويقية وكذا القانونية؛
- ✓ الإهتمام بعنصر البشري من خلال التكوين في جانب التعاملات التجارية (طرق البيع والتوزيع، إقناع المستهلك، التفاوض ... إلخ)؛
- ✓ ضرورة إعداد مؤشرات ومعايير لقياس الأداء التجاري بالمؤسسات الإقتصادية؛
- ✓ على إدارة المؤسسة تفعيل إستخدام أدوات مراقبة التسيير خاصة فيما يتعلق بالنشاط التجاري؛
- ✓ ضرورة إحترام المؤسسة للقوانين المنظمة للقواعد والممارسات التجارية؛
- ✓ يجب على المدقق التجاري التخطيط الجيد قبل مباشرة برنامج التدقيق، وتوظيف الإمكانيات المتاحة (الوسائل المادية والبشرية الضرورية) للقيام بمهامه؛
- ✓ يمكن للمشرع الجزائري صياغة معايير خاصة بالتدقيق التجاري التي تناسب وتنظم الأنشطة التجارية للمؤسسات الإقتصادية؛

الخاتمة

- ✓ على الهيئات الحكومية إلزام المؤسسات الإقتصادية بتقديم تقارير سنوية عن التدقيق التجاري قصد إضفاء نوعاً من الشفافية في سوق الأعمال؛
 - ✓ وضع عقوبات صارمة ضد موظفين مرتكبين للغش الممارس بالعمليات التجارية كتزوير الفواتير، إختلاف المبالغ النقدية، التحايل على الزبائن.
 - ✓ ضرورة الإهتمام بالتوصيات والإقتراحات التي تندرج ضمن تقرير المدقق التجاري؛
- ثالثاً: آفاق الدراسة (نظرة مستقبلية):

من أجل مواصلة البحث في موضوع التدقيق التجاري نقترح بعض المواضيع كآفاق مستقبلية للدراسة والتي من أهمها:

- فعالية التدقيق التجاري في التصدي للممارسات التجارية غير الشرعية.
- جودة تقرير التدقيق التجاري في التقليل من ظاهرة التلاعب في فواتير الشراء والبيع سواء من طرف المؤسسة أو المورد.
- دور التدقيق التجاري الحكومي في الحد من الممارسات التجارية غير الشرعية بالمؤسسة الإقتصادية؛
- أهمية التدقيق التجاري في معرفة وتشخيص الوضعية التجارية للمؤسسة الإقتصادية.
- دور التدقيق التجاري في تقييم السياسات التجارية للمؤسسة.
- مدى فعالية التدقيق التجاري في تقييم الاستراتيجيات التسويقية للمؤسسة وإختيار البديل المناسب.
- التدقيق التجاري الحكومي كأداة لتقييم السياسة التجارية الحكومية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
2. أسماء حداد، أهمية معايير التدقيق الدولية في تحديد جودة تقرير المراجع الخارجي، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
3. أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
4. إيهاب نظمي، هاني العرب، تدقيق الحسابات (الإجراءات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
5. حسام إبراهيم، تدقيق الحسابات بين النظرية والتدقيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
6. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، الأردن، 2012.
7. خالد مقدم، عبد الله مايو، نظام الرقابة الداخلية، مطبوعة محاضرات لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة والسنة الأولى ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
8. رزاق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
9. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، الأردن، 2008.
10. سعدون حمود جثير الربيعاوي، حسين وليد حسين عباس، سارة علي سعيد العامري، سماء علي عبد الحسين الزبيدي، إدارة التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
11. سعود كايد، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

12. طارق عبد العظيم أحمد عبده، الأصول العلمية والعملية للمراجعة، المكتبة الجامعة، بنها، مصر، 2012.
13. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
14. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الطبعة الثانية، برج بوعرييج، 2011.
15. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
16. عبيد سعد الشريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، صنعاء، 2011.
17. عمر الطراونة، إدارة الشراء والتجارة الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
18. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.
19. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
20. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
21. محمد الفاتح محمود المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
22. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
23. محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

24. أحمد يوسف جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2009.
25. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، **إدارة المبيعات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
26. مداني بن بلغيث، **دروس في المحاسبة المالية**، الدرس السابع حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، (سير الحسابات والتسجيل المحاسبي للعمليات حسب قواعد (SCF))، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- ب - القوانين والقرارات والمراسيم والمقررات:**
1. الأمانة العامة للحكومة، القانون التجاري، المؤرخ في سنة 2007.
 2. الأمانة العامة للحكومة، **قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**، مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الصادر في مارس 2016.
 3. الأمانة العامة للحكومة، **قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010**، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010.
 4. **قانون رقم 02/04 المؤرخ 23 يونيو سنة 2004**، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004.
 5. الأمانة العامة للحكومة، **قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007**، يتضمن النظام المالي المحاسبي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
 6. الأمانة العامة للحكومة، **قرار المؤرخ في 12 جانفي 2014**، يحدد كفاءات تسليم تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2014.
 7. الأمانة العامة للحكومة، **قرار المؤرخ في 24 جوان 2013**، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر بتاريخ 30 أبريل 2014.

8. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 مايو سنة 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر بتاريخ 1 يونيو سنة 2011.

9. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 242/11 المؤرخ في 10 جويلية 2011، يتضمن إنشاء النشرة الرسمية للمنافسة ويحدد مضمونها وكذا كيفية إعدادها، العدد 39، الصادر بتاريخ 13 جويلية سنة 2011.

10. وزارة المالية، المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 04 فيفري 2016.

11. وزارة المالية، المقرر رقم 150 المؤرخ في 04 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 04 أكتوبر 2016.

12. وزارة المالية، المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر بتاريخ 15 مارس 2017.

ت -المجلات:

1. بوسالم أبوبكر ، بوعزة محمد الأمين ، " واقع الرقابة على الممارسات التجارية في الجزائر " ، مقال أكاديمي ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 03 ، العدد 05 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، 2017 .

2. خلود كلاش، دور مخابر مراقبة النوعية في ضمان المنتج الغذائي، مجلة الحقوق والحريات، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

3. سارة محمد برم محمد، عبد الرحمن عادل خليل، أسعد مبارك حسين، دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 17(02)، 2016

4. علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعة، قسم الإقتصاد، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.

5. لحسن مريم، بن حسين ناجي، مستوى تطبيق الرقابة التسويقية في مؤسسة موبيليس دراسة حالة الوكالات التجارية للمديرية الجهوية لولاية سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 2، سنة 2015.
6. يزيد صالح، عبد الله مايو، واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 09، 2016.

ث -النشرات:

1. معهد المدققين الداخليين الأمريكيين، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ترجمة: جمعية المدققين الداخليين، لبنان، 2017.

ج -المذكرات:

1. أمير جمال صبح القيق، مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات، رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة غزة، فلسطين، 2012.
2. راشي طارق، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
3. زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.
4. زهار سهام، المراجعة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية دورة مبيعات -زبائن (دراسة حالة مؤسسة نفضال GPL-البويرة)، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد أكلي أولحاج، البويرة، 2014.
5. الزهرة السيلت، الرقابة التجارية كأداة لحماية المستهلك: دراسة تطبيقية للمديرية الولائية للتجارة لولاية غرداية وعينة من المستهلكين، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2015.
6. سايج فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، البليدة، 2015.

7. عبد الرحمن مخلد سلطان عريج المطيري، قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، تركيا، 2012.
8. عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.
9. عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، 2013.
10. عيسى حفصيه، بابا خويا ربيحة، التدقيق المحاسبي على المبيعات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.
11. قالي إيمان، موزعيكة ليلي، أثر إستراتيجية ضبط المنافسة على سلوك المستهلك، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة خميس مليانة، 2017.
12. لعور بدرة، أليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
13. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015.

ح - الملتقيات:

1. بوحفص رواني، فعالية الرقابة والتدقيق التجاري في الحد من عمليات عدم الفوترة، يوم إعلامي حول الفوترة وأثرها على الإقتصاد الوطني، جامعة غرداية، يوم 09 نوفمبر 2017.

1. دون ذكر الهيئة، Audit Commercial Marketing، (21:30 سا: /2018-03-08)،
<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.audit-t.ca/audit/definition>
2. مديرية التجارة لولاية ورقلة، (31-12-2017 / سا 23:22)،
<http://www.dcommerce-ouargla.dz>
3. مكتب الإستشارات، M &BD Management & Business Développement،
<http://mbdconsulting.ch/fr/blog/developpement-des-affaires/comment-booster-sa-politique-commerciale-pensez-audit-commercial/#.WqWmcvk97IU>

د -المحاضرات:

1. زايدي أمال، محاضرات في قانون المنافسة، طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، سطيف، 2015-2016.

ذ -المراجع الأجنبية:

1. Amadou samba, **audit des achates et des ventes des hydrocarbures**, cas de la societe africaine de raffinage, mémoire de fin d'étude, center africain d'études supérieures en gestion, 2011
2. Fatima Zohra Drissi, les guides d'audit de gestion d'entreprise, Berti éditions, Alger, 2016.
3. Jacques renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, Eyrolles éditions d'organisation, septième Edition, paris, 2010.
4. LAWSON-HELLEU Nadu Siko, **audit des procédures du processus achat: cas de l'union des assurances du Sénégal vie (UASen-VIE)**, Mémoire de fin d'étude **MBA audit et contrôle de gestion**, centre Africain d'Etudes Supérieures en Gestion, Sénégal, 2014.
5. Thierno amath Diallo, **l'incidence de l'audit marketing sur les performances commerciales d'une entreprise senegalaise (cas de la siagro kiree sa)**, mémoire master of science in management, école supérieure de commerce de Dakar Sénégal, 2014.

6. Zaid Saadi, Idir Lamamra, "**l'évaluation de l'efficacité des procédures du système de contrôle interne du cycle achats /fournisseurs (approvisionnements) , cas cogb la belle.**" Mémoire préparé en vue de l'obtention du Diplôme de Master en Sciences de Gestion, Université Abderrehmane Mira. Bejaia ,2013.
7. Hamed Kharraz , "**Mise en place d'un Dispositif de Contrôle Interne pour la Procédure Commerciale : Cas d'une Carrière de Granulat** ,Mémoire pour l'obtention du diplôme de Master Professionnel en Comptabilité Contrôle Audit , Université de la Mannouba , Tunisie ,2012.

الملاحق

الملحق رقم (01): معايير التدقيق الإختيارية

معايير التدقيق الإختيارية

معايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IPPF

رقم المعيار	معايير الخصائص	رقم المعيار	معايير الأداء
المعيار	إسم المعيار	المعيار	إسم المعيار
1000	الغرض، السلطة والمسؤولية	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الإستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	المهارة والعناية المهنية اللازمة	2200	تخطيط المهمة للتدقيق الداخلي
1300	برنامج تأكيد وتحسين الجودة	2300	تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي
		2400	تبلغ النتائج
		2500	مراقبة سير العمل
		2600	التبليغ عن قبول المخاطر

معايير التدقيق الدولية ISA

رمز المعيار	عنوان المعيار	رمز المعيار	عنوان المعيار
ISA 200	أهداف تدقيق الحسابات ومبادئه العامة	ISA 520	الإجراءات التحليلية
ISA 210	شروط الارتباطات بمهمة التدقيق	ISA 530	عينة التدقيق والوسائل الإختيارية
ISA 220	الرقابة على جودة أعمال التدقيق	ISA 540	تدقيق التقديرات المحاسبية
ISA 230	التوثيق (إعداد أوراق عمل التدقيق)	ISA 550	الأطراف ذات العلاقة
ISA 240	الغش والخطأ	ISA 560	الأحداث اللاحقة
ISA 250	دراسة القوانين واللوائح عند أداء عملية التدقيق للقوائم المالية	ISA 570	الإستمرارية
ISA 260	توصيل أمور التدقيق للأشخاص المسؤولين عن الحوكمة	ISA 580	إقرارات الإدارة
ISA 300	التخطيط	ISA 600	الإعتماد على أعمال مدقق آخر
ISA 315	الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها وأخطارها	ISA 610	الإعتماد على أعمال المدقق الداخلي
ISA 320	الأهمية النسبية	ISA 620	الإعتماد على أعمال الخبراء المتخصصين
ISA 330	إجراءات المدقق استجابة للأخطار المقيمة	ISA 700	تقرير المدقق عن القوائم المالية
ISA 402	التدقيق في حالة استخدام العميل لمنظمة خدمات	ISA 710	المقارنات
ISA 500	أدلة الإثبات في التدقيق	ISA 720	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية
ISA 510	الأرصدة الانتاجية في العمليات الجديدة	ISA 800	تقرير المدقق عن مهام التدقيق ذات الأغراض الخاصة

أهم معايير التقييس الدولية ISO

مجالات الأيزو	رقم المعيار	إسم المعيار	هدفها الرئيسي
الصناعة	ISO 9000	إدارة الجودة	ضمان جودة المنتج
الخدمات	ISO 9004	عناصر الجودة ونظامها	ضمان جودة الخدمات المقدمة
حماية البيئة	ISO 14000	الإدارة البيئية	تحسين الأداء البيئي للمؤسسة وإستغلال الأمثل للطاقة
الغذاء	ISO 22000	نظام إدارة سلامة الغذاء	جعل المؤسسة معنية بالرقابة الغذائية مما يسهل مهمة الجهات الرقابية من التقييم والمتابعة.

الملحق رقم (02): أوجه الغش والمخالفات الناتجة من التعاملات التجارية

قانون رقم 08-04 المؤرخ في 14-08-2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية ، معدل ومتمم بالقانون رقم 13-06 المؤرخ في 23-07-2013		
المادة المخالفة	نص المادة	طبيعة المخالفة
		بشفافية الممارسات التجارية
		1- إعلام المستهلك :
31	04 وكذا 06	عدم الإعلام بأسعار وتعريفات السلع والخدمات للمستهلك
31	04 وكذا 07	عدم الإعلام بأسعار وتعريفات السلع والخدمات بين الأعوان الإقتصاديين .
32	08 وكذا 09	عدم الإعلام بشروط البيع
		2- عدم الفوترة
33	10، 11 وكذا 13.	شراء وبيع بدون فواتير
34	12	تحرير فواتير غير قانونية
		بإنزاهة الممارسات التجارية
		1- الممارسات التجارية غير الشرعية :
35	15 فقرة 1	رفض البيع بدون مبرر شرعي .
35	16 فقرة 1	بيع سلع مشروطة بمكافئة مجانية ليست من نفس النوع ولا تزيد عن 10% من قيمة السلع المباعة .
35	17 فقرة 1	البيع المشروط .
35	18	ممارسة النفوذ أو شروط لا تتلائم مع الممارسات التجارية.
35	19 فقرة 1	بيع سلع بسعر أدنى من سعر التكلفة دون مبرر قانوني .
35	20	إعادة بيع مواد أولية على حالتها الأصلية بدون مبرر قانوني .
		2- ممارسة أسعار غير شرعية :
36	22	عدم إحترام أسعار بيع السلع
36	23 فقرة 1	التصريح المزيف بأسعار التكلفة .
36	23 فقرة 2	إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار .
		3- ممارسات تجارية تدليسية :
37	24 فقرة 1	دفع أو إستلام فوارق مخفية للقيمة .
37	24 فقرة 2	تحرير فواتير وهمية أو مزيفة .
37	24 فقرة 3	إتلاف وإخفاء الوثائق التجارية والمحاسبية .
37	25 فقرة 1	حيازة منتوجات مستوردة أو مصنعة بصفة غير شرعية .
37	25 فقرة 2	حيازة مخزون من المنتوجات بهدف التحفيز على رفع الأسعار.
37	25 فقرة 3	حيازة مخزون من المنتوجات خارج موضوع تجارته الشرعية قصد بيعه .
		4- الممارسات التجارية غير النزيهة :
38	26	الممارسات التجارية المخالفة للأعراف التجارية النظيفة والنزيهة .
38	27 فقرة 1	تشويه سمعة عون إقتصادي منافس .
38	27 فقرة 2	تقليد العلامات المميزة أو المنتوجات أو الخدمات أو الإشهار قصد كسب زبائنه.
38	27 فقرة 3	إستغلال مهارة تجارية مميزة دون ترخيص من صاحبها .
38	27 فقرة 4	إغراء المستخدمين المتعاقدين مع العون المنافس .
38	27 فقرة 5	الإستفادة من أسرار مهنية بصفة أجيير وإستغلالها قصد الإضرار بصاحب العمل أو العون المنافس .
38	27 فقرة 6	تبديد أو تخريب وسائل إخبارية للعون المنافس قصد إلحاق الضرر به .
38		التهرب من الإلتزامات والشروط الضرورية لتكوين نشاط أو ممارسته أو إقامته .
38		إقامة محل تجاري بجوار المحل المنافس بهدف إستغلال شهرته .

الملحق رقم (02): أوجه الغش والمخالفات الناتجة من التعاملات التجارية (تابع)

القانون رقم 02-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 يتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية معدل ومتمم بالقانون رقم 06-10 المؤرخ في 15 أوت 2010 (تابع)		
المادة المخالفة	نص المادة	المادة المعاقبة
		5- <u>إشهار الممارسات التجارية (تابع) :</u> 5- الإشهار التضليلي : <ul style="list-style-type: none"> ▪ التضليل بتعريف المنتج أو الخدمة أو الكمية أو الوفرة أو مميزاته . ▪ تقديم إشهار مماثل يؤدي إلى إحداث التباس مع المنافس . ▪ تقديم إشهار لسلعة أو لخدمة دون القدرة على تلبية الطلب .
38	28 فقرة 1	
38	28 فقرة 2	
38	28 فقرة 3	
		6- الممارسات التعاقدية التعسفية <ul style="list-style-type: none"> ▪ أخذ حقوق أو امتيازات لا تقابلها حقوق مماثلة معترف بها للمستهلك . ▪ فرض شرط على المستهلك في العقود . ▪ تعديل عناصر في العقد دون إعلام أو موافقة المستهلك . ▪ التفرد بحق تفسير شرط أو عدة شروط من العقد ▪ إلزام المستهلك بتنفيذ التزامات دون أن يلتزم البائع بها . ▪ رفض حق المستهلك إذا أخل البائع بالتزاماته . ▪ التفرد بتغيير آجال تسليم المنتج و تنفيذ الخدمة . ▪ تهديد المستهلك بقطع العلاقة التعاقدية لرفض المستهلك الخضوع لشروط جديدة غير متكافئة .
38	29 فقرة 1	
38	29 فقرة 2	
38	29 فقرة 3	
38	29 فقرة 4	
38	29 فقرة 5	
38	29 فقرة 6	
38	29 فقرة 7	
38	29 فقرة 8	
أمر رقم 03/03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بالمنافسة معدل بالقانون 12-02 المؤرخ في 25 يونيو 2008 .		
		جرائم الممارسات المقيدة للمنافسة <ul style="list-style-type: none"> ▪ الممارسات المقيدة للمنافسة
56	14	
<u>قانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 أوت 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية ، معدل ومتمم بالقانون رقم 13-06 المؤرخ في 23 جويلية 2013</u>		
		<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدم القيد في السجل التجاري لنشاط تجاري قار ▪ عدم القيد في السجل التجاري لنشاط تجاري غير قار ▪ ممارسة نشاط تجاري مقنن أو مهنة مقننة دون الحصول على رخصة أو اعتماد ▪ عدم تعديل بيانات القانونية للسجل التجاري ▪ ممارسة نشاط تجاري بوكالة غير قانونية ▪ ممارسة نشاط تجاري قار بدون محل تجاري ▪ ممارسة تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري ▪ عدم احترام الزامية المداومة .
31	04	
32	04	
40	25	
37	37	
38	38	
39	19	
41	41	
41 مكرر	22	

الملحق رقم (03): أهم الحسابات التجارية وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات دورة المشتريات	حسابات دورة المبيعات
<p>القرار الوزاري المؤرخ في 26-07-2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية العدد 19 ، مؤرخة بـ 25-03-2009 ، من ص 48 إلى ص 50.</p> <p>ح/40 الموردون والحسابات المرتبطة بها</p> <p>ح/401 موردو المخزونات والخدمات</p> <p>ح/408 موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها</p> <p>ح/409 الموردون المدينون: التسيقات والمدفوعات على الحساب، RRR الواجب الحصول عليه، والديون الدائنة الأخرى.</p> <p>ح/60 المشتريات المستهلكة</p> <p>ح/600 مشتريات البضائع المباعة</p> <p>ح/601 مشتريات المواد الأولية</p> <p>ح/602 مشتريات التموينات</p> <p>ح/603 تغيرات المخزونات</p> <p>ح/604 مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة</p> <p>ح/605 مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال</p> <p>ح/607 المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات</p> <p>ح/608 مصاريف الشراء التابعة</p> <p>ح/609 التخفيضات، والتنزيلات، والمحسومات المتحصل عليها عن المشتريات</p>	<p>ح/41 الزبائن والحسابات المرتبطة بهم</p> <p>ح/411 الزبائن</p> <p>ح/416 الزبائن المشكوك فيهم</p> <p>ح/417 ديون دائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها</p> <p>ح/418 الزبائن-المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد</p> <p>ح/419 الزبائن الدائنون-التسيقات المستلمة RRR المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها.</p> <p>ح/70 المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة، والمبيعات من الخدمات والمنتجات الملحقة</p> <p>ح/700 المبيعات من البضائع</p> <p>ح/701 المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة</p> <p>ح/702 المبيعات من المنتوجات الوسيطة</p> <p>ح/703 المبيعات من المنتوجات المتبقية</p> <p>ح/704 مبيعات الأشغال</p> <p>ح/705 مبيعات الدراسات</p> <p>ح/706 تقديم الخدمات الأخرى</p> <p>ح/708 منتوجات الأنشطة الملحقة</p> <p>ح/709 التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة</p>

afaq

Certificat

Certificate

N°2014/59991.1

AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifie que le système de management mis en place par :
AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifies that the management system implemented by:

**SOCIETE DES CIMENTS DE AIN-TOUTA
(SCIMAT)**

pour les activités suivantes :
for the following activities:

**FABRICATION, CONDITIONNEMENT ET COMMERCIALISATION
DE CIMENTS ET DE GRANULATS.**

**MANUFACTURING, PACKAGING, MARKETING AND SALE
OF CEMENT AND AGGREGATES.**

a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :
has been assessed and found to meet the requirements of:

**ISO 9001 (2008) + ISO 14001 (2004)
+ OHSAS 18001 (2007)**

et est déployé sur les sites suivants :
and is developed on the following locations:

Direction Générale: 73 Bis, Rue Benflis La Verdure, BP N°67 El Boustene BATNA 05000 ALGERIE
Unité Cimenterie: Cimenterie Aïn Touta, BP N°10 Aïn Touta BATNA 05500 ALGERIE
Unité Agrégats: BP N°10 Aïn Touta BATNA 05500 ALGERIE
Unité Commerciale BISKRA: Zone Industrielle, BP N°453 BISKRA 07000 ALGERIE
Unité Commerciale TOUGGOURT: Avenue du 05 Juillet BP N°52 Touggourt 30200 OUARGLA ALGERIE

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour) **2014-04-15** Jusqu'au **2017-04-15**
This certificate is valid from (year/month/day) until

Administrateur d'AFAQ AFNOR INTERNATIONAL
Administrator of AFAQ AFNOR INTERNATIONAL

M. AUGEREAU-LANDAIS

Seul le certificat électronique, consultable sur www.afnor.org, fait foi en temps et lieu de la certification de l'organisme. The electronic certificate only, available at www.afnor.org, attests in real-time that the company is certified.
CERTIF 005 2 MAR 102013 AFAQ est une marque déposée. AFAQ is a registered trademark.

AFAQ AFNOR International S.A. - Immeuble Luxor, Centre Urbain Nord, Avenue Hédi Karray - 1082 Tunis - Tunisie
T. (216) 71 751 533 - E. (216) 71 767 561 - R.C. : B199831997 - www.afnor.org

afnor
GRUPE

الملحق رقم (05): التسجيل المحاسبي لبعض عمليات الشراء في يومية المؤسسة.

TOUGGOURT
SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
Exercice allant du 01/01/2016 au 31/12/2016

Fiche d'imputation

Journal JOURNAL ACHAT

Numero Piece: 2

Date : 04/12/2016

Compte	Designation	Reference	Tiers	Designation tiers	Designation	Debit	Credit
382200	Fournitures courantes d'ateliers et				FACT N° 222 DU 30/11/2016 DERDOURI	1 500,00	0,00
382221	Pièces de recharges électriques				FACT N° 222 DU 30/11/2016 DERDOURI	190 600,00	0,00
445220	TVA déductible sur autres biens et				FACT N° 222 DU 30/11/2016 DERDOURI	32 657,00	0,00
401130	Fournisseurs de stocks "Entreprises		401130401551	DERDOURI	FACT N° 222 DU 30/11/2016 DERDOURI	0,00	224 757,00
					Total	224 757,00	224 757,00

VISA DU COMPTABLE

VISA VERIFICATEUR

TOUGGOURT
SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
Exercice allant du 01/01/2016 au 31/12/2016

Fiche d'imputation

Journal JOURNAL ACHAT

Numero Piece: 12

Date : 18/12/2016

Compte	Designation	Reference	Tiers	Designation tiers	Designation	Debit	Credit
382221	Pièces de recharges électriques				FACT N° 294 DU 27/12/2016 HYDRAU	23 300,00	0,00
445220	TVA déductible sur autres biens et				FACT N° 294 DU 27/12/2016 HYDRAU	3 961,00	0,00
401130	Fournisseurs de stocks "Entreprises		401130401593	HYDREAU VERIN	FACT N° 294 DU 27/12/2016 HYDRAU	0,00	27 261,00
					Total	27 261,00	27 261,00

VISA DU COMPTABLE

VISA VERIFICATEUR

TOUGGOURT
SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
Exercice allant du 01/01/2017 au 31/12/2017

Fiche d'imputation

Journal JOURNAL ACHAT

Numero Piece: 5

Date : 21/12/2017

Compte	Designation	Reference	Tiers	Designation tiers	Designation	Debit	Credit
382251	Gas-oil & Fuel				FACT N°2479608 DU 21/12/2017 NAFTAL	4 281 624,00	0,00
445220	TVA déductible sur autres biens et				FACT N°2479608 DU 21/12/2017 NAFTAL	6 008,56	0,00
401110	Fournisseurs de stocks "Entreprises		401110401015	NAFTAL	FACT N°2479608 DU 21/12/2017 NAFTAL	0,00	4 287 632,56
					Total	4 287 632,56	4 287 632,56

VISA DU COMPTABLE

VISA VERIFICATEUR

TOUGGOURT
SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
Exercice allant du 01/01/2017 au 31/12/2017

Fiche d'imputation

Journal JOURNAL ACHAT

Numero Piece: 6

Date : 23/12/2017

Compte	Designation	Reference	Tiers	Designation tiers	Designation	Debit	Credit
382291	Accumulateur Batterie				FACT N°58 DU 23/12/2017 SARL AFAK	116 000,00	0,00
445220	TVA déductible sur autres biens et				FACT N°58 DU 23/12/2017 SARL AFAK	22 040,00	0,00
401130	Fournisseurs de stocks "Entreprises		401130401884	SARL AFAK VEHICULES	FACT N°58 DU 23/12/2017 SARL AFAK	0,00	138 040,00
					Total	138 040,00	138 040,00

VISA DU COMPTABLE

VISA VERIFICATEUR

الملحق رقم (06): التسجيل المحاسبي لبعض عمليات البيع في يومية المؤسسة.

TOUGGOURT
SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
Exercice allant du 01/01/2016 au 31/12/2016

Fiche d'imputation

Journal JOURNAL VENTES AU COMPTANT DEP TGGT

Numero Piece: 2

Date : 04/12/2016

Compte	Designation	Reference	Tiers	Designation tiers	Designation	Debit	Credit
701190	Autres ciments		001	CIMENTERIE A TOUTA	VENTES TGGT DU 04/12/2016	0,00	5 429 340,00
701130	Ciment gris CPA 42.5 Sac		001	CIMENTERIE A TOUTA	VENTES TGGT DU 04/12/2016	0,00	6 173 557,04
447150	Droits d'enregistrements et timbres				VENTES TGGT DU 04/12/2016	0,00	78 093,00
411140	Auto-constructeurs				VENTES TGGT DU 04/12/2016	7 887 397,05	0,00
411140	Auto-constructeurs				VENTES TGGT DU 04/12/2016	5 766 085,79	0,00
445120	T.V.A. collectée par l'entreprise sur				VENTES TGGT DU 04/12/2016	0,00	1 972 492,74
					Total	13 653 482,84	13 653 482,84

VISA DU COMPTABLE

VISA VERIFICATEUR

TOUGGOURT
SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
Exercice allant du 01/01/2016 au 31/12/2016

Fiche d'imputation

Journal JOURNAL VENTES AU COMPTANT DEP ILLIZI

Numero Piece: 8

Date : 14/12/2016

Compte	Designation	Reference	Tiers	Designation tiers	Designation	Debit	Credit
411140	Auto-constructeurs				VENTES ILLIZI DU 14/12/2016	3 441 602,00	0,00
445120	T.V.A. collectée par l'entreprise sur				VENTES ILLIZI DU 14/12/2016	0,00	500 062,00
701130	Ciment gris CPA 42.5 Sac		001	CIMENTERIE A TOUTA	VENTES ILLIZI DU 14/12/2016	0,00	2 941 540,00
					Total	3 441 602,00	3 441 602,00

VISA DU COMPTABLE

VISA VERIFICATEUR

TOUGGOURT
SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
Exercice allant du 01/01/2017 au 31/12/2017

Fiche d'imputation

Journal JOURNAL VENTES AU COMPTANT DEP EL

Numero Piece: 5

Date : 14/12/2017

Compte	Designation	Reference	Tiers	Designation tiers	Designation	Debit	Credit
411140	Auto-constructeurs				VENTES ELMEGHAIER DU 14/12/2017	268 240,80	0,00
445120	T.V.A. collectée par l'entreprise sur				VENTES ELMEGHAIER DU 14/12/2017	0,00	42 408,00
447150	Droits d'enregistrements et timbres				VENTES ELMEGHAIER DU 14/12/2017	0,00	2 632,80
701190	Autres ciments		001	CIMENTERIE A TOUTA	VENTES ELMEGHAIER DU 14/12/2017	0,00	223 200,00
					Total	268 240,80	268 240,80

VISA DU COMPTABLE

VISA VERIFICATEUR

الملحق رقم (07): إستمارة التدقيق التجاري - مشتريات

شركة الإسمنت عين التوتة SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA
« S.C.I.M.A.T »
الوحدة التجارية بتقورت UNITE COMMERCIALE TOUGGOURT



إستمارة التدقيق التجاري Questionnaire Audit Commercial

المرجع : رئيس مصلحة الترمينيات التاريخ : 2018/04/23 الملاحظات	الجواب نعم لا	ملف: تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري موضوع الإستمارة : المشتريات	الرقم
يقع ضمن مصلحة الترمينيات	X	هل هناك قسم خاص بالمشتريات؟	01
	X	هل كل عمليات الشراء محصورة بقسم المشتريات؟	02
	X	هل يوجد تحديد دقيق لمهام ومسؤوليات الموظفين بقسم المشتريات ؟	03
		هل ترافق مصلحة الإستلام حالة كمية ووزن الكميات الداخلة ؟	04
	X	هل يقوم قسم المحاسبة بإستلام الفاتورة النهائية من المورد مباشرة ؟	05
	X	هل توجد معايير رقابية لقياس أداء قسم المشتريات ؟	06
	X	هل تخضع عملية الشراء التي تتعدى مبالغها حدا معيناً إلى مناقصات ومقارنة عروض مختلف الموردين لإختيار أحسنهم ؟	07
		إذا كان هذا الإجراء متبع فهل تقدم شروح في حالة عدم إحترامه ، عند الشراء من مورد غير الذي قدم أحسن الشروط ؟	08
	X	هل توجد رقابة دورية للأسعار المدفوعة عن السلع المشتراة والتأكد من أن تلك الأسعار ليست أعلى من أسعار السوق ؟	09
	X	هل يكفل النظام المستندي وجود مستندات مرقمة ومتسلسلة لكل عمليات الشراء ؟	10
	X	هل تطابق البيانات الواردة بكل فاتورة ، وطلب الشراء ، وأمر التوريد وإن الإستملا ؟	11
	X	هل تتحقق المؤسسة من صحة الفاتورة من الناحية المحاسبية قبل الصرف؟	12
	X	هل يمسك قسم المشتريات يومية مستقلة للمشتريات ؟	13
	X	هل تتم عملية مطابقة بين المشتريات المسجلة بقسم المشتريات وقسم المحاسبة ؟	14
تفرق بألوان كل حسب الجهة الموجهة إليها .	X	هل يفرق بين النسخ الأصلية للفواتير والنسخ طبق الأصل الباقية بعبارات بمجرد وصولها وذلك تفادياً لتكرار الدفع؟	15
		هل يعتمد صرف الفواتير من قبل موظف مسؤول؟	16
يقوم به المدقق الداخلي المتواجد بالمؤسسة الأم .	X	هل يخضع قسم المشتريات إلى عملية تدقيق بشكل دوري؟	17
ضرورة إرفاق الملف كامل للتحقق من صحة العملية.	X	هل ترفق بالشيك المحرر للمورد (وقبل التوقيع) جميع المستندات المؤيدة لذلك ؟	18
ضرورة كتابة القيمة بالأحرف وبالأرقام .	X	هل يوشر على الفاتورة المرفقة بالشيك ما يفيد تحرير شيك لأمر المورد بالقيمة ؟	19
	X	هل تفرق المؤسسة بين مشتريات البضاعة ومشتريات الأصول الأخرى ؟	20
	X	هل كل مشتريات المؤسسة تتم وفقاً لسياسات موضوعة مسبقاً ؟	21
وجود صعوبات في التطبيق.	X	هل هناك التزام صارم بتطبيق سياسة الشراء بصورة كافية ؟	22
	X	هل تتم جميع المدفوعات بإستثناء المبالغ الصغيرة بواسطة شيكات ؟	23
عند نهاية كل ثلاثي .	X	هل يقوم قسم المشتريات برفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا	24
ثلاثة أطراف معنية إذا قل طرف لا تتم عملية الشراء.	X	هل حددت إدارة المؤسسة الموظفين الذين لهم سلطة التوقيع على الشيكات ؟	25

الملحق رقم (08): إستمارة التدقيق التجاري - مبيعات

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA شركة الإسمنت عين التوتة
« S.C.I.M.A.T »
الوحدة التجارية بتقورت UNITE COMMERCIALE TOUGGOURT



المرجع : رئيس مصلحة الترمينيات	ملف: تقييم نظام الرقابة الداخلية التجاري		الرقم
التاريخ : 2018/04/23	موضوع الإستمارة:		
الملاحظات	الجواب	المبيعات	
	لا	نعم	
	X		01 هل هناك سياسة ثابتة للأسعار وشروط البيع؟
		X	02 هل يتم تحرير فواتير البيع وفق قانون شروط تحرير الفواتير؟
		X	03 هل تستخدم فواتير بيع مسلسلة؟
		X	04 هل تراجع الفواتير بدقة قبل إرسالها إلى الزبائن من ناحية الكميات والأسعار وشروط البيع؟
	X		05 هل يتم معالجة المبيعات من الخردة والسلع التالفة بشكل واضح وبصورة مماثلة للمبيعات العادية للزبائن؟
			06 هل يوجد سجل خاص للمبيعات التي تم شحنها؟
من طرف مصلحة المحاسبة			07 هل توجد مقارنة مستقلة بين المبيعات المسجلة ودليل الحسابات؟
		X	08 هل مصلحة الفوترة مستقلة عن كل من مصلحة الزبائن ومصلحة إرسال المبيعات؟
		X	09 هل تتم مقارنة محايدة بين كمية المبيعات في مستندات الشحن مع الكمية في فواتير البيع؟
			10 هل توجد مقارنة مستقلة بين تواريخ مستندات الشحن وتواريخ التسجيل؟
		X X X	11 هل يتم فحص الفواتير بقصد التحقق من دقة : أ- الكميات الواردة بها ؟ ب- الأسعار المستخدمة ؟ ت- العمليات الحسابية ؟ ث- شروط البيع ؟
		X	12 هل يطابق مجموع اليومية الخاصة بالمبيعات دوريا مع الحساب الإجمالي للمبيعات ؟
			13 هل توجد مقارنة بين أسماء الزبائن في مستندات الشحن وأسمانهم في دفتر الأستاذ العام والأسماء المطبوعة من خلال الملف الرئيسي ؟
		X	14 هل تمسك المؤسسة يوميا يومية خاصة بالمبيعات الأجلة ؟
من طرف المدقق الداخلي			15 هل تخضع مصلحة التجارة إلى عملية تدقيق دورية مستقلة ؟
			16 هل توجد معايير رقابية لقياس أداء مصلحة التجارة ؟
		X	17 هل يتم مقارنة الفواتير بأوامر الشراء الواردة من الزبائن ؟
		X	18 هل يتم تلخيص الفواتير وتبويبها بواسطة قسم آخر غير قسم المحاسبة وذلك كوسيلة للرقابة على المبيعات المسجلة؟
عادة كل شهر		X	19 هل يتم إعداد تقارير دورية من طرف المصلحة ورفعها إلى الإدارة العليا
		X	20 هل صلاحيات ومهام كل موظف بمصلحة التجارة محددة بدقة ؟
			21 هل تعتبر السياسة التجارية المرسومة من طرف الإدارة العليا مفهومة من قبل الموظفين وقابلة للتطبيق دون أي عوائق ؟

الملحق رقم (09): الإستبيان الموجه إلى المستهلكين

<p>II - ظروف المنافسة التجارية</p> <p>1- تمنح المؤسسة لزيائنها الحرية التامة في اقتناء كميات من الإسمنت بقدر إحتياجاتهم دون فرض أي قيود:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>2- لا تقوم المؤسسة بإلزام زيائنها بشراء الأكياس غير السليمة مع الأكياس السليمة من الإسمنت:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>3- تمنح المؤسسة لزيائنها الحرية التامة في اقتناء نوع المنتج المطلوب دون فرض أي قيود:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>4- تقدم المؤسسة مبررات مقنعة في حالة وجود منتج الإسمنت لكنه غير موجه للبيع:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>5- تتعامل المؤسسة مع زيائنها بدون أي بيع تمييزي:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>6- منتجات علامة SCIMAT من الإسمنت تتميز بسمعة جيدة لدى زيائنها:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p>	<p>I- طبيعة الممارسات التجارية</p> <p>1- تقوم المؤسسة بإعلام الزبائن بأسعار الإسمنت وشروط البيع عن طريق مملقات:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>2- تتوافق الأسعار المعلنة مع المبلغ الإجمالي المدفوع مقابل الحصول على مادة الإسمنت:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>3- تقدم المؤسسة عند كل عملية بيع الإسمنت فاتورة أو سند إثبات:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>4- تعتبر أسعار الإسمنت الذي تقدمه المؤسسة مناسبة مقارنة بجودة المنتج:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>5- تتطابق جودة الإسمنت الذي يبيعه المؤسسة مع المواصفات التقنية المعمول بها:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p> <p>6- تحترم المؤسسة مواعيد تسليم الإسمنت لزيائنها:</p> <p><input type="checkbox"/> متاح <input type="checkbox"/> متاح إلى حد ما <input type="checkbox"/> غير متاح</p>	<p>المعهد العالي للإسمنت بالجزائر GICA Groupement des Centres Régionaux جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية</p> <p>إستبيان</p> <p>في إطار التحضير للمذكرة التعرج لنيل شهادة الماجستير أكاديمي في تخصص تدقيق ومراقبة التسيير تحت عنوان:</p> <p>متطلبات تطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية لفترات</p> <p>يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول ما تضمنه من أسئلة ، لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تناسب وجهة نظركم، وهذا ما يساهم في الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة. علما بأن إجاباتكم ستحظى بالسرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي لا غير. وفي الأخير نشكركم مسبقا على حسن تاملكم ومساهماتكم القيمة في إثراء هذه الدراسة العلمية.</p> <p>أصحاب الدراسة.</p> <p>نوع المستهلك</p> <p><input type="checkbox"/> مستهلك نهائي <input type="checkbox"/> مستهلك وسيط</p>
---	---	--

الملحق رقم (10): طلب شراء

SCIMAT Groupe GICA Direction Générale		DEMANDE D'ACHAT			Page N°: 1 / 1		
N° OT : Direction/ CCDEF		DA00000036			Date d'édition : 07/03/17		
DATE : 07/03/17							
Données d'achat	U.M	Qte Dem	Prix_U	Qte Stock	Consommation antérieure		
					(N)	(N-1)	(N-2)
713014 PNEUS 1100 X 20	U	16.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
713012 PNEUS 1200 X R 22.5 M840	U	10.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5.00
713013 PNEUS 315/80 R 22.5	U	10.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

[Handwritten signature and initials]

Visa service Demandeur SCE-TRANSPORT	REMARQUES
--	-----------

الملحق رقم (11): طلب عروض



Groupe Industriel des Ciments d'Algérie

المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE
شركة الإسمنت عين التوتة

SOCIETE DES CIMENTS DE AÏN TOUTA « S.CIM.A.T »

ش.ذ.ا. - رأس مالها الاجتماعي : 2.250.000.000.00 D A :

N° Identification Fiscale : 0-99805022210668 - N° Article d'imposition : 30137501560 - N° Registre de Commerce : 0222106/B/98

UNITE COMMERCIALE DE TOUGGOURT

الوحدة التجارية توقرت

REFN° : 003/.APPROS, MGX & GDS/2016

Touggourt le : 29/01/2017

A Monsieur :

Objet : Demande d'Offre

Monsieur ; Honneur vous demander de bien vouloir nous faire parvenir par retour Fax sur le numéro : (029)67.02.43 dans un délai n'excédant pas Sept (07) jours date de réception de la présente demande, votre meilleure offre pour la fourniture suivante :



N°OR	DESIGNATION	U.M	QUANTITE	OBS.
01	PNEUS 315 X 80R22.5	U	20	
02	PNEUS 1300X22.5	U	10	
03	PNEUS 1200X 22.5	U	20	
04	PNEUS 1100X80 R 20	U	10	

P/ CHEF SCE APPROX.MGX et GDS



Page 1 sur 2

SIEGE SOCIAL : 73 BIS RUE BENFLIS LA VERDURE BATNA BP N° 67 EL BOUSTENE (W.BATNA) - Algérie.
Tél : (033)85 13 00 LIGNES GROUPES - Fax : (033) 85 11 01 / 85 12 47 - Site Web : www.scimat.dz
Tél : (029) 67 28 58 ---- Fax : (029)670243 - E-mail : scimatuctggt@yahoo.fr / abdej2000@yahoo.fr

الملحق رقم (12): قائمة تحديد الشروط العامة



المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE

شركة الإسمنت عين التوتة
SOCIETE DES CIMENTS DE AÏN TOUTA « S.CIM.A.T »

S.P.A. au capital social de : 2.250.000.000,00 D A : رأسماليها الاجتماعي
N° Identification Fiscale : 0-99805022210668 - N° Article d'Imposition : 30137501560 - N° Registre de Commerce : 0222106/B/98

UNITE COMMERCIALE DE TOUGGOURT

الوحدة التجارية تقمرت

ANNEXE

Conditions générales

1 - Votre offre doit répondre aux conditions ci-après :

- Prix unitaire, quantité et prix total hors taxe.
- le délai de livraison.
- La modalité et mode de paiement.
- Vos coordonnées bancaires complètes.
- La qualité de produit.

2 - Critère de l'évaluation de l'offre et barème de notation :

Votre offre sera évaluée sur la base des critères suivants :

- Prix : 40 points / 100
- Qualité : 30 points / 100
- Délais de livraison : 10 points / 100
- Modalité de paiement : 06 points / 100
- Garantie technique : 06 points / 100
- Garantie financière : 08 points / 100

3 - délais de livraison :

- les délais de livraison prendre effet à compter du jour qui suit la réception du bon de commande.
- Après commande et en cas de dépassement des délais prévus de livraison, des pénalités de retard sont applicables sur le Montant des fournitures livrées hors délais.

4 NB : Le fournisseur doit livrer les produits sur le site client.

الملحق رقم (13): نموذج فاتورة شكلية من المورد

SNC SPVR

VENTE PNEUMATIQUE EN GROS

Z.I Hassi Messaoud Ouargla

Tél. : 029 73 8795

Fax : 029 73 88 19

R.C:30/01-0083198 B 99 M.F:099619010027435 A.I:30040251785 N.I.S:099619010027435

Compte : ABC BANQUE

RIB : 014 00301 3000000144 23

E-mail : sncspvr@yahoo.fr

Site web : -



Facture Proforma:FP2017/099

Date:15/02/201

Mode de Paiement :
Etablie par : **FAYCAL**
Ordre de Service:

DOIT
S.CIM.AT

AVENUE 5 JUILLET TOUGGOURT

N°.R.C:30/01/0222106B98

N° IM.F:099805180720724

N° Art.Impo :3013750160

N° IS:

N°	Référence	DÉSIGNATION	QTÉ	PU HT	MONTANT HT
1	315/80 R 22.5 CAR	PNEU 315/80 R 22.5 CARTAGO - AMINE	20	44 000.00	880 000.00
2	A001458	PNEU 13 R 22.5 LLF02 RT - LING LONG	10	44 500.00	445 000.00
3	12 R 22.5 RT	PNEU 12 R 22.5 RT 16PR LLF02 - LING LONG	20	39 500.00	790 000.00
4	A012671	PNEU 11.00 R 20 896 CON - CONSTANCY	10	40 000.00	400 000.00

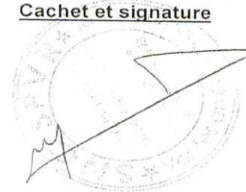
NB. UV :60.00

TOTAL HT	2 515 000,00
TVA	477 850,00
NET A PAYER TTC	2 992 850,00

Arrêtée la présente Pro Forma à la somme de :

Deux millions neuf cent quatre-vingt-douze mille huit cent cinquante Dinars Algérien

Cachet et signature



الملحق رقم (14): جدول مقارنة عروض الموردين وإختيار المورد الفائز



Tableau Comparatif des Offres (évaluation et sélection)

Ref: DA / BUDGET 2016

Etabli le 21/02/2017 Par Mrs: BOULIFA MOSTAPHA SALIM

N°ORD	Désignation	QTE	soumissionnaire 01				soumissionnaire 02		soumissionnaire 03		soumissionnaire 04	
			GLOBAL AXIX		SARL FOUARA		EHKP		SNC PVR			
1	PNEUS 315 X 80R22.5	20	36973,92	739478,40	42000,00	840000,00	48000,00	960000,00	44000,00	880000,00		
2	PNEUS 1300X22.5	10	48075,88	480758,80	45000,00	450000,00	52000,00	520000,00	44500,00	445000,00		
3	PNEUS 1200X 22.5	20	40823,80	816476,00	395000,00	790000,00	49500,00	990000,00	39500,00	790000,00		
4	PNEUS 1100X80 R 20	10	47798,06	477980,60	39000,00	390000,00	45500,00	455000,00	40000,00	400000,00		
TOTAL			173671,66	2514693,80	521000,00	2470000,00	195000,00	2925000,00	168000,00	2515000,00		

Evaluation	Evaluation des offres				
	Note	GLOBAL AXIX	SARL FOUARA	EHKP	SNC PVR
Critères de sélection (selon article 6.3 de la procédure des achats PC7444-01)		2 514 693,80	2 470 000,00	2 925 000,00	2 515 000,00
Prix (DA)	40	39,29	40,00	33,78	39,28
NOTE QUALITÉ PRODUIT	30	30,00	30,00	30,00	30,00
Délai de livraison	10	10	0,00	0,00	0,00
Modalité de paiement	6	0	0	0	0
Garantie technique	6	0	0	0	0
Garantie financière	8	0	0	0	0
Note Total	100	79,29	70,00	63,78	69,28
Classement		1	2	4	3

Suivant le tableau d'évaluation au-dessus le classement des offres des soumissionnes est comme suite :

* Nombre de Fournisseurs Consultés : 04 comme suite:

N° 01 GLOBAL AXIX

N° 02 SARL FOUARA

N° 03 EHKP

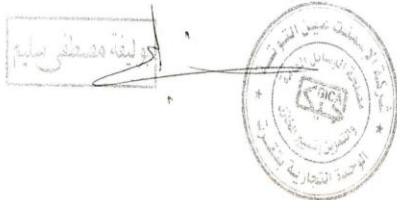
N° 04 SNC PVR

* Nombre de Fournisseurs Ayant Répondu à la consultation : Tous les fournisseurs consultés.

Fournisseur non retenu: Les offres des Fournisseurs non retenu sont classés comme suite : N°2 SARL FOUARA 70,00 % -/N°3 SNC PVR. 69,28 % -/N°4 BEN EHKP -63,78 %

* Fournisseur Retenu: GLOBAL AXIX Meilleur offre 79,29 %

chef de service Appro/Max/Gds



الملحق رقم (15): وصل طلب باسم المورد الفائز

المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
 GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGER
 شركة الإسمنت عين التوتة
 SOCIETE DES CIMENTS DE AÏN TOUTA « S.CIM.A.T
 S.P.A. au capital social de : 2.250.000.000.00 D.A : رأس مالها الاجتماعي : 2.250.000.000.00
 N° Identification Fiscale : 0-99805022210668 - N° Article d'imposition : 30137501560 - N° Registre de Commerce : 0222106/B/98

UNITE COMMERCIALE TOUGGOURT
 الوحدة التجارية تقرت

Achat Local
 DA N° DA00000036
 du :

Touggourt le Lundi, 13 Mars 2017

BON DE COMMANDE N° BCL0001459
 (à rappeler sur le bon de livraison ou facture)

Offre N°
 Du: //

5417 GLOBAL AXIS
 Adresse
 ALG

Nous vous confirmons commande ferme et non révisable pour les fournitures énumérées selon les conditions ci-dessous

N°	Code	Désignation des articles et référence fournisseur	Quantité	UM	Prix Unit.	M/ Départ
1	713014	PNEUS 1100 X 20	16.00	U	47798.06	764768.96
2	713013	PNEUS 315/ 80 R 22,5	10.00	U	36973.92	369739.20
3	713021	PNEUS 1200 X R22.5 R187	10.00	U	40823.80	408238.00

Le présent bon de commande est arrêté à la somme de:

CONDITIONS

Mode de paiement : CHEQ
 Délai de livraison : 24 HEURS
 Transport : sur site
 Garantie : 12 MOIS

Le fournisseur
 Reçu le :

TOTAL PAGE H.T : 0.00
 TOTAL COMMANDE H.T. : 1542746.16
 REMISE : 0.00
 MONTANT APRES REMI HT 1542746.16
 TVA 19% : 293121.77
 MISE A FOB/FCA: 0.00
 TAX TSP 27000.00
 MONTANT TOTAL TTC : 1862867.93

Visa du Responsable

الملحق رقم (16): تحرير الفاتورة النهائية من طرف المورد



رقم الفاتورة N° 11700243
NKL - /

13/03/2017

تاريخ
Date

130151

رقم الطلبية
Commande N°

09/03/2017

تاريخ أمر الطلبية
Date de commande

/C N° BCL0001459

المرجع
Référence

12/04/2017

تاريخ الإستحقاق
Date d'échéance

Client

Monsieur
SPA S.CIM.AT - FILIALE GIC
UNITE COMMERCIALE TOUGGOURT
AVENUE, 05 JUILLET TOUGGOURT
OUARGLA

R.C 0222106B98 - 30/01
N.I.F 099805180720724
A.I 3013750160
N.I.S

Client N° العميل

CJ1005

كود الصنف Code produit	البيان Désignation	البيان البيان	الكمية Quantité	سعر الوحدة Prix Unitaire	القيمة Montant H.T	الخصم Remise	م %
BR09155N	PNEU	1100R20 16PR R187 150K TC	16	66239,00	1059824,00	295055,00	764
BR09162D	PNEU	315/80 R22.5 R184 154M T/	10	54566,00	545660,00	175920,78	369
BR09125N	PNEU	12R22.5 16PR R187 152M T/	10	56574,00	565740,00	157502,02	408
				الإجمالي TOTAL H.T	2171224,00	628477,80	154
مقررته la présente facture à la somme de :						TVA 19 %	29
un million sept cent soixante-neuf mille sept cent vingt-quatre Dinars						T.S.P	27
et cinquante-neuf Centimes						TOTAL TTC	186
Mode de paiement : CHEQUE NORMAL						Retenue de garantie (5%)	93
						MONIANT A PAYER	176

Visa du Client _____ توقيع العميل

La Direction Commerciale رة التجارية



Sarl au capital de 20.000.000,00 DA - R.C: 04 8 0967340 - N.I.F: 000 416 096 734 035 - A.I: 16 520 690 211
Siège Social : 2/67 Route de Ouled Fayet - Chéraga - Alger - BP.23 Chéraga RP.
Tél: + 213 (0) 23 30 20 92/ 94/ 95/ 96/ 98 - Fax: + 213 (0) 23 30 20 97
Branche Sétif : Zone d'activité artisanale, 6^{ème} tranche lot N° 40 et 41 - Sétif Tél: 036 935 648/ 10 - Fax: 036 935 591
www.global-axis.com

الملحق رقم (17): وصل إستلام المشتريات

E.P.E S.CIM.AT GDS/M.F.C. 2012 TOUGGOURT au Capital de 2250000000.00

Unité Commerciale Bd. du 5 Juillet TOUGGOURT
BP 52 TOUGGOURT
Tél: 029.67.28.58 67.12.33 Fax: 029.67.02.43
RC n° 30/01/0222106/B/98 n° Art. 3013750160 C.F n° 099805180720724 I.S n° 0998051807207 24
Cpte n° 0882200047/10

BON DE RECEPTION N° : 074216

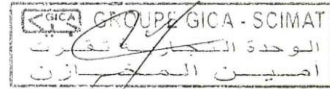
Date : 15/03/2017

Fournisseur : 5417 GLOBAL AXIS

Produit	Désignation	Quantite	Prix Unit.	Total
713013	PNEUS 315/ 80 R22.5	10.00	37 723.92	377 239.20
713014	PNEUS 1100 X 20 R	16.00	48 548.06	776 768.96
713021	PNEUS 1200 X R22.5 R187	10.00	41 573.80	415 738.00
Total H.T				1 569 746.16
Total T.V.A				0.00
Total T.T.C				1 569 746.16

Date et Visa Fournisseur

Date et Visa Réception



شيوطي نورالدين

الملحق رقم (18): طلب تحرير شيك للمورد



الجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE
SOCIETE DES CIMENTS DE AÏN TOUTA

« S.C.I.M.A.T. »
S.P.A. au capital social de : 2.250.000.000.00 D A : رأسيتها الاجتماعي
N° Identification Fiscale : 099805022210668 - N° Article d'Imposition : 05010212840 - N° Registre de Commerce : 0222106/B/98

Date : 20/03/2017
Montant : 1 769 724,59

Demmande De Chèque

N° de Chèque : 4579080
Somme En Lettre : un million sept cent soixante-neuf mille sept cent vingt-quatre DA. cinquante-neuf Centime
Paiement : PNEUS
Bénéficiaire : GLOBAL AXIS
Pièces Justificatives : FACT N°11700243/DU 13/03/2017

Demandeur	Ordonnateur	D. F. C.	Bénéficiaire
20/03/2017	20/03/2017	20/03/2017	

IMPUTATION COMPTABLE

COMPTE DEBIT	INTITULE	MONTANT
COMPTE CREDIT	INTITULE	MONTANT

Visa du Comptable

Visa DIRECTEUR

الملحق رقم (19): تقرير التدقيق الداخلي لسنة 2015



شركة الإسمنت عين التوتة
SOCIETE DES CIMENTS DE AÏN TOUTA
« S.CIM.A.T »

ش.ذ.أ. - رأسمالها الاجتماعي : 2.250.000.000,00 DA
N° Identification Fiscale : 099805022210668 - N° Article d'Imposition : 05010212840 - N° Registre de Commerce : 0222106/B/98

DIRECTION GENERALE

Réf : 391/2016

Date : 28 JAN 2016

A MONSIEUR LE DIRECTEUR GENERAL

Objet : Rapport d'Audit n° 15

Suite à la mission d'audit effectuée en date du 28 Décembre 2015, à l'unité commerciale de Touggourt afin de vérifier la gestion des structures administratives, j'ai l'honneur de vous rendre compte des remarques relevées.

A. Structure commerciale :

- Le chiffre d'affaires est rapproché et confirmé avec la structure Finances.
- Un sondage a été effectué sur la tenue des dossiers clients et a révélé qu'ils sont d'abord vérifiés, confirmés et comportant les documents exigés par la procédure commerciale en vigueur au sein de la Société (voir état en annexe).

B. Structure Approvisionnements :

Un sondage a été fait sur un nombre de bon de commande, engagé par l'unité, a donné lieu aux remarques suivantes :

- Respect de la procédure de passation des marchés pour les opérations dépassant le montant d'un (01) million de DA ;
- Absence des mentions obligatoires du bon de commande : BC n° 589 du 02.02.2015, BC n° 658 du 14.04.2015, BC n° 758 du 13.10.2015.
- Absence de consultation d'au moins de trois (03) opérateurs économiques lors de la fourniture de tapis grillagé : BC n° 649 du 31.03.2015 d'un montant de 1.085.760,00 DA qui a été contracté directement avec le fournisseur SARL RESSORT INDUSTRIEL.

C. Structure Finances et comptabilité :

L'audit du service finances et comptabilité s'est basé sur la prise des inventaires au titre de l'exercice 2015. Les travaux de préparation et d'organisation de ladite opération ont été entamés conformément aux dispositions des procédures en vigueur à savoir :

- La réunion de préparation de l'opération d'inventaire et de sensibilisation du personnel ;
- L'établissement des décisions de composition des différentes équipes appelées à inventorier les immobilisations et les stocks ;

D. Structure Ressources Humaines :

- L'unité a procédé à l'application du manuel des procédures de gestion des ressources humaines du Groupe GICA approuvé par le Conseil d'Administration de la SCIMAT en date du 23 Juillet 2015.
- La tenue des registres légaux est faite conformément à la réglementation en vigueur : tous les registres et livres sont à jours.
- L'unité a déclaré son bilan semestriel de formation et d'apprentissage à la Direction de la Formation Professionnelle de la wilaya d'Ouargla en date du 13.07.2015.
- L'attribution de l'avancement de deux catégories, octroyées aux travailleurs partant en retraite avant l'âge légal, est faite conformément aux dispositions contenues dans la convention collective de la Société.

Recommandations

- Respect des dispositions du manuel de procédure de passation de marchés.

Recevez, Monsieur, le Directeur Général, l'expression de ma parfaite considération.

Le Sous-Directeur de l'Audit et du Contrôle de Gestion

M. CHEGROUCHE



الملحق رقم (20): تقرير التدقيق الداخلي لسنة 2016



شركة الإسمنت عين التوتة
SOCIETE DES CIMENTS DE AÏN TOUTA
« S.CIM.A.T »

شركة ذات رأسمالها الاجتماعي : 2.250.000.000,00 D A :
N° Identification Fiscale : 099805022210668 - N° Article d'Imposition : 05010212840 - N° Registre de Commerce : 0222106/B/98

DIRECTION GENERALE

Réf : 2016/2016

Date : 20 JUIN 2016

A Monsieur le DIRECTEUR GENERAL

Objet : Rapport d'Audit n° 01-2016

Suite à la mission d'audit effectuée en date du 15 et 16 Mai 2016, à l'unité commerciale de Touggourt afin de vérifier la gestion des structures administratives, j'ai l'honneur de vous rendre compte des remarques relevées.

A. Structure Finances et comptabilité :

L'examen des documents de travail arrêtés à la fin du mois d'Avril 2016 a donné lieu à ce qui suit :

- Les registres légaux et réglementaires sont à jour (Registre des immobilisations et registre du journal centralisateur) ;
- Les brouillards de caisses sont établis par compte et par banque et sont à jour (arrêtés au 30.04.2016) ;
- La balance des stocks est à jour et est rapprochée conjointement entre les structures "Finances" et "Approvisionnements".

B. Structure Approvisionnements :

Un sondage a été fait sur un nombre de bon de commande, engagé par l'unité, a donné lieu aux remarques suivantes:

- L'unité continue d'éditer des bons de commande portant l'ancien logotype de la Société. Il a été constaté un stock de dix-sept (17) carnets de vingt-cinq (25) bons de commande pré imprimés.
- Recensement des besoins avant lancement des opérations d'achat afin d'éviter les achats répétitifs (cas des achats auprès du fournisseur SPA ELSECOM BC n° 852 du 20.03.2016 et BC n° 853 du 21.03.2016).

الملحق رقم (20): تقرير التدقيق الداخلي لسنة 2016 (تابع)

C. Structure Commerciale :

- Le chiffre d'affaires est rapproché et confirmé avec la structure Finances ;
- Le registre d'enregistrement des dossiers clients est à jour ;
- L'état de suivi des créances a fait ressortir un montant dû à la DRIM Ouargla de **8.158.406,64 DA** dont **4.489.644,61 DA** sont en cours de libération ;
- Les bons de commandes fournis par les clients doivent comporter toutes les mentions obligatoires à titre d'exemple : la date, le bénéficiaire...
- Un sondage a été effectué sur la tenue des dossiers clients et a révélé qu'ils sont d'abord vérifiés, confirmés et comportant les documents exigés par la procédure commerciale en vigueur au sein de la Société. Néanmoins, il y a lieu de signaler que les dossiers reliquats sont incomplets (voir état en annexe).

D. Structure Ressources Humaines :

- La tenue des registres légaux est faite conformément à la réglementation en vigueur : tous les registres et livres sont à jours.
- La vérification des états de paie arrêtés à fin Mars 2016 n'a donné lieu à aucune remarque ou anomalie. La libération de la prime de rendement trimestriel (PRT) est mentionnée sur le Procès-verbal de réunion du conseil de gestion de l'unité n° 03/2016 du 03 Avril 2016.
- L'unité a déclaré son bilan semestriel de formation et d'apprentissage à la Direction de la Formation Professionnelle de la wilaya de Ouargla dans les délais réglementaires ;
- L'unité procède aux déclarations parafiscales périodiques dans les délais réglementaires pour les trois (03) wilayas où elle est implantée (Ouargla, El-Oued et Illizi)
- La tenue des dossiers administratifs des employés est en conformité avec procédures en vigueur.

E. Œuvres sociales :

- Un programme annuel des œuvres sociales est élaboré (PV de réunion n°02/2016 du 12 Mars 2016) et servant de guide pour la réalisation des actions sociales au titre de l'exercice 2016 (Prêt social, prime de scolarité, Omra, sport et travail...);
- Le bilan trimestriel des œuvres sociales est établi et fait ressortir l'ensemble des actions sociales engagées au profit des travailleurs et des ayants droits ;

الملحق رقم (20): تقرير التدقيق الداخلي لسنة 2016 (تابع)

- Les prêts sociaux sont octroyés sur la base d'une demande du salarié et les contrats de leurs attributions sont signés par les trois parties : travailleur, délégué du personnel et Directeur d'unité ;
- La comptabilité des œuvres sociales est à jour ;
- L'inexistence de la procédure de gestion des œuvres sociales au niveau des délégués du personnel ;
- Absence des registres des actions sociales et de remise de chèque des prêts sociaux comme stipulé par la procédure. Néanmoins, le délégué du personnel et le comptable des œuvres sociales procèdent à l'archive de la demande de chèque approuvée par toutes les parties intéressées (le demandeur, l'ordonnateur, le comptable des œuvres sociales et le bénéficiaire) ;
- Absence d'un suivi mensuel des retenus des prêts sociaux rapproché avec la structure Ressources Humaines.

Recommandations

- Compléter les dossiers reliquats des clients en se conformant à la procédure commerciale.
- Enrichir le rapport d'activité commerciale.
- Se conformer à la procédure en vigueur en matière de gestion des œuvres sociales ;
- Etablir et transmettre périodiquement (trimestre, semestre et année), à la Direction "Ressources Humaines" et la Direction "Audit et contrôle de gestion", le bilan des œuvres sociales qui sera soumis au Conseil d'Administration de la Société.
- Utiliser le nouveau logotype de la Société sur tous les documents officiels (notamment les bons de commande) émis par l'unité.

Recevez, Monsieur, le Directeur Général, l'expression de ma parfaite considération.

Le Directeur de l'Audit et du Contrôle de Gestion P/I

M. CHEGROUCHE



الملحق رقم (21): ميزانية سنتي (2015-2016) جانب الأصول

SCIMAT

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 0 5 1 8 0 7 2 0 7 2 4

Article : 0 5 0 1 0 2 1 2 8 4 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

09/04/18 10:18

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2016

Unité:

ACTIF	Note	2016 Brut	2016 Amort-Prov.	2016 Net	2015 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		350 000,00	0,00	350 000,00	350 000,00
Immobilisations corporelles		584 475 106,80	464 702 261,40	119 772 845,40	103 214 558,75
Terrains		6 473 931,68	0,00	6 473 931,68	6 473 931,68
Bâtiments		259 984 757,01	255 327 825,61	4 656 931,40	5 871 780,20
Autres immobilisations corporelles		318 016 418,11	209 374 435,79	108 641 982,32	90 868 846,87
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		32 072 647,22	0,00	32 072 647,22	28 500 000,00
Immobilisations financières		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		16 884 773,94	0,00	16 884 773,94	13 523 692,09
TOTAL ACTIF NON COURANT		633 782 527,96	464 702 261,40	169 080 266,56	145 588 250,84
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		103 997 438,01	0,00	103 997 438,01	71 755 285,46
Créances et emplois assimilés		812 398 340,88	0,00	812 398 340,88	339 462 143,69
Clients		11 653 075,48	0,00	11 653 075,48	8 655 386,96
Autres débiteurs		800 191 474,95	0,00	800 191 474,95	330 806 756,73
Impôts et assimilés		553 790,45	(0,00)	553 790,45	0,00
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		317 556 620,49	0,00	317 556 620,49	287 014 575,63
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	(0,00)	0,00
Trésorerie		317 556 620,49	0,00	317 556 620,49	287 014 575,63
TOTAL ACTIF COURANT		1 233 952 399,38	0,00	1 233 952 399,38	698 232 004,78
TOTAL GENERAL ACTIF		1 867 734 927,34	464 702 261,40	1 403 032 665,94	843 820 255,62

الملحق رقم (22): ميزانية سنتي 2016-2017 جانب الأصول

SCIMAT

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 0 5 1 8 0 7 2 0 7 2 4

Article : 0 5 0 1 0 2 1 2 8 4 0

Exercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

09/04/18 10:15

Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2017

Unité:

ACTIF	Note	2017 Brut	2017 Amort-Prov.	2017 Net	2016 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		350 000,00	349 997,00	3,00	350 000,00
Immobilisations corporelles		652 281 576,43	493 239 495,47	159 042 080,96	119 772 845,40
Terrains		6 473 931,68	0,00	6 473 931,68	6 473 931,68
Bâtiments		259 984 757,01	256 542 674,41	3 442 082,60	4 656 931,40
Autres immobilisations corporelles		385 822 887,74	236 696 821,06	149 126 066,68	108 641 982,32
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		208 799 999,68	0,00	208 799 999,68	32 072 647,22
Immobilisations financières		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		26 199 867,08	0,00	26 199 867,08	16 884 773,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		887 631 443,19	493 589 492,47	394 041 950,72	169 080 266,56
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		154 774 813,51	0,00	154 774 813,51	103 997 438,01
Créances et emplois assimilés		321 754 769,21	0,00	321 754 769,21	812 396 340,88
Clients		6 484 728,01	0,00	6 484 728,01	11 653 075,48
Autres débiteurs		312 582 082,26	0,00	312 582 082,26	800 191 474,95
Impôts et assimilés		2 687 958,94	(0,00)	2 687 958,94	553 790,45
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		222 997 454,56	0,00	222 997 454,56	317 556 620,49
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	(0,00)
Trésorerie		222 997 454,56	0,00	222 997 454,56	317 556 620,49
TOTAL ACTIF COURANT		699 527 037,28	0,00	699 527 037,28	1 233 952 399,38
TOTAL GENERAL ACTIF		1 587 158 480,47	493 589 492,47	1 093 568 988,00	1 403 032 665,94

09/04/18 10:16

Sysnet Software / Sysnet Compta

manager

srvcompta

Provisoire

Page 1 / 1

الملحق رقم (23): ميزانية سنّتي (2015-2016) جانب الخصوم

SCIMAT

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 0 5 1 8 0 7 2 0 7 2 4

Article 0 5 0 1 0 2 1 2 8 4 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

09/04/18 10:19

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2016

Unité:

Passif	Note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0,00	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		0,00	0,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		647 228 222,52	47 219 552,44
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Liason inter unite		523 507 188,16	597 166 240,20
Part de la société consolidante) (1)		1 170 735 410,68	644 385 792,64
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		1 170 735 410,68	644 385 792,64
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		80 889 834,50	64 914 346,85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		80 889 834,50	64 914 346,85
PASSIFS COURANTS		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		65 400 957,49	59 747 353,36
Impôts		185 904,00	132 952,00
Autres dettes		85 820 559,27	74 639 810,77
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		151 407 420,76	134 520 116,13
TOTAL GENERAL PASSIF		1 403 032 665,94	843 820 255,62

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم (24): ميزانية سنتي (2016-2017) جانب الخصوم

SCIMAT

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 0 5 1 8 0 7 2 0 7 2 4

Article 0 5 0 1 0 2 1 2 8 4 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

09/04/18 10:19

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2016

Unité:

Passif	Note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0,00	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		0,00	0,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		647 228 222,52	47 219 552,44
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Liason inter unite		523 507 188,16	597 166 240,20
Part de la société consolidante) (1)		1 170 735 410,68	644 385 792,64
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		1 170 735 410,68	644 385 792,64
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		80 889 834,50	64 914 346,85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		80 889 834,50	64 914 346,85
PASSIFS COURANTS		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		65 400 957,49	59 747 353,36
Impôts		185 904,00	132 952,00
Autres dettes		85 820 559,27	74 639 810,77
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		151 407 420,76	134 520 116,13
TOTAL GENERAL PASSIF		1 403 032 665,94	843 820 255,62

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم (25): جدول حسابات النتائج سنتي (2015-2016)

SCIMAT

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 0 5 1 8 0 7 2 0 7 2 4
Article : 0 5 0 1 0 2 1 2 8 4 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

09/04/18 10:20

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2016	2015
Ventes et produits annexes		2 217 020 450,17	1 867 832 766,18
Variation stocks produits finis et en-cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		967 698 639,95	347 739 369,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 184 719 090,12	2 215 572 135,18
Achats consommés		(1 892 749 125,08)	(1 595 802 249,75)
Services extérieurs et autres consommations		(400 733 386,17)	(359 571 501,01)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(2 293 482 511,25)	(1 955 373 750,76)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		891 236 578,87	260 198 384,42
Charges de personnel		(157 759 655,06)	(132 183 517,14)
Impôts, taxes et versements assimilés		(22 610 633,92)	(26 129 465,54)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		710 866 289,89	101 885 401,74
Autres produits opérationnels		2 467 739,66	3 717 898,38
Autres charges opérationnelles		(1 938 876,73)	(648 675,00)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(53 107 480,26)	(29 240 177,17)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 380 779,66	0,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		660 668 452,22	75 714 447,95
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		660 668 452,22	75 714 447,95
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(0,00)	(0,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		3 361 081,85	(7 753 605,70)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 189 567 609,44	2 219 290 033,56
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(2 542 339 386,92)	(2 172 070 481,12)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		647 228 222,52	47 219 552,44
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		647 228 222,52	47 219 552,44
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم (26): جدول حسابات النتائج سنتي (2016-2017)

SCIMAT

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN TOUTA

Matricule Fiscal : 0 9 9 8 0 5 1 8 0 7 2 0 7 2 4
Article : 0 5 0 1 0 2 1 2 8 4 0

Exercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

09/04/18 10:23

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2017	2016
Ventes et produits annexes		2 493 886 074,82	2 217 020 450,17
Variation stocks produits finis et en-cours		0,00	0,00
Production immobiliséeProduction immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		526 941 402,00	967 698 639,95
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 020 827 476,82	3 184 719 090,12
Achats consommés		(2 127 654 150,99)	(1 892 749 125,08)
Services extérieurs et autres consommations		(466 882 296,77)	(400 733 386,17)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(2 594 536 447,76)	(2 293 482 511,25)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		426 291 029,06	891 236 578,87
Charges de personnel		(200 426 430,24)	(157 759 655,06)
mpôts, taxes et versements assimilés		(26 582 504,77)	(22 610 633,92)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		199 282 094,05	710 866 289,89
Autres produits opérationnels		2 967 351,01	2 467 739,66
Autres charges opérationnelles		(2 180,49)	(1 938 876,73)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(70 073 724,13)	(53 107 480,26)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 365 195,11	2 380 779,66
V- RESULTAT OPERATIONNEL		142 538 735,55	660 668 452,22
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		142 538 735,55	660 668 452,22
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(0,00)	(0,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(49 460 147,92)	3 361 081,85
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 034 160 022,94	3 189 567 609,44
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(2 962 762 082,25)	(2 542 339 386,92)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		71 397 940,69	647 228 222,52
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		71 397 940,69	647 228 222,52
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.